



Ministry of Higher Education and Scientific Research

Ziane Achour University of Djelfa



Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences

Department Accounting and Finance

PhD Thesis Third Phase

Division: Financial and accounting sciences

Specialty: financial and banks

Title:

The role of financial sustainability in achieving the general budget in light of oil price fluctuations Case study of Algeria (2000-2022)

Prepared by:

ELHADJ ZIANE

Discussed and publicly approved on 09/07/2024 By the committee composed of:

Chibout Slimane	Professor of Higher Education	University of Djelfa	President
Messellem Ibrahim	Professor of Higher Education	University of Djelfa	Rapporteur
Adem hadidi	Professor of Higher Education	University of Djelfa	Assistant rapporteur
Fouad Mahfoudi	Lecturer Class - A -	University of Djelfa	Examiner
ADEL SELMANI	Lecturer Class - A -	University of Djelfa	Examiner
Moghaddam Abirat	Professor of Higher Education	University of Laghouat	Examiner
Ahmed Azzouz	Professor of Higher Education	University of bouira	Examiner

University Year: 2023/2024



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المحاسبة والمالية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة
التخصص: مالية وبنوك

العنوان

دور الاستدامة المالية في تحقيق الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط

دراسة حالة الجزائر (2000_2022)

من إعداد

الحاج زيان

المناقشة بتاريخ 2024./07./09 من طرف اللجنة المكونة من:

رئيسا	جامعة الجلفة	أستاذ التعليم العالي	سليمان شيبوط
مقررا	جامعة الجلفة	أستاذ التعليم العالي	مسلم ابراهيم
مشرفا مساعدا	جامعة الجلفة	أستاذ التعليم العالي	آدم حديدي
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر أ	فؤاد محفوظي
ممتحنا	جامعة الجلفة	أستاذ محاضر أ	عادل سلmani
ممتحنا	جامعة الأغواط	أستاذ التعليم العالي	مقدم عبيرات
ممتحنا	جامعة البويرة	أستاذ التعليم العالي	أحمد عزوز

السنة الجامعية: 2024/2023



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة زيان عاشور الجلفة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم المحاسبة والمالية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث

الشعبة: علوم مالية والمحاسبة
التخصص: مالية وبنوك

العنوان

دور الاستدامة المالية في تحقيق الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط

دراسة حالة الجزائر (2000_2022)

الأستاذ المشرف

أ.د. إبراهيم مسلم

من إعداد الطالب

الحاج زيان

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

أهدي ثمرة هذا العمل:

إلى من بذل النفس والنفيس وضحى بالغالي والرخيص، إلى رمز الصبر
والكفاح أبي الغالي رحمه الله.

إلى أمي الحبيبة حفظها الله ورعاها وارضاها عني وعن اخواتي

إلى زوجتي العزيزة وأولادي الأحباء.

لقد كنتم دائماً مصدر إلهامي وقوتي شكراً لكم على دعمكم المستمر
وتشجيعكم الذي لا ينضب، أنتم النور الذي يضيء حياتي ويملؤها
بالسعادة.

والتي تربطني بهم علاقة في الوجود

إلى فخري في هذه الحياة إخواني وأخواتي.

إلى عائلة زيان وكل الأهل والأقارب.

إلى دفعتي التي تقاسمت معي الدراسة.

شكر

الحمد لله الذي بعزته وجلاله تتمّ الصالحات، يا ربّ لك الحمد كما
ينبغي لجلال وجهك ولعظيم سلطانك.
لا يفوتني في هذه المناسبة أن أتوجه بخالص الشكر والتقدير والإحترام
والإمتنان إلى الأستاذ المشرف.
"مسلم إبراهيم" وإلى الأستاذ المشرف المساعد "حديدي آدم" الذي لم
يبخلا على بمعلوماته ونصائحه لإنجاز هذا العمل.
وأقدم بالشكر إلى الأساتذة الكرام حاشي النوري وبن سليمان يحي
ولعقاب محمد الدين كانت لهم يد مساعدة في إنجاز هذا العمل.
كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة مسبقا على تفضلهم بقراءة محتويات
هذا العمل.
إلى كل هؤلاء أسمى عبارات التقدير والاحترام.

عالجت هذه الدراسة استدامة الموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2022)، حيث هدفت الدراسة في الجانب النظري الى توضيح المفاهيم المتعلقة بالاستدامة المالية والموازنة العامة، كما تطرقنا الى تحليل سلوك مختلف المؤشرات التي توضح العلاقة بينهما في ظل تقلبات الإيرادات النفطية ولتحقيق هدفنا هذا استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، أما الجانب التطبيقي فهدف الى قياس الاستدامة المالية للموازنة العامة في الجزائر من خلال الاعتماد على طرق القياس الاقتصادي وذلك بإجراء النمذجة القياسية للعلاقة بين النفقات العامة والإيرادات العامة وتقدير دالة الفعل المالي، باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

حيث تم التوصل إلى:

- أزلت الموازنة العامة في الجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، إذ تساهم هذه الأخيرة في الإيرادات العامة للدولة بنسبة تتجاوز 65٪، بينما مساهمة الجباية العادية لم تتجاوز نسبة 41٪ خلال فترة الدراسة.
 - عرف معدل نمو النفقات العامة منحى تصاعدي ابتداء خلال فترة الدراسة، هذا الارتفاع يترتب أساسا عن الزيادة في النفقات الجارية.
 - أوضحت طريقة المربعات الصغرى أننا المعامل الخاص بالمتغير Gt معنوي أي أنه يؤثر على المتغير Rt كما أنه محصور بين الصفر والواحد مما يعني الاستدامة المالية ضعيفة وفق منظور كوينتوس منظور Quintus .
 - إن تقدير دالة الفعل المالي للجزائر بينت أن الرصيد الأولي للموازنة العامة يستجيب للتغير في الإيرادات ورصيد صندوق ضبط الإيرادات.
- الكلمات المفتاحية:** استدامة المالية، الموازنة العامة، أسعار النفط، السياسة المالية، الإستقرار المالي، ديكي فولر، نموذج الانحدار الذاتي.

Abstract

This study addressed the sustainability of the public budget in Algeria in light of oil price fluctuations during the period (2000-2022). The study aimed, on the theoretical side, to clarify the concepts related to financial sustainability and the public budget. We also touched upon the analysis of the behavior of various indicators that explain the relationship between them in light of fluctuations. Oil revenues. To achieve our goal, we used the descriptive, analytical approach. As for the applied aspect, we aimed to measure the financial sustainability of the public budget in Algeria by relying on economic measurement methods by conducting standard modeling of the relationship between public expenditures and public revenues and estimating the fiscal action function, using an autoregressive lagged distributed lag (ARDL) model.

Where it was found:

- The general budget in Algeria still relies heavily on petroleum collections, as the latter contributes to the state's general revenues by more than 65%, while the contribution of regular collections did not exceed 41% during the study period.
- The growth rate of public expenditures showed an upward trend starting during the study period. This increase results mainly from the increase in current expenditures.
- The least squares method showed that the coefficient for the variable G_t is significant, meaning that it affects the variable R_t , and it is limited between zero and one, which means financial sustainability is weak according to Quintus' perspective.
- Estimating the fiscal action function for Algeria showed that the primary balance of the general budget responds to the change in revenues and the balance of the revenue control fund.

Keywords: financial sustainability, general budget, oil prices, fiscal policy, financial stability, Dickey-Fuller, autoregressive model..

Résumé

Cette étude a abordé la soutenabilité du Budget général en Algérie à la lumière des fluctuations des prix du pétrole au cours de la période (2000-2022). L'étude visait, sur le plan théorique, à clarifier les concepts liés à la soutenabilité financière et au budget public. Nous avons abordé l'analyse du comportement de divers indicateurs qui expliquent la relation entre eux à la lumière des fluctuations des revenus pétroliers. Pour atteindre notre objectif, nous avons utilisé l'approche descriptive, analytique. Quant à l'aspect appliqué, nous avons cherché à mesurer l'évolution des revenus pétroliers. soutenabilité financière du Budget général en Algérie en s'appuyant sur des méthodes de mesure économique en réalisant une modélisation standard de la relation entre les dépenses publiques et les recettes publiques et en estimant la fonction d'action budgétaire, en utilisant un modèle de décalage distribué autorégressif (ARDL).

Où on l'a trouvé :

- Le budget général en Algérie repose encore largement sur les collectes pétrolières, puisque ces dernières contribuent aux recettes générales de l'État à hauteur de plus de 65 %, alors que la contribution des collectes régulières n'a pas dépassé 41 % au cours de la période d'étude.
- Le taux de croissance des dépenses publiques a montré une tendance à la hausse à partir de la période d'étude. Cette augmentation résulte principalement de l'augmentation des dépenses courantes.
- La méthode des moindres carrés a montré que le coefficient de la variable G_t est significatif, c'est-à-dire qu'il affecte la variable R_t , et qu'il est limité entre zéro et un, ce qui signifie que la soutenabilité financière est faible selon la perspective de Quintus.
- L'estimation de la fonction d'action budgétaire pour l'Algérie a montré que le solde primaire du budget général répond à l'évolution des recettes et du solde du fonds de contrôle des recettes.

Mots clés : la soutenabilité financière, budget général, prix du pétrole, politique budgétaire, stabilité financière, Dickey-Fuller, modèle autorégressif.

الفهرس

الفهرس

الصفحة	المحتوى
	الإهداء
	شكرو وتقدير
I	الملخص باللغة العربية
II	الملخص باللغة الإنجليزية
III	الملخص باللغة الفرنسية
V	الفهرس
IX	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
أ-ج	مقدمة
الفصل الأول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الاستدامة المالية
03	المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية
08	المطلب الثاني: قواعد الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها
12	المطلب الثالث: أبعاد الاستدامة المالية
16	المبحث الثاني: مناهج تقييم الاستدامة المالية
16	المطلب الأول: التقييم التجريبي للاستدامة المالية
24	المطلب الثاني: التقييم الحسابي للاستدامة المالية
35	المبحث الثالث: الإطار النظري والتشريعي للموازنة العامة في الجزائر
36	المطلب الأول: الإطار النظري للموازنة العامة بالجزائر
44	المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للموازنة العامة في الجزائر
52	المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة في الجزائر
69	خلاصة

الفهرس

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)	
71	تمهيد
72	المبحث الأول: النفط وأسعاره
72	المطلب الأول: عموميات حول النفط
82	المطلب الثاني: أسعار النفط
94	المطلب الثالث: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000_2022)
98	المبحث الثاني: سلوك مؤشرات الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000_2022)
98	المطلب الأول: مؤشر الإيرادات العامة
104	المطلب الثاني: مؤشر النفقات العامة
112	المطلب الثالث: مؤشر رصيد الموازنة العامة
126	المبحث الثالث: سلوك مؤشرات الاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)
126	المطلب الأول: مؤشر الدين العمومي في ظل تقلبات أسعار
131	المطلب الثاني: مؤشر الفجوة الضريبية في ظل تقلبات أسعار
136	المطلب الثالث: مؤشر الوضع المالي المستدام
140	خلاصة
الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط	
142	تمهيد
143	المبحث الأول: الدراسات السابقة
143	المطلب الأول: الدراسات داخل الجزائر
160	المطلب الثاني: الدراسات خارج الجزائر
183	المبحث الثاني: الدراسة القياسية

الفهرس

182	المطلب الأول: تقدير العلاقة بين النفقات والإيرادات العمومية
186	المطلب الثاني: تقدير دالة الفعل المالي
198	خلاصة
199	الخاتمة العامة
210	قائمة الملاحق
225	قائمة المراجع

قائمة الأشكال

قائمة الاشكال

الصفحة	عنوان الشكل	الرقم
10	مخطط قواعد الاستدامة المالية	(1-1)
63	تصنيف أعباء الموازنة حسب القانون 15_18	(2-1)
98	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)	(1-2)
103	تطور الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)	(2-2)
107	تطور النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)	(3-2)
117	تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2000-2022	(4-2)
125	تطور استخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2022	(5-2)
131	تطور الفجوة الضريبية في الجزائر 2000-2022	(6-2)
137	تطور مؤشر الدين العام وأسعار البترول في الجزائر 2000-2022	(7-2)
196	سلسلة النفقات والإيرادات العامة	(1-3)
198	سلسلة رصيد الموازنة S	(2-3)
198	سلسلة الإيرادات النفطية Rp	(3-3)
199	سلسلة رصيد صندوق ضبط الإيرادات RCF	(4-3)
201	تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء	(5-3)
207	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	(6-3)

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
36	مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدث وما قبل الحدث	(1-1)
47	اشكال قانون المالية ما بين القانون رقم 84-17 والقانون العضوي رقم 18-15	(2-1)
59	أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية حسب القانون العضوي 15_18	(3-1)
68	إيرادات ميزانية الدولة حسب الطبيعة حسب القانون العضوي 15_18	(4-1)
97	متوسط أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2022)	(1-2)
102	هيكل الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)	(2-2)
107	مؤشرات الاستدامة المالية من جانب الإيرادات العامة	(3-2)
108	هيكل النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)	(4-2)
114	مؤشرات الاستدامة المالية من جانب النفقات العامة	(5-2)
115	هيكل رصيد الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2022)	(6-2)
123	هيكل صندوق ضبط الإيرادات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)	(7-2)
129	نسبة الفجوة الضريبية	(8-2)
134	مؤشر الدين العام للنتائج المحلى الخام	(9-2)

قائمة الجداول

140	حساب مؤشر الوضع المالي المستدام خلال الفترة (2022_2000)	(10-2)
196	العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة	(1-3)
199	نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) للسلسلة رصيد الموازنة S	(2-3)
200	نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) للسلسلة الإيرادات Rp النفطية	(3-3)
200	نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) للسلسلة رصيد صندوق RCF ضبط الإيرادات	(4-3)
202	تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء	(5-3)
203	تقدير النموذج $ARDL (1.3.2)$	(6-3)
204	نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)	(7-3)
205	تقدير معلمات النموذج في الاجل القصير	(8-3)
205	تقدير معلمات النموذج في الاجل الطويل	(9-3)
206	نتائج اختبار لاغرانج	(10-3)
207	نتائج اختبار ARCH	(11-3)

مقدمة

يعد النفط مصدراً بالغ الأهمية خاصة للدول المنتجة له والاقتصادات المعتمدة عليه ونتيجة لأهميته النسبية أصبح من أهم الموارد التي تتصارع عليه الدول للحصول عليه بكافة السبل وأصبح بذلك من العوامل المؤثرة في السياسة المالية، ويلعب قطاع النفط دوراً في الحصول على الموارد المالية خاصة للدول الربعية التي تعتمد اقتصاداتها عليه بشكل أساسي، إن أسعار النفط تتسم بالتقلبات الحادة والمستمرة وإن لهذه التقلبات تداعيات ملحوظة في اقتصادات وسياسات دول العالم قاطبة المنتجة للنفط أو المستهلكة له لذا تعاني الدول الربعية من عملية اعداد الموازنة العامة في ظل هذه التقلبات في أسعار النفط.

وفي هذا السياق يحتل قطاع النفط مكانة هامة على خارطة الاقتصاد الوطني، وما يعزز هذه المكانة استحواده على العوائد المالية الضخمة المعتمد عليها كمصدر رئيسي لتمويل برامجها التنموية، كما أنها تدخل في إطار الاقتصاديات النفطية التي يعتمد أداء الاقتصاد الكلي فيها على الجباية البترولية التي تتأثر بالتقلبات في أسعار النفط، ونتيجة لذلك تتأثر النفقات العامة سلبا وإيجابا مع حجم الإيرادات المتقلبة، ومع بداية الألفية الحالية واجه الإقتصاد الجزائري ظروفًا مميزة تمثلت أساسا في الإرتفاعات المتتالية والمستمرة لأسعار النفط، وهو ما وفر موارد ضخمة للدولة مما جعلها تباشر برامج إنفاقية كبيرة، ومع إستمرار ارتفاع أسعار النفط تمكنت الجزائر مواجهة العديد من المشاكل المالية خاصة عجز الحسابات الخارجية وكذا مشاكل المالية العامة داخليا، وتعتبر الصدمة المالية الكبيرة جراء الأزمة المالية العالمية في عام 2008 منعرج حاسم في مسيرة الإقتصاد الوطني، حيث كشفت مدى هشاشة المالية العامة في الجزائر ورغم هذا استمرت السلطات العمومية في زيادة الإنفاق العام حتى مع ظهور عجز في الموازنة في عام 2009، ومع تحسن أسعار النفط في السنوات التالية تجاهل صناع القرار التحديات الهيكلية التي تواجه الإقتصاد، واستمروا في زيادة الإنفاق مما أدى إلى استمرار العجز المالي، وعندما انهارت أسعار النفط في النصف الثاني من عام

مقدمة

2014، وجدت السلطات العمومية نفسها في وضع حرج، حيث كان من الصعب تقليص الإنفاق العام المتزايد في ظل تراجع كبير في إيرادات الخزينة نتيجة لانخفاض أسعار النفط، هذا الوضع أدخل الاقتصاد الوطني في أزمة استنزفت خلالها السلطات العمومية مدخرات السنوات السابقة، وخاصة موارد صندوق ضبط الإيرادات وبعد نفاذ هذه الموارد سنة 2017 أقرت الجزائر نمط تمويلي غير التقليدي الذي يسمح فيه للخزينة أن تقترض من البنك المركزي، حيث أصبح متاح لها تمويل الأنشطة المالية للدولة عن طريق الإصدار النقدي، لكن مع بداية 2020 تم التوقف فعليا عن الإصدار النقدي لتمويل موازنة الدولة، وفي ظل الصدمة المزدوجة لانخفاض الطلب وانتشار وباء كورونا كوفيد 19، لجأت الجزائر إلى رفع وتيرة التقشف في موازنتها، إلى أن وصلت إلى الموازنة الأكثر تقشعاً في تاريخها سنة 2020، ومن أجل التأسيس تدريجي للانضباط أكثر في التسيير العمومي وتبني إجراءات صارمة تهدف إلى التحكم في توسع النفقات العمومية وتحقيق الاستقرار المالي طبقاً لأحكام القانون العضوي رقم 18_15 المتعلق بقوانين المالية، حيث تم التأكد على تأطير الموازنة على المدى المتوسط وتقدير الإيرادات والنفقات على مدى ثلاثة سنوات مستقبلية، ومن خلال تحدد الأعباء النهائية للدولة لسنة 2021 وسنة 2022 حسب نص المادة 117 من قانون المالية لسنة 2020 بـ: 8164.83 مليار دينار جزائري و 8277.60 مليار دينار جزائري على التوالي، وهو ما يرفع من حجم التحدي في سبيل ضبط الموازنة العامة في الجزائر.

ومن أهم المفاهيم المرتبطة بالموازنة العامة مفهوم الاستدامة المالية، والتي تعني قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية دون التأثير على أوجه الإنفاق المختلفة، حيث يحتل هذا الموضوع درجة عالية من الاهتمام لدى الباحثين، وذلك لارتباطه بقدرة الحكومة على تنفيذ خططها الاقتصادية المختلفة دون أن يعيق ذلك قدرتها المستقبلية على الإنفاق في ظل إيراداتها الحالية، بالإضافة لاعتباره مقياس يوضح قدرة

مقدمة

الدولة على الوفاء بالتزاماتها المختلفة وتمويل نفقاتها اعتماداً على مواردها الذاتية، وبيان سلامة الأوضاع المالية للاقتصاد الدولة، وتمثل دراسة وتحليل الاستدامة المالية للموازنة في ظل تقلبات في الجزائر أمراً بلغ الأهمية لمعالجة الاختلالات المالية من خلال إجراء تعديلات على سياسات الإنفاق والإيرادات لضمان استدامة أوضاع المالية العامة، وتحقيق العدالة بين الأجيال.

ومن خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

1/ الإشكالية:

كيف يمكن تحقيق الاستدامة المالية للموازنة العامة في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط خلال

الفترة من 2000 إلى 2022؟

2/ الإشكاليات الفرعية:

- حتى يتسنى لنا الإحاطة بالموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية الرئيسية الى الأسئلة الفرعية التالية:
- ماهي العوامل المؤثرة على أسعار النفط وكيف يتم تسعره؟
 - كيف تطورت تركيبة الموازنة العامة للجزائر استجابة لتغيرات أسعار النفط خلال فترة الدراسة؟
 - هل يمكن تحقيق التوازن المالي في الجزائر دون زيادة الإيرادات العامة أو تقليص النفقات العامة وفقاً لطرح كوينتوس؟
 - هل توجد علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الاستدامة المالية للموازنة العامة (رصيد الموازنة والإيرادات النفطية ورصيد صندوق ضبط الإيرادات)؟
 - هل يمكن بناء نموذج قياسي أمثل يعكس العلاقة بين متغيرات الدراسة من خلال دالة الفعل المالي؟

3/ فرضيات الدراسة:

- وللإجابة على الإشكالية الرئيسية والإشكاليات الفرعية السابقة نضع الفرضيات الآتية:
 - تطورت تركيبة الميزانية العامة للجزائر استجابة لتغيرات أسعار النفط بشكل يعكس الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية.
 - أسعار النفط تتأثر بالعديد من العوامل مثل العرض والطلب العالمي، التقلبات الجيوسياسية، سياسات منظمة أوبك، حيث تعتمد الأسعار على توقعات السوق للإمداد والطلب والعوامل الجيوسياسية والاقتصادية
 - بناء على نظرية quntos فان الاستدامة المالية في الجزائر ضعيفة.
 - هناك علاقة طويلة الأجل وذات دلالة إحصائية بين الاستدامة المالية في الجزائر وتقلبات الإيرادات النفطية الفترة الدراسة.
 - النموذج القياسي الأمثل يعكس العلاقة بين مؤشرات الدراسة من خلال دالة الفعل المالي

4/ أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في عدة جوانب رئيسية، حيث تساعد في توفير فهم شامل للاستدامة المالية في الجزائر، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط، مما يمكن من اتخاذ قرارات مالية أكثر استنارة، وبناءً على النتائج، تقدم الدراسة توصيات عملية يمكن استخدامها من قبل صانعي السياسات لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق موازنة عامة مستقرة، إضافةً إلى ذلك تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط خاصة في الجزائر، كما تقدم تحليلاً تاريخياً للبيانات المالية للفترة من 2000 إلى 2022، مما يساعد في فهم التغيرات الاقتصادية وتأثيرها على الموازنة العامة، وتساهم في تحسين إدارة

مقدمة

الموارد المالية، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط، أيضا تساعد في دعم التخطيط المالي طويل الأجل من خلال توفير رؤى حول كيفية تحقيق استدامة مالية في ظل ظروف اقتصادية متقلبة، وأخيراً تسهم الدراسة في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال تحليل كيفية تأثير السياسات المالية الحالية على الاستدامة المالية، وتقديم توصيات لتحسينها.

5/أهداف الدراسة:

تتمثل اهداف الدراسة فيما يلي:

- تحليل المؤشرات الأساسية للاستدامة المالية: من خلال دراسة وتحديد المؤشرات الأساسية للاستدامة المالية في سياق الموازنة العامة وتقييم دور هذه المؤشرات في قياس قدرة الموازنة العامة على التكيف مع التقلبات الاقتصادية.
- دراسة تطور تركيبة الميزانية العامة للجزائر: تحليل كيفية تطور تركيبة الموازنة العامة للجزائر استجابة لتغيرات أسعار النفط وفهم الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية وكيفية تأثير ذلك على الموازنة العامة.
- تقييم تأثير تقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة: تحليل أثر تقلبات أسعار النفط بين عامي 2000 و2022 على الموازنة العامة للجزائر ودراسة التغيرات في العجز المالي وكيفية تأثير التقلبات النفطية على الاستدامة المالية.
- تقييم استراتيجيات التخفيف من المخاطر: تحليل الاستراتيجيات التي استخدمتها الجزائر للتخفيف من المخاطر المرتبطة بتقلب أسعار النفط وتقييم فعالية هذه الاستراتيجيات مثل إنشاء صندوق ضبط الإيرادات.

مقدمة

- تقديم توصيات لتعزيز الاستدامة المالية: تقديم توصيات عملية لصانعي السياسات في الجزائر
- لتعزيز الاستدامة المالية وتحقيق موازنة عامة مستقرة واقتراح سياسات وإجراءات لتحسين إدارة الموارد المالية في ظل التحديات الاقتصادية.

6/ دوافع اختيار الموضوع

تم إختيار الموضوع لما يلي:

- الأهمية الاقتصادية: يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على النفط، مما يجعل الموضوع وثيق الصلة بفهم الاتجاهات والتحديات الاقتصادية الأوسع.
- تطوير السياسات: الحاجة إلى سياسات مالية قوية في البلدان المعتمدة على النفط.
- المساهمة الأكاديمية: تضيف الدراسة إلى مجموعة المعرفة حول استدامة الموازنة العامة والمرونة الاقتصادية في البلدان النامية.

7/ منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على:

- **المنهج الوصفي:** لفهم متغير الاستدامة المالية والأدوات المستخدمة لتقييمها، بالإضافة إلى دراسة الموازنة العامة ومكوناتها يتيح المنهج الوصفي تقديم صورة شاملة عن الاستدامة المالية من خلال:
- وصف متغير الاستدامة المالية: يتضمن ذلك تحديد مفهوم الاستدامة المالية، المؤشرات المستخدمة لقياسها، والعوامل التي تؤثر عليها.
- وصف السوق النفطي: يتضمن ذلك التعريف بالسوق النفطي والعوامل المؤثرة فيه، وكذا أسعار النفط وأساليب تسعيره.

مقدمة

المنهج التحليلي: لتحليل العلاقة بين تقلبات أسعار النفط والاستدامة المالية للموازنة العامة في الجزائر، تم

استخدام المنهج التحليلي، يشمل هذا المنهج:

- جمع البيانات والإحصائيات: تم جمع بيانات حول الإيرادات والنفقات الحكومية وأسعار النفط للفترة

2000-2022 من مصادر موثوقة مثل البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية، ومنظمات دولية مثل

صندوق النقد الدولي.

- تحليل البيانات: تم تحليل البيانات باستخدام أساليب إحصائية مختلفة لتحديد العلاقة بين تقلبات

أسعار النفط ومتغيرات المالية العامة.

- استنتاج النتائج: استناداً إلى التحليل الإحصائي، تم استنتاج نتائج حول تأثير تقلبات أسعار النفط

على الاستدامة المالية للموازنة العامة.

الأساليب القياسية المستخدمة: في الفصل الثالث من الدراسة، تم استخدام بعض الأساليب والطرق القياسية

لتحليل البيانات المالية. هذه الأساليب تشمل:

- تحليل الانحدار: لاختبار العلاقة بين أسعار النفط ومتغيرات المالية العامة مثل الإيرادات والنفقات

والعجز.

- نموذج: ARDL (Autoregressive Distributed Lag) لتحليل الديناميكية الزمنية للعلاقة بين أسعار النفط

والاستدامة المالية.

- اختبارات السببية: لاختبار ما إذا كانت التغيرات في أسعار النفط تسبب تغيرات في متغيرات المالية

العامة أو العكس.

وتتمثل فيما يلي:

الإطار المكاني: تركز الدراسة على الجزائر، وهي دولة في شمال أفريقيا اقتصادها يعتمد على النفط.

الإطار الزمني: الفترة من 2000 إلى 2022، ويغطي مرحلتي ارتفاع وانخفاض أسعار النفط.

9/صعوبات الدراسة:

لا يخلوا أي عمل بحثي من بعض العراقيل والصعوبات التي تواجه الباحث لكن لا تشييه عن إتمام

بحثه والتي نوجزها فيما يلي:

- قيود البيانات: سجلات البيانات غير متناسقة أو غير كاملة.
- النقلب: إن الطبيعة المتقلبة لأسعار النفط تؤدي إلى تعقيد التحليل على المدى الطويل.
- تحليل السياسات: التحديات في تقييم فعالية تدابير السياسة المتنوعة والمبهمة في بعض الأحيان.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة
العامة

تمهيد

تعد الاستدامة المالية والموازنة العامة من الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، وتعني الاستدامة المالية قدرة الدولة على إدارة مواردها المالية بكفاءة وفعالية لتحقيق أهدافها التنموية دون أن تتعرض لأزمات مالية أو تراكم ديون لا يمكن تحملها على المدى الطويل، في هذا السياق، تأتي الموازنة العامة كأداة رئيسية لتحقيق الاستدامة المالية، حيث تتيح للحكومة تخطيط وتوزيع الموارد المالية بشكل يعكس أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية.

ومع التحديات الاقتصادية المتزايدة والضغوط المالية التي تواجهها العديد من الدول، أصبح التركيز على الاستدامة المالية أكثر أهمية من أي وقت مضى، يتطلب تحقيق الاستدامة المالية وضع سياسات مالية حكيمة توازن بين الحاجة إلى الإنفاق على التنمية والحاجة إلى الحفاظ على استقرار المالي للدولة، في هذا الفصل، سنتناول مفهوم الاستدامة المالية وأهميتها ومؤشرات قياسها، ونستعرض إلى الموازنة العامة مكوناتها.

المبحث الأول: الاستدامة المالية

أن تحقيق الاستدامة المالية في الموازنة العامة لا يخلو من التعقيدات، فهو يتطلب سياسات مالية حكيمة واستراتيجيات فعالة لتعبئة الإيرادات وإدارة فعالة للإنفاق وتدابير قوية للتحكم في الديون، وعلاوة على ذلك فهو يتطلب فهماً شاملاً لبيئة الاقتصاد الكلي، بما في ذلك عوامل مثل النمو الاقتصادي، والتضخم، وأسعار الفائدة، والصدمات الاقتصادية الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم الاستدامة المالية

تكمن أهمية الاستدامة المالية تكمن في انعكاسها على نجاح وحكمة السياسات المالية للدولة، وتتعلق الاستدامة المالية بقدرة الحكومة على الوفاء المستمر بديونها المستحقة دون مواجهة خطر الإفلاس، ومن خلال هذا المسعى نتعمق في مفهومها عبر الأدبيات المتنوعة ثم نقوم بعد ذلك بتطرق الى تعريفاتها.

الفرع الأول: ظهور مفهوم الاستدامة المالية

تم استخدام مفهوم الاستدامة، المتأصل من علم الإيكولوجي (Ecology)، للدلالة على إنشاء وتطور الأنظمة الديناميكية، وهذه الأنظمة عرضة للتغيرات الهيكلية بسبب ديناميكيتها المتأصلة، مما يؤدي إلى تحولات في عناصرها وخصائصها والعلاقات المتبادلة بين هذه العناصر¹.

لقد أصبح مفهوم الاستدامة سائداً على نحو متزايد في الخطاب المعاصر، مع تطور استخدامه بشكل ملحوظ منذ عام 1978، وقد أصبح مرتبطاً بشكل وثيق بمسار التنمية الاقتصادية، وذلك بسبب العديد من الرؤى ووجهات النظر التي تم التعبير عنها في هذا المجال، والتي حظيت بقبول واسع النطاق من قبل الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها وكذلك في السياقات المالية، ومنتصف الثمانينيات ظهر مفهوم الاستدامة

¹ . Roberto Perotti ،Rolf Strauch ،Jürgen von Hagen, Sustainability of public finances, CEPR ، 2Th Edition, British ,1998,p01.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

بشكل بارز في العديد من الدراسات التجريبية، ويعكس هذا التحديات التي قد تواجهها الموارد المالية العامة للبلدان في المستقبل مع تصاعد العجز والدين العام بسبب الإفراط في الإنفاق الحكومي، وتفاقم العبء المالي الناتج عن ذلك على الأجيال القادمة وهذا الوضع يحد من مستويات رفاهيتهم حيث يتحملون تداعيات قرارات ليس لهم أي دور فيها¹.

ويرتبط مفهوم الإستدامة المالية بمفهوم الدين العام حيث يشكل مجموع عجز الموازنة خلال السنوات ما يعرف بمديونية الدولة أو الدين العام، الذي هو جميع الإلتزامات المالية التي بمقتضاها تلتزم الدولة بدفع فوائد عليها وتتعهد بسداد المبالغ المقترضة².

وتتداخل فكرة الاستدامة المالية مع الملاءمة المالية، وتحقق السياسة المالية الاستدامة عندما تضمن الكفاية، والتي تعرف بأنها قدرة الحكومة الدائمة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون دون أي تقصير واضح في السداد³.

طوال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، ركزت العديد من الدراسات في مجال إدارة الدين العام على مسألة الاستدامة المالية، ويعتبر الدين العام محققا للاستدامة المالية عندما يستوفي معيار القدرة على سداد الدين ولتحقيق هذا المطلب يجب أن يكون هناك فائض أولي مستقبلي في الموازنة يكفي لسداد الدين، سواء من خلال قيمته الأصلية أو الفوائد المستمدة منه، حددت اتفاقية ماستريخت (1992) شروط ضمان الاستدامة المالية، حيث نصت على ألا تتجاوز نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 60%، وألا

¹ . عمرو هشام محمد، عماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 13، العدد 55، 2016، ص 146-147.

² . صالح فواز . محمد الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000، ص 200.

³ . Alexis Cruz-Rodrigue, Assessing fiscal sustainability in some selected countries, Theoretical and Applied Economics, Volume 21, No. 6(595) Dominican Republic, 2014, p9.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

تتجاوز نسبة عجز الموازنة 3% من الناتج المحلي الإجمالي¹، ويؤدي ارتفاع معدل العجز إلى انخفاض الاستثمار ورأس المال، مما يؤدي إلى إدامة معدل العجز، وبالتالي لن يكون هناك توازن طويل الأجل وهذا ما يجعل الاستدامة المالية بعيدة المنال².

ورغم المفاهيم المتعددة للإستدامة إلا إنها تتفق جميعاً على إن الشرط الأساس لضمان إستدامة المالية العامة يتمثل في تقييم مدى قدرة الدولة على الإستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها ماليتها العامة وقدرتها في تمويل برامج الإنفاق العام المختلفة دون أن تتعرض لحالات التعثر المالي وعجزها عن السداد، وكما يشترط لتحقيق الإستدامة المالية الحفاض على ثبات صافي الثروة الى الناتج المحلي الإجمالي في ظل عدم توقع إستحقاق أي التزامات مالية، وعند إستحقاق لتلك الإلتزامات يجب زيادة نسبة صافي الثروة بصورة مستمرة³، وكما يرتبط مصطلح الإستدامة المالية بمصطلح آخر يدعى (الفجوة المالية) التي تعرف على إنها الفرق بين القيمة الحالية لجميع التزامات الدولة وإيراداتها المستقبلية⁴، إذ يؤدي فقدان الدولة للإستدامة المالية إلى انخفاض ثقة الأسواق المالية بقدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية مما يعمل على إمتناع الدائنين من إقراضها أو العمل على رفع معدلات الفائدة إلى مستويات عالية عند إقراضها ، وتظهر هذه المشكلة بصورة واضحة في الدول النفطية التي تعتمد بشكل رئيس على الإيرادات المالية المتحققة من صادرات النفط، إذ

¹ . Alfred Greiner & Bettina Fincke, Public Debt, Sustainability and Economic Growth, Theory and Empirics, Springer International Publishing Switzerland, 2015,p 1.

² . Michael Carlberg & Arne Hansen, Sustainability and Optimality of Public Debt ,2Th Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York, 2013, p37

³ . علي منصور عطية، وأبو بكر خليفة دلعب، التحليل القياسي لأثر المتغيرات النقدية والمالية على الاستدامة المالية للاقتصاد الليبي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 12، 2020، ص 43-44.

⁴ . حيدر حسين آل طعمة، عامر عمران المعموري، استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية "المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة الإدارة والاقتصاد، مجلد 5 ، عدد 18 ، 2016، ص 230-231.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

يؤدي انهيار أسعار النفط الخام الى إرتفاع واضح في العجزات المالية والديون الحكومية العامة بسبب عدم قدرة الموارد النفطية تمويل معدلات الإنفاق العام التي تطبعت عليها الإقتصادات النفطية¹.

الفرع الثاني: تعريف الاستدامة المالية

تشمل الاستدامة مفاهيم مختلفة، بعضها يركز على العلاقة بين الاستدامة وملاءة الدولة، ويتوافق هذا مع مقدرة الحكومات على الحفاظ على توازن طويل الأجل بين الدين والنمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه هناك مفاهيم أخرى متجذرة من العلاقة بين الاستدامة وقيود الميزانية على مدى فترات زمنية، والتي تتعلق بفكرة الحفاظ على الدين العام يساوي القيمة المستقبلية لفوائض الميزانية العامة.

تعود المساعي الأولية لفحص استدامة سياسات الموازنة إلى كينز، الذي تناول أزمة الدين العام التي واجهتها فرنسا خلال عصره، وأوصى كينز الحكومة الفرنسية بصياغة سياسة مستدامة ماليا قادرة على الالتزام بقيود الموازنة، وتتوقف استدامة الدين العام على تحقيق نسبة محددة من الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي نسبة تعتبر قيمة زائدة²، وأكد دومار (Domar) أنه لتحقيق الاستدامة المالية يجب أن يتجاوز معدل النمو الاقتصادي سعر الفائدة على الدين العام للحفاظ على السيطرة على حجم الدين في المستقبل، ومن شأن الفشل في تحقيق ذلك أن يضطر الحكومة إلى الاقتراض أكثر للوفاء بالتزامات الدين، مما يؤدي إلى زيادة مستمرة في حجم الدين³.

1. أحمد عمر الراوي، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، مجلد 11، عدد 27، 2019، ص 3.

2. شيببي عبد الرحيم، الآثار الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازني والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، 2013، ص 143.

3. Evsey d. Domar, " the burden of the debt" and the national income, The American Economic Review, Vol. 34, No.4, 1944,p 798-799.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

وصف بويتير (Buiter) السياسة المالية المستدامة بأنها السياسة القادرة على الحفاظ على نسبة صافي ثروة القطاع العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عند مستواها الحالي¹، وفي سياق مماثل، حدد بلانشارد (blanchard) الاستدامة المالية بأنها السياسة التي تضمن استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج القومي²، لقد أثبت ويلكوكس (Wilcox) أننا قادرون على التأكيد على استدامة السياسة المالية إذا عملت على توليد سلسلة من الديون المالية العامة والعجز على النحو الذي يجعل القيمة الحالية لقيود الموازنة مستدامة عبر الزمن³.

قدم ستوم (stumm)، وجورتنر (Gurtner)، وأليجري (Alegre) تعريفاً للاستدامة المالية مصمماً خصيصاً للدول المصدرة للنفط، وأوضحوا أنه لكي تكون السياسة المالية مستدامة في هذه البلدان من الضروري أن تحافظ على نفس مستوى السلع العامة أو الإنفاق العام في عصر ما بعد النفط كما كان الحال خلال فترة وفرة النفط دون اللجوء إلى تمويل العجز من الموازنة، وقد ميزوا بين الاستدامة المالية والمساواة بين الأجيال، حيث أن تعويض عائدات النفط بعائدات الضرائب يضمن الاستدامة المالية، إلا أنه لا يضمن العدالة بين الأجيال⁴.

وقد عرف البنك المركزي الأوروبي الاستدامة المالية على إنها "قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون على المدى الطويل، أي تتطلب عملية الاستدامة المالية على المدى الوسيط أن تكون الدولة قادرة على الوفاء بديونها في مرحلة معينة في المستقبل"⁵.

¹ . Willem H. Buiter and others. A guide to public sector debt and deficits, Economic Policy, Vol.1, Great Britain,1985, pp15-79.

² . olivier blanchard and others, the sustainability of fiscal policy: new answer to an old question, OECD Economic studies,N15,1990,p11.

³ . DAVID W. WILCOX, The Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present-Value Borrowing Constraint,Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 21, No.3,1989,p291-206

⁴ . Kenan Aslanli, Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan, Journal of Eurasian Studies 6, Hanyang University,pp 114-121,2015,p 115

⁵ . شيماء فاضل محمد، خليل إسماعيل عزيز، مرجع سابق. ص 103

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

وقد عرفها صندوق النقد الدولي بأنها "الحالة التي يستطيع فيها المقترض الاستمرار في سداد ديونه دون الحاجة إلى إجراء تعديلات جوهرية في النفقات والإيرادات العامة المستقبلية"¹.

كما وصف مكتب منشورات الاتحاد الأوروبي الاستدامة المالية بأنها قدرة الدولة على خدمة ديونها تحت أي ظرف من الظروف وفي أي وقت².

المطلب الثاني: قواعد الاستدامة المالية والعوامل المؤثرة فيها

تشتمل القواعد التي تحكم الاستدامة المالية على تفاعل معقد بين السياسات والممارسات والمؤثرات الخارجية التي تحد من قدرة أي بلد على الحفاظ على ملاءته المالية على المدى الطويل والوفاء بالتزاماته المالية، علاوة على ذلك، هناك عوامل عديدة تمارس تأثيرا كبيرا على الاستدامة المالية، ويمكن لهذه العوامل أن تعزز أو تقوض الاستقرار المالي للدولة.

الفرع الأول: قواعد الاستدامة المالية

تتمثل القواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية للدولة فيما يلي³:

أولاً: القاعدة الذهبية: (Golden Rule)

بمقتضى هذه القاعدة لا يتم اللجوء إلى الافتراض إلا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية بينما يتم تمويل النفقات الجارية من خلال الإيرادات الضريبية والإيرادات الجارية.

¹ . Alejandro Izquierdo & Ugo Panizza, Fiscal Sustainability, Issues for emerging market countries, The Egyptian Center for Economic studies, Wp.No, 91, 2003, P2.

² . European Economy Institutional Papers, Economic and Financial Affairs, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019, p. 32.

³ . مقداد أحمد النعيمي، عادل صبحي، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة مجلة الدنانير، مجلد 1، عدد 13، 2018، ص: 564.

ثانيا: قاعدة توازن الموازنة: (Balanced Budget Rule)

حيث تشترط هذه القاعدة أن يكون عجز الموازنة ناتج عن ظروف الاستثنائية يزول بزوالها وبالاتي لا يعتبر تحقيق التعادل للموازنة شرطا في أوقات الركود على أن الموازنة في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية ومن ثم تواجه الفوائض المالية التي تتحقق في أوقات الرواج الاقتصادي إلى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي.

ثالثا: قاعدة الموازنة المرنة: (Flexible Budget Rule)

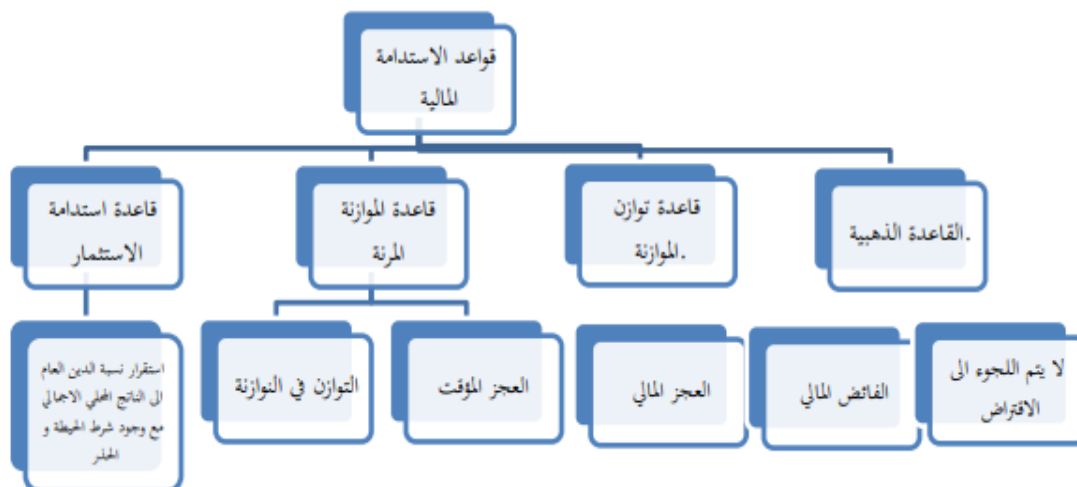
يسمح للحكومة في ظل هذه القواعد بتحقيق عزم مؤقت في الموازنة في حدود معينة مع توضيح أسباب العجز المؤقت والإطار الزمني الذي يتم من خلال العودة مرة أخرى إلى الوضع التوازني في الموازنة العامة للدولة.

رابعا: قاعدة استدامة الاستثمار: (Investment Sustainability Rule)

وتشترط هذه القاعدة استمرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي عن مستويات تتوافر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية وتتحدث هذه النسبة وفقا للعدد من المحددات والمتغيرات التي تختلف من بلد لآخر.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

الشكل رقم (1_1): مخطط قواعد الاستدامة المالية



المصدر: أحمد صالح، " تحليل العالقة بين الإيرادات النفطية والاستدامة المالية في العراق لمدة 1990-2013 " مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 94، 2016، ص: 431.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية

أولاً: سعر الفائدة

ويقف سعر الفائدة كمتغير اقتصادي حاسم يؤثر بشكل مباشر على الاستدامة المالية، حيث توجد علاقة عكسية مباشرة بين سعر الفائدة والاستدامة المالية، تؤدي الزيادة في أسعار الفائدة إلى تقليل قدرة البلاد على إصدار ديون جديدة بسبب ارتفاع التكاليف المرتبطة بهذه الديون، سواء كانت خارجية أو داخلية، وبالتالي فإن ذلك يفرض أعباء مالية جديدة على الدولة من حيث خدمة الدين مما يؤثر سلباً على الاستدامة المالية، ويؤثر سعر الفائدة على عاملين رئيسيين من بين عوامل أخرى عديدة، وهما الادخار الخاص والاستثمار الخاص، يواجه الاستثمار الخاص تأثيراً سلبياً من أسعار الفائدة، ويتأثر سعر الفائدة بقرارات

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

الأفراد بالادخار أو عدم الادخار في حين يتأثر إيجابيا بالطلب على الاستثمار الخاص، والذي يتأثر بدوره بمستوى الاستثمار الأجنبي في أي دولة¹.

ثانيا: معدل النمو الاقتصادي:

إن الحكومات والبلدان على اختلافها تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي كأحد أهدافها الأساسي وذلك في سبيل تحسين مستوى النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي لمجتمعات هذه الدول وتعد عملية تحقيق المعدلات نمو واقتصادي معقولة مرتبطة بتوفر مجموعة من العوامل الجوهرية في المجتمع والتي تعد بمثابة المناخ الملائم لتطوره، والاستدامة المالية تربطها علاقة طردية بمعدلات النمو الاقتصادي والتي تكون من خلال قدرتها على رفع معدلات مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية وهذا ما يؤدي إلى تقليل الفجوة وبين الإيرادات والنفقات من جهة ورفع معدلات الاستهلاك والادخار و الاستثمار من جهة أخرى وهذا ما يعني عدم الحاجة إلى الإنفاق التعويضي من الحكومة الذي غالبا ما يمول عن طريق الدين العام ومن ثم تحقيق الاستدامة المالية والعكس صحيح في حالة انخفاض معدلات النمو الاقتصادي، والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص و الاستثمار الحكومي والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص².

ثالثا: الدين العام وخدمته:

إن سياسات الإنفاق والاستدانة التي تطبقها الدولة لا بد أن تصاغ على النحو الذي يضمن عدم اضطرار الدولة إلى التوقف عن خدمة ديونها أو إعلان إفلاسها ويعني ذلك أن الدين العام المستدام هو الذي

¹ . عصماني مختار، وأوكيل الحاج، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة المعارف، مجلد 13، العدد 02، 2018، ص 403.

² . عمرو هشام محمد صفوت وعماد حسن حسين. ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 25، 2017، ص: 152.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

تتمكن الدولة من خدمته على نحو يسير نسبيا ولا يؤدي إلى وقوع الدولة في مشكلة التعثر في خدمة الديون ، ولكي يكون الدين العام للدولة مستدام لابد أن تستوفي الدولة بعض المعايير القائمة على حساب مجموعة من المؤشرات التي تختلف من دولة إلى الأخرى حسب قوة الهيكل المالي لها وديناميكية إيراداتها العامة والهيكل الدين العام من حيث كونه في الديون قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل¹، ويمتد مفهوم استدامة الدين إلى ما هو أبعد من مجرد عدم القدرة على سداد الديون العامة، بل يتوقف ذلك على القدرة على خدمة الدين دون الحاجة إلى تعديلات هيكلية في الإيرادات أو النفقات، فضلا عن منع تراكم الأعباء من الدين العام²، فارتفاع مستويات الدين بالنسبة للنتائج المحلي الإجمالي يؤدي إلى وضع غير مستدام ماليا وخلق مشاكل وأثار سلبية على الاقتصاد.

وعليه فإن تنامي نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الخام ينجم عنه فقدان السياسة المالية لمرونتها وزيادة احتمال إتباع سياسة التقشف مما يؤثر سلبا على استمرارية السياسة الإنفاقية السابق، ناهيك عن مزاحمة الحكومة للقطاع الخاص في سوق الائتمان بالإضافة إلى تقادم أعباء الدين العام الذي ينجم عن زيادة العبء الضريبي ومخاطر ذلك على الاستثمار والاستهلاك وسيرورة التنمية الاقتصادية في عمومها³.

المطلب الثالث: أبعاد الاستدامة المالية

تعكس أبعاد الاستدامة المضافة المخاوف من أن الحكومات تراكم عليها التزامات طويلة الأجل لا تظهر في الموازنات الحالية أو الميزانيات العمومية ولكنها قد تلحق الضرر بالأجيال القادمة عندما يحين

¹ . عمرو هشام محمد صفوت وعماد حسن حسين. مرجع سابق، ص 11.

² Sebastian Becker, "Public debt in 2020 A sustainability analysis for DM and EM economies", Deutsche Bank Research Frankfurt am Main Germany, March 24, 2010, p1 .

³ . زهير بن عادس، ونريمان عرقوب، الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، Les Cahiers du Cread، 2018، مجلد 11، عدد

34، ص 111.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

موعد استحقاقها¹، وللاستدامة المالية أربعة أبعاد: الملاءة (قدرة الحكومة على سداد التزاماتها المالية)؛ والنمو (السياسة المالية التي تدعم النمو الاقتصادي)؛ الاستقرار (قدرة الحكومة على الوفاء بالالتزامات المستقبلية مع الأعباء الضريبية القائمة)؛ والعدالة (قدرة الحكومة على سداد الالتزامات الحالية دون تحويل التكلفة إلى الأجيال القادمة)²:

الفرع الأول: الملاءة

يقصد بها قدرة الحكومة على تمويل الالتزامات والالتزامات الحالية والمحتملة في المستقبل³، كثيرا ما يُنظر إلى الملاءة المالية باعتبارها تحديا في بعض الاقتصادات المتخلفة أو اقتصادات الأسواق الناشئة، وخاصة تلك التي صعقت الإنفاق العام، وتكبدت ديونا إضافية وتمتلك قاعدة ضريبية غير كافية، فعند الازمات والتي تتجم عادة عن دورات الركود الدورية أو العدوى المالية، يحدث هروب رؤوس الأموال، وتهبط قيمة العملات، وتجد الحكومات نفسها مضطرة إلى تجديد الديون بأسعار فائدة باهظة في حين تقترض المزيد من أجل البقاء واقفة على قدميها.

وفي حين أن الدول الغنية قد لا تواجه هروب رؤوس الأموال في المستقبل القريب، فإنها تستسلم في بعض الأحيان لالتزامات تمويل الديون الحالية، إما بسبب الضغوط السياسية أو الاعتقاد بأنها قادرة على إدارة مثل هذه الإجراءات، ويرى بعض المراقبين أن هذا هو التحدي المالي الذي يواجهه هذه الدول، مما يشير إلى أن مسارها المالي غير مستدام⁴.

1 . Allen Schick. **Sustainable budget policy: concepts and approaches**. oecd journal on budgeting volume 5 – no. 1.oecd 2005. P 109.

2 . Nxumalo, W.N. & Hlophe, 'Assessing fiscal sustainability in Swaziland', South African Journal of Economic and Management Sciences 21(1), N.F, 2018, a1821. <https://doi.org/10.4102/sajems.v21i1.1821>, p 4

3 . OECD. Governance at a glance: **Organisation for Economic Cooperation and Development**.2009. P: 27.

4 . Allen Schick. Op.cit. P: 110.

الفرع الثاني: النمو الاقتصادي المستدام

وهو قدرة الحكومة على الحفاظ على النمو الاقتصادي على مدى فترة ممتدة¹، إن النمو المستدام هو أحد الهدفين المزدوجين لميثاق الاتحاد الأوروبي للاستقرار والنمو (SGP) الذي يلزم دول منطقة اليورو باختلال توازن الميزانية إلى أقل من 3% من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الدين إلى أقل من 60%. وفي ضوء ذلك، يُحكم على السياسة المالية بأنها غير مستدامة إذا كانت ستتسبب في انخفاض الناتج المحتمل في وقت ما في المستقبل عما كان يمكن أن يكون عليه لولا ذلك، أفضل طريقة أمام الحكومة للوفاء بالتزاماتها المستقبلية، والتي ستكون بالتأكيد أكبر من التزاماتها اليوم، هي من خلال وجود اقتصاد قوي يزود الحكومة بإيرادات إضافية من أرباح النمو الاقتصادي، ولكن إذا أدت اختلالات التوازن المالي إلى تقليص النمو في المستقبل فسوف تكون الأرباح أصغر أو تختفي تماماً، وسوف تجد الحكومة نفسها تحت ضغط شديد فيما يتصل بتغطية التزاماتها².

الفرع الثالث: الضرائب المستقرة

تعني قدرة الحكومة على تمويل التزاماتها المستقبلية دون زيادة العبء الضريبي³، يمكن اعتبار الضرائب تكلفة تدفعها الأسر وكيانات القطاع الخاص مقابل تلقي الخدمات من قبل الحكومات، ومن المتوقع أن تؤدي هذه الخدمات بدورها إلى تحسين مستويات المعيشة، ولذلك لا ينبغي للحكومات أن تقلق بشأن زيادة الضرائب (بسبب ضغوط الإنفاق)، حيث من المتوقع أن تحدث زيادة متزامنة في مستويات المعيشة في الواقع، وفقاً لقانون فاغنر يجب أن يوضح المنحنى الأسّي اتجاه النسبة بين الإنفاق العام والدخل القومي، ومن المفترض أن تتمتع الخدمات التي تقدمها الحكومة بمرونة طلب أكبر ومع ذلك فقد وثقت دراسات أخرى

¹ . OECD. Governance at a glance 2009.Op.cit.P:27.

² . Allen Schick. Op.cit. P: 111.

³ . OECD. Governance at a glance 2009.Op.cit.P:27.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

أن هذا القانون لا يأخذ في الاعتبار بشكل مناسب التكلفة الاجتماعية للضرائب التشويهية (فلوريو وكولوتي)، أي أن العبء الزائد للضرائب يمكن أن يعمل كعائق أمام توفير الخدمات العامة، علاوة على ذلك ينبغي أيضًا النظر في آثار انخفاض الثقة في الأداء الحكومي بسبب الفساد وعدم الكفاءة والسلوك الانتهازي، وبالتالي لا ينبغي اعتبار زيادة العبء الضريبي لتغطية النفقات المستقبلية أمرا مفروغا منه، خاصة عند النظر إلى أن مستويات الإنفاق تميل عموما إلى الارتفاع أيضا.

ولذلك فإن الاستدامة المالية يمكن أن تتعرض للخطر في المستقبل، ويتعين على الحكومات أن تسعى إلى تحقيق الاستقرار الضريبي، ومن منظور أوسع يأخذ في الاعتبار أيضا بعد النمو، الحفاظ على السيطرة على التوازن المالي¹.

الفرع الرابع: العدالة

والعدالة بين الأجيال هي قدرة الحكومة على توفير فوائد مالية صافية للأجيال القادمة لا تقل عن صافي الفوائد المقدمة للأجيال الحالية²، وعلى الرغم من بساطته وخطيته الظاهرة، فإن العدالة مفهوم معقد من حيث التنفيذ والقياس، حيث أنه لا يوجد تعريف واحد مقبول عالميًا للعدالة بين الأجيال، وقد يكون تقييماته شاق بالنسبة لصناع السياسات، وبناء على ذلك يمكن اعتبار العدالة كنوع من العقد الاجتماعي عبر الأجيال، حيث أن التوزيعات غير المتناسبة للأعباء الضريبية ومزايا الإنفاق لن تكون مستدامة من الناحية الاقتصادية والسياسية، لأن الحاجة السائدة لمعدل الضريبة (الذي يميل إلى تثبيط العمل والاستثمارات والمخدرات) يمكن أن تؤدي إلى انتكاسة رفاهية البلاد ومستقبلها، وقد يتمرد دافعوا الضرائب ضد ما قد

¹ . Cuadrado-Ballesteros, B. and Bisogno, M. (2022), "**Budget transparency and financial sustainability**", Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, Vol. 34 No. 6, pp .212

² . OECD. Governance at a glance 2009. **Op.cit**.P:27.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

يعتبرونه معدلات ضرائب مصادرة،¹ ولا يتم تمثيل العدالة بشكل مباشر لأن تفعيلها معقد للغاية ومع ذلك، فإن الأبعاد الأربعة للاستدامة (الملاءة، والنمو، والاستقرار، والعدالة) تتداخل، وبالتالي فإن المؤشرات الأربعة المستخدمة هنا تشير بشكل غير مباشر إلى العدالة أيضا.²

المبحث الثاني: مناهج تقييم الاستدامة المالية

تتنوع مناهج تقييم الاستدامة المالية بتنوع السياقات الاقتصادية التي تطبق فيها، وتشمل هذه المناهج أدوات تحليلية ونماذج رياضية ومؤشرات اقتصادية تهدف إلى قياس مدى قدرة الحكومة على الاستمرار في تقديم الخدمات وتحقيق الأهداف المالية على المدى الطويل، ومن خلال هذه الأدوات، يمكن للمحللين وصناع القرار تحديد المخاطر المالية المحتملة واتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة.

المطلب الاول: التقييم التجريبي للاستدامة المالية

يعد التقييم التجريبي للاستدامة المالية أداة حاسمة لفحص مدى قدرة الحكومات على الحفاظ على استقرارها المالي عبر الزمن، ويعتمد هذا التقييم على تحليل البيانات المالية الفعلية واستخدام النماذج الاقتصادية لتقديم تقديرات دقيقة للوضع المالي المستقبلي.

الفرع الأول: قيد الميزانية ما بين الازمنة

إن الاهتمام الرئيسي للبحث حول استدامة عجز الموازنة هو ما إذا كان قد تم انتهاك قيود الموازنة الحكومية بين الفترات الزمنية أم لا، ويؤكد (هاميلتون وفلافين)³ أن قيود الموازنة الحكومية بين الفترات الزمنية تتسق مع ثبات عجز الموازنة، وقد تناول آخرون هذه القضية باستخدام منهجية التكامل المشترك

¹ . Allen Schick. **Op.cit.** P: 113.

² . Cuadrado-Ballesteros, B. and Bisogno, M. **Op.cit.** P:213

³ . James D. Hamilton and Marjorie A. Flavin, **On the Limitations of Government Borrowing: A Framework for Empirical Testing**, the American Economic Review, Vol. 76, No. 4 (Sep., 1986), pp. 808

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

لدراسة العلاقة طويلة الأمد بين عائدات الضرائب وإنفاق الحكومة، لقد كان التكامل المشترك بين الإيرادات والنفقات أحد طرق تقييم قيود الموازنة على مدى فترات زمنية معينة، يبدأ التبرير النظري لمنهجية التكامل المشترك بتحديد موازنة الحكومة لفترة واحدة على النحو التالي¹:

$$Gt - T_t + i_t B_{t-1} = \Delta B_t + \Delta M_t = -S_t \dots\dots\dots (1)$$

حيث G: الإنفاق الحكومي، T: إيرادات الضرائب، B: الدين الحكومي في نهاية الفترة t، M: القاعدة النقدية، S: إجمالي فائض الموازنة، i: سعر الفائدة على الدين الحكومي، ويتطلب التنفيذ الصحيح لقيود الميزانية استخدام صافي القيمة السوقية للدين، يتم تعريف صافي الدين على أنه إجمالي الدين مطروحًا منه الأصول المالية بتقسيم كل مصطلح في (1) على الناتج المحلي الإجمالي الاسمي نحصل على قيد الموازنة من حيث نسب الناتج المحلي الإجمالي:

$$g_t - \tau_t + (i_t - \pi_t - n_t)b_{t-1} = \Delta b_t + \Delta m_t + (\pi_t + n_t)m_{t-1} = -s_t \dots\dots\dots (2)$$

حيث تشير الأحرف الصغيرة g و t و b و m و s إلى نسبة المتغيرات ذات الأحرف الكبيرة المقابلة إلى الناتج المحلي الإجمالي الاسمي $\pi_t = (p_t - p_{t-1})/p_{t-1}$ $n_t = (Y_t - Y_{t-1})/Y_{t-1}$ مع P و Y يمثلان مستوى السعر والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، على التوالي، وتقول المعادلة (2) إن العجز الحكومي الشامل للفائدة يتم تمويله من خلال إصدارات السندات الجديدة، وإنشاء النقود الأساسية، ورسم سك العملات يمكن كتابة المعادلة (2) على النحو التالي:

$$d_t + p_t b_{t-1} = \Delta b_t \dots\dots\dots(3)$$

¹ . Chibi, A., Chekouri, S.M. & Benbouziane, M. **The dynamics of fiscal policy in Algeria: sustainability and structural change.** Economic Structures 8, 28 (2019).

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

حيث $d_t = g_t - \tau_t - \Delta m_t - (n_t + n_{t-1})m_{t-1}$ هو العجز الحكومي الأولي معبرًا عنه كنسبة

من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي، و $p_t = i_t - \pi_t - n_t$ هو سعر الفائدة الحقيقي اللاحق المعدل

لناتج الحقيقي نمو، المعادلة (3) هي الهوية التي لها تأثير لاحق في الزمن t . إذا كانت $\rho_t = 0$ لجميع t ، فإن

المعادلة (3) هي معادلة فرق مستقرة والتي يمكن بالتالي حلها بشكل عكسي، وهذا يعني أن نسبة الدين إلى

الناتج المحلي الإجمالي b_t تظل محدودة لأي تسلسل من العجز الأولي المحدود d_t بالنسبة للثابت ρ_t و d ،

قيمة الحالة الثابتة $b = -d/\rho_t$ ولكن إذا كانت $\rho_t(0)$ لجميع t ، فإن نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي

سوف تنفجر في النهاية إلى d_t ولتجنب ذلك، يلزم توفير فوائض أولية أي $d_t(0)$ في هذه الحالة، (3) يجب

حلها للأمام والحصول على قيود الموازنة بين الفترات الزمنية من أجل تحديد ما إذا كان مجموع الفوائض

المخصومة المتوقعة في المستقبل كافية لتلبية المستوى $b_t = E_t[(1 + p_{t+1})^{-1}(b_{t+1} - d_{t+1})]$

الحالي لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، بالنسبة للثابت ρ_t و $d_t(0)$ دمرة أخرى $d = -d/\rho_t$ للحصول

على قيد الموازنة بين الفترات الزمنية، نعيد أولاً كتابة قيد الموازنة للفترة $t+1$ بشروط مسبقة كمايلي:

(4).....

حيث b_t معروف في الفترة t ، ويتم أخذ التوقعات مشروطة بالمعلومات في الوقت t . إن حل (4)

الاستبدال المستقبلي والاستبدال المتتابع لنسبة الدين المخصوم المركب إلى الناتج المحلي الإجمالي يعطي

قيد الميزانية بين الفترات الزمنية n :

$$b_t = E_t \delta_t b_{t+n} - E_t \sum_{i=1}^n \delta_{t;i} d_{t+i} \dots\dots\dots(5)$$

حيث $\delta_{t;n} = \int_{s=1}^n (1 + p_{t+s})^{-1}$ هو عامل الخصم الحقيقي المتغير بمرور الوقت n للفترات المقبلة،

المعدل لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي $\delta_{t;n}$ ، يمكن أيضًا كتابة $\delta_{t;n} = \alpha_{t+n}/\alpha_t$

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

حيث $\alpha_t = \int_{i=1}^t (1 + p_i)^{-1}$ ، و تطبيع $\alpha_t = 1$ وتعريف $X_t = \alpha_t b_t$ و $Z_t = \alpha_t d_t$ كنسب الدين المخصصة إلى الناتج المحلي الإجمالي والعجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، يمكن المعادلة (5) أن تكتب على النحو التالي:

$$\alpha_t b_t = E_t \alpha_{t+n} b_{t+n} - E_t \sum_{i=1}^n \alpha_{t+i} d_{t+i} \quad X_t = E_t X_{t+n} - E_t \sum_{i=1}^n Z_{t+i} \dots (6)$$

قيود الموازنة لفترة واحدة، مكافئ، المعادلة (6) يمكن كتابتها أيضًا بعبارات مخفضة على النحو التالي:

$$Z_t = \Delta X_t \dots (7)$$

ومكافئ، (4) يمكن كتابتها على النحو التالي:

$$X_t = E_t (X_{t+1} - Z_{t+1}) \dots (8)$$

والشرط الضروري والكافي للاستدامة هو أن القيمة المخصصة لنسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة تتقارب مع الصفر عندما تصل n إلى ما لا نهاية، وهذا معروف أيضًا كشرط العرضية، ويعني ضمناً عدم السماح بألعاب بونزي (NPG)، مما يعني عدم إصدار ديون جديدة للوفاء بمدفوعات الفائدة، يمكن التعبير عن هذا الشرط على النحو التالي:

$$\lim_{n \rightarrow \infty} E_t \delta_{t+n} b_{t+n} = \lim_{n \rightarrow \infty} E_t X_{t+n} = 0 \dots (9)$$

ويترتب على ذلك أن نسبة الدين الحالي إلى الناتج المحلي الإجمالي يقابلها مجموع الفوائض المخصصة الحالية والمتوقعة في المستقبل معبراً عنها كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يعني ضمناً أن قيود الموازنة الحكومية تنطبق على القيمة الحالية مع:

$$b_t = - \lim_{n \rightarrow \infty} \sum_{i=1}^n \delta_{t,i} d_{t+i} \dots (10)$$

$$X_t = \lim_{n \rightarrow \infty} E_t \sum_{i=1}^n Z_{t+i} \dots\dots\dots(11)$$

تعرض الادبيات الاقتصادية في تقييم الاستدامة المالية التي اعتمدت على قيد الموازنة ما بين الأزمنة ثلاثة منهجيات في اختبار شرط العرضية أو ما يعرف بعدم التمويل البونزي .

اعتبر كل من flavin و hamilton ان استقرار سلسلة الرصيد الأولي الموازنة S_t والدين العام B_t هو شرط كافي لتحقيق الاستدامة المالية وبالتالي لن يكون هناك تمويل بونزي¹.

يرى walsh و Trehan أن شرطه ان شرط الضروري والكافي لتحقيق الاستدامة المالية هو وجود تكامل مشترك بين العجز الاول للموازنة والدين العام أي تحقيق شرط العرضية ومن خلال المعادلة رقم واحد ومع افتراض ان سعر الفائدة ثابت عبر الزمن يمكن صياغه ما يلي:

وهذا يعني أن:

$$B_{t+1} = G_t - T_t + B_t \dots\dots\dots(12)$$

$$B_{t+1} - B_t = G_t - T_t = S_t \dots\dots\dots(13)$$

ويتم اختبار الاستدامة المالية لقيد الموازنة ما بين الأزمنة من خلال معادلة الانحدار التكامل المتزامن التالية²:

$$S_t = \alpha B_{t-1} + \varepsilon_t \dots\dots\dots(14)$$

حيث أن: $0 < \alpha$

¹ . Hmlton, J. D., & Flavin, M. (1986). **On the Limitations of Government Borrowing: A Framework for Empirical Testing**. American Econmic Review , 76, pp. 809-819.

² . Nzaramba liliane, **measuring fiscal sustainibilty of African Econmics**, master thesis(not published,University of the Witwatersrand, South AFRICA, 2015, P 10.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

ويتم استخدام المعادلة التالية لاختبار شرط الاستدامة لقيد الموازنة ما بين الأزمنة¹:

$$R_t = \alpha + bGG_t + \varepsilon_t \dots \dots \dots (15)$$

وقد ميز كوينتوس بين نوعين من الاستدامة المالية وهي كالتالي:

- استدامة قوية اذا وجد تكامل مشترك (1-b) بين كل من النفقات والإيرادات من الشكل ويكون معامل

المعادلة السابقة (b) يساوي الواحد b=1.

- استدامة ضعيفة اذا وجد تكامل مشترك (1-b) بين كل من النفقات والإيرادات من الشكل ويكون معامل

المعادلة السابقة (b) محصور بين الواحد و الصفر $0 < b < 1$ ، أما اذا كان معامل (b) يساوي الصفر $b=0$ فهذا

يعني عدم وجود استدامة مالية.

الفرع الثاني: دالة الفعل المالي

إن داله الفعل المالي هي قاعده او وسيله تساعد الحكومات على التوقع والتحضير لرد الفعل إذا ما

حدث هناك تغيرات واضطرابات في متغيرات الاقتصاد الكلي فامتلاك دالة فعل مالي صحيحة وسليمة يجعل

كل من السياسة المالية والمالية العامة محكمة ومستقرة، ويمكن تحديد كيفية تفاعل الحكومة مع عبء ديونها

من خلال تقدير وظيفة رد الفعل المالي، من خلال تحدد رد فعل نسبة الرصيد الأولي إلى الناتج المحلي

الإجمالي للتغيرات في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي المتأخرة لفترة واحدة، مع التحكم في

التأثيرات الأخرى، ووفقاً لبون فإن هذا يمثل آلية لتصحيح الخطأ: إذا زادت نسبة الدين العام إلى الناتج

المحلي الإجمالي، فيجب على الحكومة أن تستجيب من خلال تحسين الرصيد الأولي، لوقف بل وعكس

¹ . Quintos, Carmela E. "Sustainability of the Deficit Process with Structural Shifts." Journal of Business & Economic Statistics, vol. 13, no. 4, 1995, pp. 409–17. JSTOR, <https://doi.org/10.2307/1392386>. Accessed 15 Apr. 2024.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

الارتفاع في نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، والأساس المنطقي وراء ذلك متجذر في القيود المفروضة على ميزانية الحكومة وبعبارة مبسطة يمكن كتابة هذا القيد على النحو التالي¹:

$$D_t = D_{t-1} + iD_{t-1} - B_t \dots\dots\dots(16)$$

حيث:

D: الدين العام

i: سعر الفائدة الاسمي على السندات الحكومية

B: الرصيد الأولي (+ الفائض، - العجز)

تنص المعادلة رقم (16) على أن المستوى الحالي للدين العام يعتمد على قيمته في الفترة السابقة فضلا عن مدفوعات الفائدة على الدين مطروحا منها الرصيد الأساسي للموازنة في الفترة الحالية، وعندما يكون الرصيد الأساسي في حالة عجز (فائض) يرتفع مستوى المديونية (ينخفض)، علاوة على ذلك يوضح Bohn أنه في اقتصاد متنام، من المفيد أن نكتب معادلة الموازنة هذه بالشكل الذي يتم فيه قياس المتغيرات كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي GDP على النحو الآتي²:

$$\left(\frac{D}{Y}\right)_t = \left(\frac{D}{Y}\right)_{t-1} + \left(\frac{r_t - g_t}{1 + g_t}\right)\left(\frac{D}{Y}\right)_t - \left(\frac{B}{Y}\right)_t \dots\dots\dots(17)$$

إذ تشير r سعر الفائدة الحقيقي، g معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، و Y الناتج المحلي الإجمالي GDP بالقيم

الأسمية ويمكن إعادة كتابة المعادلة رقم (2) بالشكل الآتي:

¹ . Burger, Philippe and Stuart, Ian and Jooste, Charl and Cuevas, Alfredo, **Fiscal Sustainability and the Fiscal Reaction Function for South Africa (March 2011)**. IMF Working Paper No. 11/69,P 06.

² حلمي إبراهيم منشد، تقدير واختبار دالة رد الفعل المالي في بلدان عربية مختارة باستخدام نهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية

الموزعة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد. 18، العدد 59، 2022، ص: 387-388

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

$$\Delta \left(\frac{D}{Y} \right)_t = \left(\frac{r_t - g_t}{1 + g_t} \right) \left(\frac{D}{Y} \right)_t - \left(\frac{B}{Y} \right)_t \dots\dots\dots(18)$$

يتم تعريف التعبير $\left(\frac{r_t - g_t}{1 + g_t} \right)$ على أنه معدل الفائدة الحقيقي المكيف لمعدل نمو الناتج الحقيقي، والذي يمكن

الاستعاضة عنه بالرمز α^* حيث $\alpha^* = \left(\frac{r_t - g_t}{1 + g_t} \right)$ ، وبافتراض أن هدف السياسة المالية هو الحفاظ على ثبات

$$\Delta \left(\frac{D}{Y} \right)_t = 0 \text{ ، أي أن نسبة الدين العام الى GDP ،}$$

لذا يمكن الحصول على الرصيد المالي الأساسي المطلوب لضمان استقرار نسبة الدين العام على GDP وفق

الآتي:

$$\left(\frac{B}{Y} \right)_t = \alpha^* \left(\frac{D}{Y} \right)_t = \left(\frac{r_t - g_t}{1 + g_t} \right) \left(\frac{D}{Y} \right)_t \dots\dots\dots(19)$$

تنص المعادلة رقم (19) على أنه إذا كان الهدف من السياسة المالية هو الحفاظ على نسبة دين ثابتة إلى GDP

فيجب على السلطات المالية أتباع "قاعدة مالية" يكون فيها الرصيد الأساسي للموازنة العامة مساويا لمعامل مستوى

المديونية، ولتحديد ما إذا كانت هذه السلطات قد تصرفت بالشكل الذي يحافظ على استقرار نسبة الدين العام إلى

GDP بمرور الوقت، يمكن لنا تقدير قيمة التي تأخذها في الواقع من خلال المعادلة السلوكية أدناه:

$$b_t = \alpha^* d_t + \varepsilon_t \dots\dots\dots(20)$$

إذ b_t تمثل نسبة الرصيد الأساسي للموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي بالقيم الحقيقية، و d_t نسبة

الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي بالقيم الحقيقية، و ε_t متغير عشوائي ذو وسط حسابي يساوي صفر وتباين

ثابت $\varepsilon_t \sim N(0, \delta^2)$ ، وأما α^* فهي المعلمة التي تمثل مدى تفاعل السلطات المالية من خلال الرصيد الأساسي

للموازنة العامة أتجاه التغيرات التي تحصل في نسبة الدين العام من GDP. ويتيح تقدير المعادلة رقم (5) إمكانية تقييم

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

السلوك الحالي للسياسة المالية عن طريق القيم الناتجة عن دالة التفاعل هذه فإذا كان المعامل α^* موجبا فإنه يشير إلى أن السلطات تتخذ إجراءات لجعل السياسة المالية مستدامة بمرور الوقت، إذ إن القيمة الموجبة للمعامل فيها دلالة على أن المديونية المرتفعة ترتبط بفائض مالي حكومي، أما إذا كان المعامل سالبا من شأنه أن يؤدي إلى العجز المالي وبالتالي فأن السلطات المالية لم تقم بتوليد الإيرادات التي يمكن أن تغطي المديونية الحالية في المستقبل.

المطلب الثاني: التقييم الحسابي للاستدامة المالية

تعد مؤشرات الاستدامة المالية أدوات حاسمة لتقييم صحة ومرونة الموازنة العامة للدولة على المدى الطويل، وتوفر هذه المؤشرات رؤى قيمة حول الوضع المالي للحكومة، وقدرتها على إدارة الإيرادات والنفقات، وقدرتها على الوفاء بالالتزامات المالية مع مرور الوقت، في هذه النظرة الموجزة، نستكشف أهم هذه المؤشرات:

الفرع الأول: مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث

توفر مؤشرات الاستدامة المالية في مرحلة ما بعد الحدث رؤى مهمة حول المشهد المالي، حيث أنها تساعد في قياس سلامة المالية العامة وتحديد نقاط الضعف، وتوجيه الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز التعافي والقدرة على الصمود ومن خلال الاستفادة من هذه المؤشرات بفعالية، تستطيع الحكومات رسم مسار نحو نتائج مالية مستدامة، وتخفيف المخاطر، وبناء الأساس للاستقرار الاقتصادي والازدهار على المدى الطويل¹.

¹ . عصماني مختار، الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها، اطروحة دكتوراه، جامعة أكلي مجند اولحاج، البويرة، 2021، ص 47.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

أولاً: مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من المعتاد أن نلاحظ في المنشورات المتخصصة أن المؤشر الأكثر استعمالاً هو تطور مؤشر نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي، وقياس هذا المؤشر مستوى الدين بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي للدولة، ومن المحتمل أن تكون كافة وسائل الناتج المحلي الإجمالي متوفرة لتمويل عبء الدين العام، ولكن لا ' يعني ذلك أنّ هذا الرأي صحيح ويُعتبر أهم المؤشرات لقياس درجة المديونية، فهو يُظهر قدرة الحكومة على السداد كما أنها تدل على تدهور أو تحسن وضع الحكومة.

ثانياً: مؤشر رصيد الدين / إيرادات الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر مستوى المديونية بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد، ويُظهر عدد السنوات اللازمة لتسديد الرصيد الإجمالي للدين، وقد يؤدي التناوب الثابت بين الدين والناتج المحلي الإجمالي إلى نتائج مختلفة، فتعكس هذه النسبة ضخامة القُطر عند تحديد قدرة الدولة على تحصيل الدخل.

ثالثاً: مؤشر خدمة الدين / إيرادات الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر قدرة الحكومة على تسديد خدمة الدين بواسطة المصادر المحلية

رابعاً: مؤشر القيمة الحالية للدين / إيرادات الميزانية المحلية:

يقيس هذا المؤشر التكلفة الحالية لخدمة الدين بالنسبة إلى قدرة الحكومة على السداد.

خامساً: مؤشر الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي:

يدل هذا المؤشر على درجة ثقل عبء الفوائد للدولة، ومن الممكن تفسيره أيضاً كإمكانيات متوفرة في الدولة لمجابهة النفقات غير المنتجة.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

سادسا: مؤشر الفوائد / دخل الموازنة المحلية:

يقيس هذا المؤشر تكلفة الفوائد في إطار تحصيل الدخل في دولة، وتُستعمل هذه النسبة عامة كتسامح الدخل العام مع زيادة النفقات غير المنتجة.

سابعا: مؤشرات الاقتدار المالي:

تقيس هذه المؤشرات مدى قدرة الحكومة من خلال موازنتها على مواجهة مخاطر تزايد الديون أو أية أحداث طارئة في المستقبل، بمعنى آخر فإن هذه المؤشرات تستخدم لقياس مدى قدرة المال العام وقدرة المالية العامة على مواجهة مشكلة الديون في المستقبل، ويتم التعرف على ذلك بعدة مؤشرات أهمها¹:

1-مدى تناسب معدل نمو الإيرادات والنفقات: تعكس الأزمة المالية المستمرة للدولة نفسها في استمرار عجز الموازنة وحيث إن الدولة تعتمد في تمويل هذا العجز أو الجزء الأكبر منه على المساعدات الخارجية، فإن الوزن النسبي للإيرادات العامة يتطور بتطور هذا الدعم زيادة وانخفاضاً.

2-مدى تناسب سعر الفائدة على الدين العام مع معدل نمو الدين العام: يمكن الاستفادة من هذا المؤشر من خلال المقارنة بين معدل الفائدة ومعدل نمو الدين العام، حيث يدل زيادة سعر الفائدة أو تساويها مع معدل نمو الدين العام على الرشد في إدارة الدين العام إمكانية كبح جماحه، أما لو قل سعر الفائدة عن معدل النمو في الدين العام، فإن هذا يشير إلى إمكانية الوصول لمرحلة الخطر.

¹ . حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (2006-2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، 2014، ص46-47.

ثامنا: مؤشرات أعباء الدين:

هو نسبة أعباء الدين إلى إجمالي النفقات العامة والجارية والتي تعكس النسبة المخصصة من النفقات لتمويل أعباء الدين العام.

الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث

أولا: مؤشر الفجوة الضريبية:

يقيس هذا المؤشر الفرق بين العبء الضريبي المستهدف والضرائب الفعلية ولا يعد هذا المؤشر كافيا للحكم على استدامة المالية عن طريق تحليل تطور الحصيلة الضريبية كأحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ السياسة المالية وتمويل اعباء المالية الحكومية وذلك لعدم كفاية الحصيلة الضريبية في تحمل اعباء النفقات المتنامية ويتم حساب هذا المؤشر على النحو التالي: نسبه الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الاجمالي - نسبه الانفاق العام الى الناتج (بدون مدفوعات الفائدة) + (سعر الفائدة الحقيقي - معدل النمو الناتج المحلي الحقيقي) + نسبه الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن التعبير عنها وفقا للمعادلة ادناه¹:

$$T^* = G_t - (g_t - r_t)b_t \dots\dots\dots(21)$$

حيث:

T^* نسبة الضرائب الى الناتج المحلي الاجمالي اللازمة لتثبيت الدين العام المحلي الى الناتج المحلي

G_t نسبة النفقات الحكومية بدون فوائد الى الناتج المحلي الاجمالي

g_t معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي

¹ . الهام بن عيسى، استدامه السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية دراسة قياسية لعينة من الدول، أطروحة الدكتوراه، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021، ص 83.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

b_t نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي

وتعرف الفجوة الضريبية على أنها الفرق بين النسبة اللازمة لثبات نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي

الاجمالي وتلك نسبة الضرائب الفعلية الى الناتج المحلي الاجمالي وهي كما توضحه المعادلة التالية:¹

$$T^* - T = G_t - T + (g_t - r_t)b_t \dots\dots\dots(22)$$

حيث أن T هي نسبة الضرائب الفعلية الى المحلي الإجمالي.

وعادة ما تختلف من دولة الى اخرى ويختلف مدلولها فاذا كانت الفجوة موجبة مما يعني الحاجة الى

زيادة معدلات الضرائب الحالية أو تخفيض انفاق، فاذا كانت T صغيرة فهذا يعني أن هناك حاجة لزيادتها

في المستقبل أما اذا كانت مرتفعة بالفعل فان المجال محدود لزيادة الايرادات الضريبية وعلى الحكومات

البحث عن معدلات نمو مرتفعة تغطي هذه الفجوة.

ثانيا: مؤشر العجز الاولي

يعتمد هذا المؤشر على تقدير قيمة العجز أو الفائض للموازنة العامة من خلال حساب الفرق بين

مصروفات وإيرادات العامة لذا يجب الاعتماد على تحليل هيكل النفقات والايادات العامة لمعرفة نسبة العجز

في الموازنة².

إذ تشير هذه النسبة الى مدى قوة القيود المفروضة على اتخاذ القرارات الخاصة بالموازنة العامة

السنوية بسبب زيادة عبئ الدين العام إذ يترتب عليها مزاحمة أوجه الانفاق العام الاخرى للموازنة العامة مما

ينتج عنه تحويل معظم النفقات العامة الى نفقات حتمية¹.

1. عصماني مختار، الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر وسبل تعزيزها، مرجع سابق، ص 49.

2. ثامر علي النويران، تحليل الاستدامة الدين العام في الاردن للفترة 2000 - 2020، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 العدد

26، 2021، ص 187.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

يُعرف مؤشر العجز الأولي لـ Buiter، أو مؤشر العجز الأولي للنتاج المحلي الضروري للحفاظ على مستوى صافي الثروة، على أنه السياسة التي يمكنها الحفاظ على صافي ثروة المجتمع، ويتم تحديده بناءً على المعادلة التالية²:

$$d_t^* = (r_t - n_t)w_t \dots\dots\dots(23)$$

حيث:

d_t^* هي نسبة العجز الأولي في الموازنة للنتاج المحلي، r_t هو سعر الفائدة، n_t معدل النمو الاقتصادي.

w_t هي نسبة صافي الثروة الى الناتج المحلي الإجمالي.

ومنه فإن مؤشر الاستدامة الذي قدمه Buiter هو:

$$)24(\dots\dots\dots d_t^* - d_t = (r_t - n_t)w_t - d_t$$

وتتم مقارنة نسبة العجز الأولي إلى الناتج المحلي الإجمالي المقدر مع النسبة المحققة فعلياً، وإذا كانت النسبة الفعلية أكبر، فهذا يدل على عدم الاستدامة المالية، إلا أن تطبيق هذا المؤشر محدود جزئياً بسبب المشاكل التي يتضمنها من حيث المنهجية والقياس، حيث إن القياس الصحيح لصافي قيمة ملكية الحكومة بالنسبة للنتاج المحلي الإجمالي يجب أن يشمل عدداً من العناصر التي يصعب حصرها على الجانب العلمي. أما الأصول، فلا يجب أن تشمل الأصول المالية ورأس المال الحقيقي فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً الأصول من الأراضي والمعادن، والقيمة الحالية للضرائب المستقبلية، بما في ذلك الأقساط

¹ . علي عبد الفتاح ابو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2007، ص 527.
² . Nzaramba liliane, op.cit,p11.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

المخصصة للضمان الاجتماعي. ويجب ألا تقتصر الالتزامات على الدين العام المباشر، بل يجب أن تشمل أيضاً القيمة الحالية للإنفاق المستقبلي المخصص للضمان الاجتماعي والمزايا الأخرى¹.

ثالثاً: مؤشر فجوة العجز الاولي

هو مؤشر بسيط لقياس الاستدامة المالية، يبدأ من حساب نسبة الرصيد الأساسي للموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي اللازم لاستقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وتتم مقارنة النسبة المحسوبة للتوازن الأساسي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة التي تم تحقيقها بالفعل، إذا كانت الفجوة إيجابية، فهذا يتسبب في تراكم الديون وبدون تغيير في السياسة المالية المتبعة، فإنه سيجعل الدين غير مستدام مع مرور الوقت.

يمكن التعبير عن العلاقة بين ديون الحكومة وديون الفترة السابقة وسعر الفائدة والتوازن الأساسي للميزانية من خلال قيد الموازنة التالي²:

$$B_T = (1 + r)B_{t-1} - S_t \dots\dots\dots(25)$$

حيث: S الرصيد الأولي للموازنة، B الدين العام الحكومي، r معدل الفائدة على الدين العمومي

وللحصول على شرط الاستدامة يمكن إعادة كتابة المعادلة (1) كنسبة من الناتج المحلي الخام كمايلي:

$$B_t/Y_t = (1 + r)/1 + g_t B_{t-1}/Y_{t-1} - S_t/Y_t \dots\dots\dots(26)$$

حيث:

g معدل النمو، $Y_t = (1 + g_t)Y_{t-1}$ ، Y_t الناتج المحلي الخام

¹ . الأنتوساي، مؤشرات الدين العام، 2010، ص 19.

² . Ankie Scott-Joseph, Debt Sustainability in Caribbean Countries: An Exploration of Alternative Methodologies, SOCIAL AND ECONOMIC RESEARCH UNIT ECONOMIC DEPARTMENT, CARIBBEAN DEVELOPMENT BANK, 2006.PP 2-3.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

وتصبح المعادلة (26) كالتالي:

$$b_t = (1 + r_t)/(1 + g_t) b_{t-1} - S_t \dots\dots\dots (27)$$

بحيث تمثل الرموز الصغيرة s;b;s نسبة الرموز الكبرى السابقة المماثلة لها الى الناتج المحلي

الإجمالي، وباستعمال المعادلة رقم (27) ، التغيير في b_t يساوي:

$$\Delta b_t = b_t - b_{t-1} = (1 + r_t)/(1 + g_t) b_{t-1} - b_{t-1} - S_t \dots\dots\dots (28)$$

يعتبر الوضع المالي مستداماً إذا ما تم خلق استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي،

وهذا يعني أن: $\Delta b_t = 0$ ، وباستعمال المعادلة رقم (28) فالرصيد الاولي اللازم لإستقرار الدين هو:

$$S^* = (r_t - g_t)/(1 + g_t) b_{t-1} \dots\dots\dots (29)$$

رابعاً: مؤشر الوضع المالي المستدام

قدم كل من jeeuan ramon et groce سنة 2003 مؤشر الاستدامة المالية لاستكمال التحليل المرتبط بالمؤشرات الاستدامة التقليدية وذلك باعتماد منهجية مدى تأثير السلطة الضريبية عند تغير متغيرات المتعلقة باستدامة الديون في الاجل طويل ولهذا تم انشاء مؤشر الوضع المالي المستدام والذي يصف تأثير السلطة المالية والذي يسمح بتاينها مع مرور الوقت بتقييم السياسة المالية كلما تغيرت الظروف الاقتصادية ومن اجل فهم التأثير على مستوى الرصيد الاساسي المطلوب لتحقيق الاستقرار في نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي الناتج عن التغير في الظروف الاقتصادية الكلية على مدى طويل تتم مقارنه وظيفه رد الفعل مع تطور الظروف التي تحدد استقرار نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي أي العلاقة بين سعر الفائدة طويل الاجل ومعدل النمو الناتج المحلي الاجمالي على المدى الطويل وبالتالي كلما ارتفع معدل الفائدة على المدى

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

الطويل فيما يتعلق بمعدل النمو الناتج المحلي الاجمالي ارتفع الفائض الاولي اللازم لتثبيت نسبة الدين الى الناتج المحلي الاجمالي والعكس صحيح¹.

والمعادلة التالية تعبر عن الصيغة الرياضية للمؤشر²:

$$IFS_T = \left(B_t - \lambda_t = \frac{1+r_t}{1+g_t} - \frac{Bp_t - Bp^*}{b_{t-1} - b^*} \right) \dots\dots\dots(30)$$

ينقسم هذا المؤشر الى مكونين:

- المكون الاول يعبر عن B_t والذي يقيس مدى الانتشار بين سعر الفائدة الحقيقي r_t ومعدل الناتج المحلي g_t في الفترة t ، وتكون أكبر من واحد في الاقتصاديات التي تعاني من ندرة نسبية في راس المال، أما إذا كانت قيمتها كبيره وتعدت الواحد فهذا يدل على وجود تذبذبات حادة في الاقتصاد وتعكس المخاطر التي تسود في هذا الاقتصاد.

- أما اذا كانت $b < 1$ تعني ان $r < g$ فان الوضع يكون مستقر

- ($Bp_t - Bp^*$) انحراف نسبة الفائض الاولي للناتج المحلي الاجمالي المشاهد عن الفائض الاول الذي يتحقق عنده القيم المستهدفة.

- ($b_{t-1} - b^*$) انحراف نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي لمشاهد عن القيم المستهدفة

- (λ_t) تقيس مدى استجابة السياسة للانحرافات في الفائض الاولي ونسبة الدين في الزمن t ، وكذا الصدمات التي تؤثر على هذه المتغيرات فقد يحدث صدمات سلبية كعوامل موسمية مما ينعكس على انخفاض الفائض وينعكس ذلك على انخفاض λ_t ، ومن جهة اخرى يرفع من قيمة B_t مع تزايد المخاطر،

¹ . The International Standards of Supreme Audit Institutions, INTOSAI, " Debt Indicators ", Op , cit, p:18-19

² .Croce.E and Juan-Ramon.H," Assessing fiscal sustainability: A Cross-Comparison " IMF working paper ,WP/03/145, July 2003 p: 07.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

ويظهر مؤشر *IFS* في النهاية زيادة واتجاه نحو عدم الاستدامة كذلك قد يحدث صدمة موجبة مثل ارتفاع قيمة العملة المحلية، مما يخفض من نسبة المشاهد والانتقال سريعا من الدين المشاهد الى الدين المستهدف مما ينعكس في تحسن λ_t وانخفاض الانتشار بين سعر الفائدة ومعدل النمو فتتجه القيمة B_t نحو الانخفاض وينعكس ذلك في انخفاض *IFS* عن الواحد والاتجاه نحو وضع الاستدامة أفضل.

ووفقا لهذا المؤشر تنقسم الدول الى مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: وهي الدول التي لا تحقق الاستدامة أين يتكرر حصول *IFS* على قيمة أكبر من الواحد وبنسبه تفوق 75% من الوقت خلال فتره زمنيه معينه.

المجموعة الثانية: مجموعة الدول التي تحقق الاستدامة حيث يتكرر حدوث حصول *IFS* على قيمة أقل من الواحد وبنسبة تساوي أو تفوق 75% من الوقت خلال فتره زمنيه معينه.

المجموعة الثالثة: مجموعه الدول غير المتضمنة في المجموعتين السابقتين.

خامسا: مؤشر عدم ثبات قيمة العملات

يقارن هذا المؤشر التناسب بين الدين الخارجي والدين الداخلي مع التناسب بين السلع القابلة للإتجار والسلع غير القابلة للإتجار في الاقتصاد، إن تكوين الدين بالمقارنة مع تكوين الإنتاج الصناعي هو عنصر هام جدا لاستدامة الدين، وينبغي أن تكون سرعة النقلب في متغيرات تدفقات رؤوس المال أكبر منها في متغيرات الاقتصاد الكمي ولذلك:

$$b = \frac{B+eB^*}{y+ey^*} \dots\dots\dots(31)$$

حيث أن: b نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي،

B هو الدين ناحية السلع غير القابلة للإتجار،

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

e سعر الصرف الحقيقي

B^* هو الدين ناحية السلع القابلة للإتجار،

y الناتج المحلي الإجمالي للسلع غير القابلة للإتجار

y^* الناتج المحلي الإجمالي للسلع القابلة للإتجار

وهناك حالة جديدة بالذكر فيما يتعلق باستعمال هذا المؤشر وهي كالتالي:

$$\frac{B/eB^*}{y/ey^*} = 1 \dots\dots\dots(32)$$

هذا ما يحدث يتوافق تكوين الدين مع تكوين الانتاج توافقا تاما في هذه الحالة لا تؤثر متغيرات سعر

الصرف على الاستدامة المالية بالحفاظ على ثبات نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي.

ومن جهة اخرى إذا كانت القيمة أقرب من الصفر(0) بدلا من اقترابها من الواحد (1) نلاحظ درجة عالية

من حساسية الوضع المالي اتجاه تقلبات سعر الصرف اذ يتطلب تقدير المؤشر (أ) تحديدا (ب)ولذلك يكون

المؤشر المعني كما يأتي:

$$\frac{B/eB^*}{y/ey^*} = I \dots\dots\dots (33) \quad (0 \leq I \leq 1)$$

ويبين الجدول التالي أهم مؤشرات المالية لما قبل حدوث وما بعد نشوء قضية الاستدامة المالية:

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

الجدول رقم (01_01) مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث هما قبل الحدوث

مؤشرات الاستدامة المالية ما قبل الحدوث	مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث
مؤشر الفجوة الضريبية	مؤشر نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر العجز الاولي	مؤشر رصيد الدين / إيرادات الميزانية المحلية
مؤشر فجوة العجز الاولي	مؤشر خدمة الدين / إيرادات الميزانية المحلية
مؤشر الوضع المالي المستدام	مؤشر القيمة الحالية للدين / إيرادات الميزانية المحلية
مؤشر عدم ثبات قيمة العملات	مؤشر الفوائد / الناتج المحلي الإجمالي
	مؤشر الفوائد / دخل الموازنة المحلية
	مؤشر الاستهلاك
	مؤشرات الاقتدار المالي

المصدر: من اعداد الطالب بناء على ما سبق

المبحث الثالث: الإطار النظري والتشريعي للموازنة العامة في الجزائر.

قبل الاحتلال الفرنسي، كانت الجزائر تدير ميزانيتها وفقاً للشريعة الإسلامية، وكان وزير المالية يتولى وزارة الخزانة، بعد الاحتلال تم تغيير النظام المالي وتم دمج أموال الدولة في أموال الاحتلال الفرنسي، بعد الاستقلال تبنت الجزائر التشريع الفرنسي في تنظيم الموازنة حتى صدور قانون عام 1959، والذي أدى إلى تغييرات كبيرة في ظل الظروف الصعبة التي خلفها الاستعمار، ثم صدر قانون 84_17 عام 1988 الذي أصبح المرجع الأساسي للمالية العامة، في الوقت الحالي اعتمدت الجزائر نظاماً جديداً للموازنة من خلال

الفصل الأول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

قانون العضوي 18_15 الذي يحمل مبادئ تسيير الموازنة العامة ويشجع على المساءلة والتحمل المسؤولة أمام البرلمان والشعب.

المطلب الأول: الإطار النظري للموازنة العامة بالجزائر

يسجل التاريخ المعاصر للدولة الجزائرية مرورها بمراحل مختلفة لها طابعها التشريعي وأثارها على النظام المالي عموما والموازنة العامة خصوصا، والنظام المالي للجزائر المستقلة بقي لفترة طويلة إن لم نقل لحد الآن مستمدا ومستوحى من النظام المالي الفرنسي بحكم الاحتلال الفرنسي للجزائر.

الفرع الأول: نشأة الموازنة العامة للدولة بالجزائر

لقد مرت الموازنة العامة للدولة بالجزائر بعدة مراحل قبل صدور القانون العضوي المتعلق بالقوانين المالية ونختصرها كالتالي:

أولا: مرحلة الاحتلال الفرنسي:

تعود نشأة نظام الموازنة العامة للدولة الجزائرية إلى سنة 1833، حين تم تقسيم النفقات الخاصة من طرف لجنة خاصة بالجزائر إلى قسم يتعلق بالحرب والنفقات العسكرية، وقسم يتعلق بالنفقات المدنية¹.
وبقضي الأمر الصادر في جويلية 1934، تم دعم إجراء تنظيم الموازنة العامة في المجال الإداري بتتصيب محافظ عام لممتلكات الفرنسيين في شمال إفريقيا، حيث أسند له مهمة الأشراف على الميزانيتين بالإضافة إلى توليه تنفيذ الحسابات واعداد جدول الأعمال وتقديمه إلى وزير الحسابات العمومية.

¹. أحمد بيرش، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3 2019_2018، ص: 108

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

مقتضى الأمر الصادر 17 جانفي 1845 تم دمج النفقات والإيرادات المحلية والبلدية بنفس الموازنة التي تلحق بوزير الحرب ويتم المصادقة عليه سنويا من الدوائر الفرنسية، واستمرت كذلك المالية إلى علية سنة 1870 حيث أصبحت الموازنة تدمج ضمن موازنة المصالح الخاصة بالجزائر¹.

وفي المرحلة ما بين 1881_1931 تم الحاق المصالح الجزائرية الموازية بالمصالح المعنية بها، ولم تعد الجزائر كيانا موحدا بل تمثل محافظات فرنسية لا تتمتع بالشخصية المعنوية، وتم بعدها النشاء مفاوضات مالية في 1898 للتفاوض على المصالح الجزائرية، إلى أن صادق البرلمان الفرنسي في ديسمبر 1909 على قانون لإنشاء موازنة خاصة بالجزائر، والتي أطلق عليها الموازنة الجزائرية الكاملة وذلك لضمها كل نفقاتها و إيراداتها المحصلة داخل الإقليم الجزائري، و بالتالي تمتعها بالشخصية المعنوية وأُعترف لها بالشخصية المالية سنة 1931².

بمقتضى مرسوم 1950 أصبحت هناك موازنة رئيسية تشمل موازنة الجنوب التي كانت مستقلة، إضافة الى الموازونات الملحقة، واستمر الوضع الى صدور الامر الفرنسي في 02 جانفي 1959 الذي يقضي بتطبيق نفس قواعد موازنة فرنسا على الموازنة الجزائرية³.

ثانيا: مرحلة ما بعد الاستقلال

بعد استقلال الجزائر وتأسيس أول حكومة جزائرية مستقلة في 27 سبتمبر 1962 التي ضمت أول وزارة للمالية عن طريق المرسوم 62_11 الصادر في العدد الأول للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، والتي عين على رأسها الدكتور احمد فرانسيس كأول وزير للمالية، كان لزاما عليها التخلص من كل

¹ . Dendini Yahya, **la pratique du système Budgétaire de l'état en Algérie**, OPU, 2002, p p:10-15.

² . جمال لعامرة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004، ص 12.

³ . دنديني يحي، المالية العمومية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010، ص: 40.41.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

تبعات المرحلة السابقة تجسيدا لمبدأ السيادة الوطنية، ولاسيما في مجال التشريع المالي، حيث لم تتحقق محاولة التوحيد المحاسبي للموازنات إلا من خلال قانون المالية التكميلي لعام 1965، الذي كان له الأثر في تطوير نظام الموازنة العامة للدولة، والذي تمت المصادقة عليه في ظل دستور 1963.

كان مشروع الموازنة العامة يوضع من طرف وزارة المالية، التي تقوم بإرسال منشور الى جميع الوزارات بهدف تجميع الاحتياجات والاعتمادات الخاصة بالدعم والتجهيز والتوظيف، ويتم تجميع الإيرادات من مديرية الضرائب، ثم تقوم لجنة خاصة متكونة من ممثلي مختلف مصالح وزارة المالية بدراسة المقترحات، ليتم بعدها سنة 1965 انشاء لجنة اقتصادية ومالية للمكتب السياسي لجهة التحرير الوطني التي تتدخل بتقديم اقتراحاتها قبل أن يناقش مشروع الموازنة ثم يقدم للتصويت.¹

بعد تأسيس حكومة جديدة عن طريق الأمر 65_182، عرفت وزارة المالية تسمية جديدة تمثلت في وزارة المالية والتخطيط، حيث أن إعادة تنظيم وزارة المالية الجديد لم ينحصر فقط في التسمية وإنما كان نتيجة الجدل السياسي الحاصل آنذاك حول التنظيم الاقتصادي وتسيير مالية الدولة، خاصة فيما يخص فصل وظائف التخطيط وتمويل البرامج العمومية التي كانت محل نقاش واسع والتي امتدت إلى العقود التي تلت هذه المرحلة.²

تحت ظل هذه الأوضاع وتجسيدا للتغيير صدر قانون المالية لسنة 1970 الذي كان المنطلق المخططات التنموية، فامتدت الوظائف المتعلقة بالموازنة، وتم إنشاء وزارة منتدبة لدى وزارة المالية مكلفة بالموازنة، إلا أن فترة السبعينات شهدت تقلبات في أسعار البترول مما انعكس على ارتفاع النفقات العمومية، وبالتالي زيادة نفقات التجهيز مقارنة بنفقات التسيير، ومع بداية حركة النشاط الاقتصادي ومخططات التنمية

¹. جمال العمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مرجع سابق، ص: 17_18

². وزارة المالية خمسون سنة من الإنجاز، منشورات وزارة المالية، الجزائر، ص: 11.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

وبرامج الاستثمار العمومي، تقرر تعويض كل التشريعات التي ورثت عن الاستعمار وإقامة إطار قانوني متعلق بقوانين المالية يوضح معالم المالية العامة فصدر القانون 84_17 المعدل والمتمم في سنة 1988 و 1989 المجسد لقانون الموازنة العامة في الجزائر¹.

وقد عرف تطبيق القانون الإطار 84_17 المتعلق بقوانين المالية والقوانين المعدلة له عدة اختلالات نتيجة عدم وجود توازن حقيقي بين السلطة التنفيذية والتشريعية في مرحلة تنفيذ قانون المالية فتمتع الأولى بصلاحيات توزيع الاعتمادات المالية المختلف الدوائر الوزارية دون وجود آليات فعالة للثانية تمكنها من تتبع ذلك، ورغم تعدد وتنوع أجهزة وآليات الرقابة الممارسة إلا أن قصورها أصبح واضحا أمام تفشي مظاهر الفساد، فعيوبها تتعلق بأساليب ممارستها وليس بجوهرها.

وقد شرعت الجزائر في مسار الإصلاح المالي والميزانياتي بداية من سنة 2001 لمواكبة التحولات العالمية في مجال تسيير المالية العمومية، وشكل تبني القانون العضوي 18_15 توتيجا لهذا المسار، وهدف لإحداث تحول عميق في عملية اتخاذ القرار المالي الموازني لغرض تحسين عملية تنفيذ قانون المالية، وكذا الرقابة عليها بالسعي لتجسيد التسيير المتمحور حول النتائج وإدخال مبداء الأداء في كفاءات تنفيذ كل البرامج مع مراعاة تجسيد رقابة فعالة لها، تستند للتقييم المستمر لتحسين فعالية الإنفاق العمومي².

¹ . وزارة المالية خمسون سنة من الإنجاز، مرجع سابق، ص 16.

² . أكحل محمد، مختاري مصطفى، مستجدات تنفيذ ورقابة قانون المالية في ظل القانون العضوي 18_15، مجلة افاق للعلوم، المجلد 6 العدد 4، 2021، ص 492.

الفرع الثاني: مفهوم الموازنة العامة في الجزائر

أولاً: تعريف الموازنة العامة

تختلف النظرة القانونية عن النظرة الإقتصادية فالرؤية القانونية للموازنة العامة تتمثل في المراحل القانونية والسلطة التي تصادق وتنفذ الموازنة العامة أي الحفاظ على الشكل القانوني يرى البعض أن الموازنة العامة هي قانون من الناحية الشكلية وليس من الناحية الموضوعية ذلك أن الموازنة العامة يتم إقرارها بشكل قانوني وفق المراحل المتبعة في صدور القوانين، فبعد المصادقة عليها من قبل السلطة التشريعية، تصدر في شكل قانون المالية من طرف رئيس الجمهورية¹.

جاء تعريف الموازنة العامة للدولة حسب المشرع الجزائري في المادة 06 من القانون 84_17 المتعلق بقوانين المالية على أنها: تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة، والمحددة سنويا بموجب قانون المالية وفق الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها².

أما القانون المتعلق بالمحاسبة العمومية 90_21 فيعرف الموازنة العامة للدولة على أنها: الوثيقة التي تقدر للسنة المدنية مجموع الإيرادات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي ونفقات برأسمال وترخص بها³.

وحسب المادة 14 من القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية: تقدر موارد موازنة الدولة وأعباؤها وتبين في الموازنة على شكل إيرادات ونفقات وتحدد هذه الموارد والأعباء ويرخص بها سنويا بموجب

¹ الطاهر شليحي، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط حالة الجزائر (2000_2016)، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 33.

² القانون 84_17 المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادر بتاريخ 10 يوليو 1984، المادة 06 منه.

³ القانون 90_21 المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 35 الصادر بتاريخ 15 غشت 1990، المادة 03 منه.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

قانون المالية وتوزع حسب الأحكام المنصوص عليها في هذا القانون، تضمن مجموع الإيرادات تنفيذ مجموع النفقات، وتفيد مجموع الإيرادات والنفقات ضمن حساب وحيد يشكل الموازنة العامة للدولة¹.

ثانيا: خصائص الموازنة العامة

تمتلك الموازنة العامة للدولة، عدة خصائص أساسية تحدد طبيعتها ووظيفتها في إطار المالية الحكومية، وتساعد هذه الخصائص في توضيح الجوانب الأساسية لعملية إعداد الموازنة ودورها في حكم الدولة، وفيما يلي بعض الخصائص الأساسية للموازنة العامة:

1- **الصفة الرسمية والتشريعية للموازنة العامة:** تعتبر الموازنة العامة وثيقة رسمية لأنها تصدر عن جهة رسمية هي الحكومة، وهي بذلك تمثل اعترافا علنيا ومحددا من الحكومة لمجتمعها أو غيره يتضمن مستقبل النشاط المالي للحكومة، وهي لا تتضمن جميع خواص القانون، بل هي سند، أو وثيقة، أو صك، أو برنامج، أو أنها عمل إداري بحت، والحقيقة أن الموازنة تتألف من قانون الموازنة وبه تقدير لمجموع الإيرادات والنفقات السنوية، من جداول إجمالية وتفصيلية ملحقه به، وفيها تفصيل الإيرادات المقدر، والاعتمادات المرصودة للنفقات.²

2 - **الصفة التقديرية للنفقات الإيرادات:** تعد الموازنة لسنة مقبلة، ولا يمكن لأي جهاز إداري مهما علا شأنه من علم وخبرة أن يتنبأ بدقة عما ستكون عليه نفقات الدولة ووارداتها لسنة آتية، فقد يصعب علينا كأفراد أن نقدر وارداتنا ونفقاتنا عن فترة مقبلة من الزمن، على الرغم من ضالة حجم الواردات والنفقات وعدم تنوعها الكبير، فكيف إذا كان هذا التقدير يتناول نفقات الدولة ووارداتها، وما هي عليه من ضخامة وتشعب وتنوع،

¹. القانون العضوي 18_15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 53 الصادر بتاريخ 02 سبتمبر 2018، المادة 14 منه.

². لعمارة جمال، تطور فكرة ومفهوم الموازنة العامة للدولة، مرجع سابق، ص: 115.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

ومن الصفة التقديرية للموازنة نشأت فكرة الاعتمادات الإضافية، إذ كثيراً ما يتبين أثناء تنفيذ الموازنة انه حصل خطأ في تقدير بعض الاعتمادات، وأن الحاجة تقضي بزيادتها، فتلجأ الإدارات المختصة إلى طلب فتح الاعتمادات الإضافية التي من شأنها تصحيح أرقام الموازنة، وهنا نصطدم بمشكلة تغطية الاعتمادات الإضافية لاسيما وأن الموازنة توضع على أساس تعادل النفقات والواردات مما قد يؤدي أحياناً إلى إعادة النظر في تقدير الواردات مما يثبت أيضاً الصفة التقديرية للموازنة¹.

3- صفة اجازة الجباية والانفاق: ويعني تصديق الموازنة العامة أو السماح للحكومة، بجباية الايرادات حسب القوانين والانظمة المطبقة في البلاد، أما اجازة الانفاق فتعني الموافقة على الصرف في حدود الاعتمادات المخصصة لأوجه الانفاق المختلفة في فصول الموازنة العامة².

4- الموازنة خطة مالية للدولة: الموازنة العامة للدولة هي خطة مالية ذات أهداف اقتصادية وسياسية ومالية واجتماعية في إطار ما ترسمه لها الخطة الاقتصادية في حدود ، مع أن إظهار هذا الدور يعد أمراً ضرورياً في ظل الأخذ بنظام التخطيط الاقتصادي الذي بدأ يعم كثيراً من دول العالم حيث أن هذا النظام يتطلب ضماناً لتنفيذ الخطة، وأن تخطط لهذه الأهداف أساساً عند إعداد مشروع تقديرات الميزانية العامة للدولة استناداً إلى أن هذه الميزانية أصبحت المصدر الرئيسي في تمويل المشروعات الواردة في الخطة كما تعد بمثابة عملية التخطيط قصير الأجل مدته سنة، أو أكثر من سنة، عموماً هي في الغالب سنة تترجم خطة التنمية وأهدافها إلى برامج سنوية³.

¹. عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2015. ص 33.

². محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008، ص 4.

³. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، سبتمبر 2014، ص 149.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

5- الصفة السنوية والتفصيلية للموازنة العامة: إذ يتم إعداد التقديرات المتوقعة لمدة سنة ميلادية غالباً ما تحمل أسماً فإذا كانت الموازنة يبدأ تنفيذها مع بداية السنة الميلادية فيقال موازنة عام 2004 مثلاً أو قد تحمل اسم العامين الذين يتخللها تنفيذ الموازنة فيقال موازنة 2003_2004 مثلاً، حيث يتم بيان كافة المصروفات لدولة وإيراداتها جملة وتفصيلاً فيتم قيد كل بند من بنود الانفاق وتوزيعه على القطاعات المختلفة والوزارات والهيئات جملة وتفصيلاً، وتسجل كافة الإيرادات ومصادر الحصول عليها موزعة حسب كل مصدر إيرادي¹.

6- الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة: تتضمن الموازنة العامة برامج ومشاريع، ستنفذ خلال السنة المالية المقبلة، وأحياناً في السنوات المالية التي تتلوها، وتكون تلك البرامج والمشاريع مدرجة ضمن خطة التنمية للدولة، ويؤدي تنفيذها إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تتبناها الدولة، وبذلك فإن الموازنة العامة تعكس الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وتعتبر اداة (وسيلة) تساعد في تحقيقها².

7- صفة أولوية للنفقات على الإيرادات: ورد في تعريف الموازنة أنها صك تشريعي تقدر فيه نفقات الدولة وواراداتها، حيث وردت كلمة نفقات قبل كلمة واردات ويقصد بذلك أن الدولة تعطي الأولوية لتقدير النفقات فهي تبدأ أولاً بدراسة حاجاتها السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية وتضع برنامجها للسنة التالية، وتقدر المبالغ اللازمة لتنفيذ هذا البرنامج، وبعد ان تفرغ من ذلك تعمد إلى دراسة وسائلها المالية أي إلى تقدير الواردات، وفي حال عدم كفاية الواردات اللازمة لتغطية هذه الحاجات، يمكن للدولة أن تلجأ إلى زيادة معدلات الضرائب، أو إلى إحداث ضرائب جديدة، أو إلى الاقتراض وتثار هنا مشكلة هامة وهي مرونة

1 . عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2006. ص 195.

2 . محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق. ص 6.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

الواردات والحدود التي يجب أن يتوقف عندها لئلا يؤدي الضغط الضريبي إلى إلحاق الأذى بالاقتصاد الوطني والركود أو الثورة الاجتماعية¹.

المطلب الثاني: الطبيعة القانونية للموازنة العامة في الجزائر

تعتبر الموازنة العامة للدولة بمثابة المخطط الشامل للإجراءات المقبلة للدولة خلال مرحلة الإعداد، وهي تتجلى كنتيجة ملموسة لجهود التخطيط هذه وتتميز بطبيعتها الدورية، حيث تختلف أرقام التخصيصات من سنة إلى أخرى، فهي آلية محاسبة رقمية تنبثق من العمليات الإدارية المالية كالتنقبات، وهي أيضًا نتيجة للتوقعات المتعلقة بالإيرادات، والموازنة العامة هي في جوهرها خارطة طريق لمالية الدولة التي تحكمها سيادة القانون، وتجسد برنامج عمل الحكومة والذي يشكل مسعى التخطيط الشامل الذي يشمل البرامج والسياسات والإجراءات التشغيلية واللوائح المعمول بها حاليًا وتلك المتوقعة للمستقبل، وبالتالي تشكيل مسار الشؤون المالية للدولة.

الفرع الاول: أشكال قوانين المالية في الجزائر

أولاً: أشكال قوانين المالية وفقا 84-17: وقد قسم القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية في إطار

المواد 3، 4، 5 من قانون المالية إلى ثلاثة أنواع:

1- قانون المالية السنوي: عرفه المشرع الجزائري من خلال المادة 3 من القانون 84-17 التي تنص

على: يقر ويخص قانون المالية للسنة بالنسبة لكل سنة مدنية بمجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل

المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي.

¹ . عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، مرجع سابق. ص 34.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

ويحتوي قانون المالية السنوي على جزأين يتضمن الجزء الأول طرق تحقيق التوازن المالي بينما يتضمن الجزء الثاني مختلف العمليات المالية، إلى جانب الملاحق المرفقة للقانون.

2-قوانين المالية التكميلية أو المعدلة: هي التي تتم أحكام قانون المالية السنوي، بينما قوانين المالية المعدلة فعن طريقها يتم إجراء أو إدخال تعديلات على القانون السنوي، في حالة بروز متغيرات غير متوقعة، حيث تشير المادة 04 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية إلى " يمكن لقوانين المالية التكميلية أو المعدلة دون سواها إتمام أحكام قانون المالية للسنة، أو تعديلها خلال السنة الجارية.

3-قانون ضبط الموازنة: جاء تعريفه في المادة 05 من القانون 84_17 المتعلق بقوانين المالية التي تنص على يشكل قانون ضبط الموازنة الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية، وعند الاقتضاء قوانين المالية التكميلية أو المعدلة الخاصة بكل سنة مالية.

يوضع هذا القانون في نهاية السنة المالية، وتكون المبالغ الواردة فيه حقيقية ونهائية، خلافا للنوعين السابقين اللذان يحتويان مبالغ تقديرية والمبالغ الواردة في قانون ضبط الموازنة تعبر عما أنفق فعلا كنفقات عامة وما حصل كإيرادات ويمكن اعتباره وثيقة مراقبة تطلبه السلطة التشريعية من السلطة التنفيذية، المقارنة الأرقام الواردة فيه مع الأرقام المقدره في القوانين السابقة الذكر، وبالتالي تبيان الفروق الموجودة، وطلب التفسيرات اللازمة لذلك.

ثانيا: أشكال قوانين المالية وفقا للقانون العضوي 18-15: هناك 03 أنواع من قوانين المالية هي:

قانون المالية للسنة، قوانين المالية التصحيحية، القانون المتضمن تسوية الموازنة.¹

¹. القانون العضوي 18-15، المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المواد 86.08.06 منه.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

1-قانون المالية لسنة: يقر قانون المالية للسنة ويرخص لكل سنة مدنية، مجموع موارد الدولة وأعبائها

الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقاً للأهداف المحددة التي تكون موضوع تقييم والنتائج المنتظرة.

2-قانون المالية التصحيحي: يهدف قانون المالية التصحيحي إلى تعديل أو تنميط أحكام قانون المالية

للسنة، خلال السنة الجارية.

3-القانون المتضمن تسوية الموازنة: هو الوثيقة التي يثبت بمقتضاها تنفيذ قانون المالية للسنة

وقوانين المالية التصحيحية المتعلقة بنفس السنة، ويعاين القانون المتضمن تسوية الموازنة ويضبط المبلغ

النهائي للإيرادات التي تم قبضها والنفقات التي تم تنفيذها خلال سنة.

طبقاً لأحكام المادة 179 الفقرة (2) من الدستور والمادة 46 من القانون العضوي 15-18، تصوت كل

غرفة على مشروع القانون المتضمن تسوية الموازنة بكامله، بعد اختتام المناقشة العامة.

الجدول رقم: (02_01) اشكال قانون المالية ما بين القانون رقم 84-17 والقانون العضوي رقم 18-15

القانون رقم 17-84 المعدل والمتمم	القانون العضوي الجديد رقم 18-15
المادة 02: يكتسي طابع قانون المالية	المادة 04: يكتسي طابع قانون المالية
1- قانون المالية وقوانين المالية التكميلية و المعدلة.	1- قانون المالية لسنة
2- قانون ضبط الموازنة	2- قوانين المالية التصحيحية
المادة 03:	3- القانون المتضمن تسوية الموازنة.
يقر ويرخص قانون المالية للسنة، بالنسبة لكل سنة	المادة 05:
مدنية، مجمل موارد الدولة وأعباءها وكذا الوسائل	يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى، كل سنة من

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية، كما يقر ويرخص علاوة على ذلك المصاريف المخصصة للتجهيزات العمومية وكذا النفقات بالرأسمال.	طرف الحكومة، ويحدد للسنة المقبلة والسنتين المواليين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة عند الاقتضاء.
---	--

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على القانون رقم 84_17 والقانون العضوي الجديد رقم 18_15

الفرع الثاني: مبادئ الموازنة العامة

أي برمجة ميزانية يجب أن تخضع وجوبا لمبادئ الموازنة التي تسمح بتحديد أدوات التنبؤ والتقدير، الصياغة والتنفيذ، المتابعة والتقييم. هناك مبادئ يجب احترامها وهي:

أولاً: مبدأ سنوية الموازنة: يعني هذا المبدأ أن يتم التوقيع والترخيص لنفقات وإيرادات الدولة بصفة دورية

منتظمة كل عام، ويعني هذا المبدأ أيضاً أن الموازنة يجب أن تقرر باعتماد سنوي من السلطة التشريعية¹.

ولهذا المبدأ استثناءات إما أن يكون من شأنها الموافقة على إيرادات ونفقات لمدة أقل من سنة، وإما أن

يكون من شأنها امتداد الموازنة كلها أو بعضها لأكثر من سنة، ونعطي فيما يلي تفصيلاً لكل منهما²:

1- **نظام الموازنة الاثني عشرية:** عندما لا تتمكن السلطة التنظيمية من الموافقة على الموازنة الجديدة قبل

بدء السنة المالية ولما كانت هناك نفقات لا تستطيع الحكومة تأجيلها، فإن السلطة التنظيمية تفوض

الحكومة بفتح اعتمادات شهرية مؤقتة على حساب الموازنة المقبلة وريثما تقرها السلطة التنظيمية.

¹. محرز محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية، 2005. ص 392.

². محمد سعيد فريهود، علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية)، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1982 ص

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

2- الاعتمادات الاضافية أو المؤخرة: قد يحدث أن تطرأ ظروف جديدة غير متوقعة، أو يتبين أن تقدير

اعتماد ما كان أقل مما هو مقدر له، مما يتطلب أن تلجأ الحكومة للسلطة التنظيمية لأخذ موافقتها على

اعتمادات اضافية لمواجهة النقص الذي ظهر، وهذه الاعتمادات تتعلق بالمدة الباقية من السنة المالية.

3- الموازنة الدورة الاقتصادية: بحيث تقوم الدولة من خلالها بالتدخل لمعالجة الآثار الاقتصادية الضارة

للدورة الاقتصادية، ويتحقق هذا عن طريق العمل على زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة وتكوين

احتياطي في فترة الرخاء، وفي أوقات الكساد تقوم الدولة بالتدخل عن طريق زيادة النفقات العامة

الاستثمارية والاستهلاكية وبالتالي إنفاق الأموال الإحتياطية المكونة أثناء فترة الرخاء.

4- موازنة البرامج الاقتصادية والاجتماعية: ويرجع هذا الاستثناء الى ظهور فكرة وضع البرامج اللازمة

لتنفيذ الخطة الاقتصادية والاجتماعية المرسومة لعدة سنوات والتي ينتشر الأخذ بها في كافة الدول،

ويتطلب تنفيذ هذه البرامج اعتماد المبالغ اللازمة لتنفيذ المشروعات المنصوص عليها في الخطة والتي

يقع عبء تنفيذها على الدولة، رغم أن هذا التنفيذ يجاوز السنة المالية.

ثانياً: مبدا وحدة الموازنة: يقصد بهذا المبدأ إدراج جميع الإيرادات والنفقات العامة في وثيقة أو موازنة

واحدة بدلاً من تعدد موازنات الدولة¹.

ولمبدأ الوحدة إستثناءات أربعة هي: الموازنات المستقلة، والموازنات المحلقة والموازنات غير العادية

وحسابات الخزينة الخاصة، ونعطي فيما يلي تفصيلاً لكل منها²:

¹. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، 2015، ص 108.

². محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية)، مرجع سابق. ص 530 الى 533.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

1- **الموازنات المستقلة:** قد يعطي النظام لبعض المصالح العامة شخصية معنوية مستقلة عن شخصية الدولة وتعرف هذه المصالح باسم (المؤسسات العامة)، ويترتب على ذلك أن تكون لهذه المؤسسات العامة مالية مستقلة، أي أن تكون لها موازنة مستقلة عن موازنة الدولة.

2- **الموازنات الملحقة:** يقصد بالموازنات الملحقة الموازنات المنفصلة عن موازنة الدولة والتي تشمل إيرادات ونفقات بعض المصالح العامة التي لا تتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة عن الدولة.

3- **الموازنات غير العادية:** وهي موازنات منفصلة عن الموازنة العادية للدولة توضع لبعض العمليات التي تتميز بكون نفقاتها غير عادية، ولا يصح بالتالي سدادها من الإيرادات العادية، ومن الأفضل ألا تدرج في الموازنة العادية، بل تعمل لها موازنة استثنائية تشمل النفقات غير العادية من جهة والإيرادات غير العادية التي تخصص لتغطيتها، وهي قروض عامة أو اصدار نقدي جديد.

4- **حسابات الخزينة الخاصة:** وهي حسابات تسجل فيها دخول أموال إلى خزنة الدولة لا تعتبر إيرادات عامة وخروج أموال منها لا تعتبر نفقات عامة فهي حسابات بعيدة عن الموازنة العامة وتشرف عليها الخزنة العامة.

ثالثاً: مبدا شمول الموازنة: يراد بقاعدة عمومية الموازنة أو شمولها أن تظهر في وثيقة الموازنة كافة تقديرات النفقات والإيرادات العامة دون إجراء مقاصة بين الإثنين، وبينما تهدف قاعدة وحدة الموازنة كما سبق أن رأينا إلى إعداد وثيقة واحدة لموازنة الدولة، فإن القاعدة الحالية ترمي إلى ان يسجل بالتفصيل في هذه الوثيقة كل تقدير بنفقة وكل تقدير بإيراد دون احداث مقاصة بين نفقات أحد المرافق (أو الهيئات العامة) وبين إيراداته¹.

1. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992 ص 283.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

هناك العديد من الحالات تمثل خروجاً عن مبدأ شمول الموازنة العامة، نذكر¹:

- قيام الدولة بتخصيص إيراد معين لتسديد فوائد الدين العام واقساطه.
- توجيه استخدام الإيراد من قرض خارجي الى مشروع تنموي محدد بموجب شروط القرض.
- قبول التبرعات والهبات والوصايا وتوجيهها لتغطية إنفاق معين.
- اعداد وتنفيذ موازنات مستقلة وملحقة وغير عادية.

رابعاً: مبدأ توازن الموازنة: تنص قاعدة توازن الموازنة العامة على ضرورة تساوي جملة الإيرادات العامة

العادية، مع جملة النفقات العامة العادية للدولة (سنوياً)، وان لا تكون هناك زيادة ولا نقصان فيها وبعبارة أخرى، أن تكون النفقات العامة العادية للدولة، في حدود إيراداتها العادية، فلا يكون في الموازنة العامة للدولة عجز ولا فائض، يحصل عجز في لموازنة العامة للدولة عند زيادة اجمالي النفقات العامة للدولة عن اجمالي الإيرادات ويحصل فائض في الموازنة عند زيادة اجمالي الإيرادات العامة عن اجمالي النفقات العامة، وتستند قاعدة توازن الموازنة على الفكر المالي التقليدي الذي كان يرى ضرورة توازن الموازنة العامة للدولة سنوياً، وانه يجب عدم الاعتماد على الإيرادات العامة غير العادية (القروض العامة، والاصدار النقدي الجديد) من أجل تغطية النفقات العامة العادية، كي لا تؤدي ذلك الى مشكلات اقتصادية والى خطر الافلاس للدولة².

خامساً: مبدأ عدم التخصيص: وأساس هذه القاعدة هو عدم تخصيص إيراد معين من أجل تغطية نفقة

معينة، ولكن تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة وفي الجانب الآخر قائمة النفقات العامة، بمعنى أن الحكومة تقوم بتغطية جميع النفقات العامة بجميع الإيرادات العامة، فلا يجوز تخصيص إيراد معين من أجل تمويل إنفاق معين، فتخصيص إيرادات معينة لنفقات معينة يفقد الموازنة العامة مرونتها وزيادة

1 . محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008. ص 51.

2 . محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، مرجع سابق. ص 61.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

إلى ذلك فقد يؤدي إلى الإسراف، إذا كان حجم الإيراد المخصص للإنفاق العام كبيراً أو قد يخل بأداء الخدمة إذا كان حجم الإيراد يقل عن النفقات اللازمة للخدمة، فأساس هذه القاعدة يبين لنا كيفية توزيع الإيرادات العامة للدولة على نفقاتها فهي تعارض بتخصيص إيراد معين لنفقة معينة، ولكن تستوجب تجميع الإيرادات العامة ثم توزيعها على جميع أوجه الإنفاق وذلك حسب الخطة المالية للدولة والتي تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وهذه القاعدة تساعد في تحقيق المساواة بين جميع النفقات دون الميل لنفقة على حساب نفقة أخرى، فهذه القاعدة ترمي لتوجيه إجمالي الإيرادات العامة من أجل تمويل إجمالي النفقات العامة بصورة متوازنة ودون تخصيص¹.

سادسا: مبدأ المسؤولية: المسؤولية بالنسبة للمسيرين من خلال تقديم مزيدا من الحرية في التصرف مقابل المساءلة².

سابعا: مبدأ شفافية الموازنة: يتمثل في إطلاع المواطنين والمجتمع المدني على تصور الدولة فيما يتعلق بإدارتها للموارد المالية، إضافة إلى توفير المعلومات المالية الدقيقة والموثقة والآنية الخاصة بالنشاطات والسياسات المالية المتخذة من طرف الحكومة مع ضمان الوصول إليها بشكل سهل ومبسط، يفعل دور الرقابة³.

ثامنا: مبدأ الأداء: يتمثل الأداء في القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة على غرار، تحسين النجاعة الاقتصادية والاجتماعية للبرامج العمومية، دعم فاعلية التصرف العمومي، تأمين جودة الخدمات المسداة⁴.

¹. لحسن دردوري، لقلبي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2019. ص 160.

². القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المادة 87 منه.

³. القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المواد 27، 75، 87 منه.

⁴. القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المادة 36 منه.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

تاسعا: مبدأ الاستقرار: إن استقرار النموذج الموازنتي له آثار إيجابية على الموازنة العامة للدولة والاقتصاد الوطني عموما، يفرض إعداد الموازنة في إطار المتوسط المدى، ويشكل الإطار الموازنتي المتوسط المدى برمجة مالية لمدة ثلاث (3 سنوات)، للإيرادات والنفقات ورصيد موازنة الدولة، وكذلك مديونية الدولة، عند الاقتضاء، ويتم تنفيذ هذه الأداة من خلال إطار النفقات المتوسط المدى ومخطط الالتزام بالنفقات، و يندرج مشروع موازنة الدولة للسنة ضمن الإطار الموازنتي المتوسط المدى، ويجب أن يكون منسجما مع التقرير المتضمن تطور وضعية الاقتصاد الوطني وتوجيه المالية العمومية¹.

المطلب الثالث: مكونات الموازنة العامة في الجزائر

تلعب الموازنة العامة في الجزائر دوراً حيوياً في توجيه الاقتصاد وتحقيق أهداف التنمية الوطنية. تتكون الموازنة العامة من عنصرين رئيسيين: الإيرادات والنفقات، تشمل الإيرادات الموارد المالية التي تحصل عليها الدولة من الضرائب، والرسوم، والعائدات من الاستثمارات، والإيرادات من الموارد الطبيعية مثل النفط والغاز، أما النفقات، فتشمل جميع المصروفات الحكومية اللازمة لتقديم الخدمات العامة، وتنقسم إلى نفقات جارية مثل الرواتب والأجور، ونفقات رأسمالية موجهة للاستثمار في البنية التحتية والمشاريع التنموية.

¹. القانون العضوي 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 المتعلق بقوانين المالية، مرجع سابق، المادة 72 منه.

الفرع الأول: النفقات العامة في التشريع الجزائري

أولاً: مفهوم النفقات العامة

1-تعريف النفقة

تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية الحكومة والجماعات المحلية) أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة¹.

النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغاً لغرض سداد الحاجات العامة².

ويعبر الإنفاق العام عن حجم التدخل والتكفل بالأعباء العمومية سواء من قبل الحكومة المركزية أو حكومات الولايات، وهو أحد أوجه السياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل الدولة التي تعتمد التأثير المباشر على الواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويعبر الإنفاق العمومي على أحد المعايير المستخدمة لقياس حجم دور الحكومة في النشاط الاقتصادي³.

2-أركان النفقات العامة:

ويتضح من هذه التعاريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث أركان أو عناصر وهي:

1. **النفقة العمومية مبلغ نقدي:** تقوم الدولة وغيرها من الأشخاص العامة بإنفاق مبالغ نقدية ثمناً لما تحتاجه من سلع وخدمات لازمة لتسيير المرافق العامة، وثمناً لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها، وأخيراً لمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية واجتماعية

1 . محمد عباس محرز، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة -الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 65.

2 . محمد الصغير بحلي، المالية العامة، دار العلوم والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003: ص 23

3 . عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 179.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

وثقافية وغيرها، واستخدام النقود في النفقة العامة أمر طبيعي ما دامت كل المعاملات والمبادلات الاقتصادية تتم في الوقت الراهن باستخدام النقود في ظل اقتصاد نقدي، وبالتالي فالنقود هي وسيلة الدولة في الإنفاق شأنها في ذلك شأن الأفراد، وعليه فالنفقات العامة تتم دائماً بشكل نقدي، أما أعمال السخرة التي كانت تلجأ إليها الدولة قديماً للحصول على أنواع معينة من الخدمات فهي لا تعتبر نفقات عامة¹.

2. النفقة العامة يقوم بها شخص عام: يدخل في عداد النفقات العامة تلك النفقات التي يقوم بها الأشخاص المعنوية العامة وهم أشخاص القانون العام وتتمثل في الدولة على اختلاف أنظمتها، جمهورية أكانت أو ملكية أو رئاسية، ومن استبدادية إلى ديمقراطية والحكومات المركزية والمحلية بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة الداخلة في الاقتصاد العام ذات الشخصية المعنوية، وعلى هذا فإن المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق خدمات عامة، كتبرع أحد هؤلاء الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مدرسة أو مستشفى أو مسجد مثلاً، ويدخل ذلك في إطار الإنفاق الخاص².

3. النفقة العامة تهدف الى تحقيق منفعة عامة: لا يكفي أن يتحقق الركبان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة.

ويجد هذا الركن مبرره في أمرين اثنين:

أ. أن الدافع وراء النفقات العامة هو وجود حاجات عامة فتتولى الدولة أو الهيئات والمؤسسات العامة

¹. عادل فليح، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2003، ص 5.

². نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، الأردن، 2005، ص5.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

إشباعها نيابة عن الأفراد.

ب. ويتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، لأن مساواة الأفراد في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة، بل إن هذا يعني تخفيف العبء على بعض الأفراد أو بعض الفئات على حساب بقية الأفراد أو بقية الفئات الأخرى¹.

ثانيا: طبيعة النفقات العامة في التشريع الجزائري

1- حسب القانون رقم 84-17:

قسمت المادة 24 من القانون 84-17 فإنها نفقات التسيير إلى أربعة أبواب كما يلي:

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات

2- تخصيصات السلطات العمومية

3- النفقات الخاصة بوسائل المصالح

4- التدخلات العمومية.

وضع القانون أربعة (4) قواعد تتعلق بنفقات التسيير وهي كالتالي: (المواد من 25-31)

1- تبرير الاعتمادات: يجب أن تكون النفقات اللازمة لتغطية التسيير مبررة في كل سنة من جهة، وفي

مجموعها من جهة أخرى، لا تخول الاعتمادات المفتوحة لسنة مالية معينة الحق في تجديدها للسنة المالية

التالية وهذا احتراما لمبدأ السنوية.

¹. خياطة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص 63.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

2- **الاعتمادات التقييمية:** تستعمل الاعتمادات التقييمية للوفاء بديون الدولة الناجمة عن أحكام تشريعية أو اتفاقات مبرمة قانوناً، كما تطبق هذه الاعتمادات على تكاليف العدالة والتعويضات المدنية وعلى تسديد المبالغ المحصلة من غير حق وكذلك على الإعفاءات من الضرائب والرسوم والمبالغ المستردة.

أما ديون الدولة فهي تتكون من النفقات الواردة في الباب الأول المتعلق بالدين العمومي، المعاشات والربوع التي تقع عاتق الدولة تحسم النفقات التي تطبق عليها الاعتمادات التقييمية عن الاقتضاء من حساب يفوق مبلغه، ومبلغ التخصيص المسجل في الفصول المتعلقة بهذه النفقات.

3- **الاعتمادات الوقتية:** تطبق الاعتمادات الوقتية على النفقات الملتمزم بها طبقاً لقانون أو مرسوم والتي لا يمكن أن يتناسب مبلغها بدقة مبلغ التخصيص في الموازنة المنصوص عليها في قانون المالية. لا يسمح القانون بدفع النفقات من الاعتمادات الوقتية إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة وإذا تبين خلال السنة أن هذه الاعتمادات غير كافية يمكن إتمامها باقتطاعات من الاعتماد الإجمالي المناسب وذلك ضمن الشروط التي حددها القانون.

4- **الاعتمادات الحصري:** هي التي لا تدخل ضمن الاعتمادات الوقتية. نصت المادة 6 من القانون رقم 90-21 على نفقات التجهيزات العمومية ونفقات الاستثمارات والنفقات بالرأسمال في الموازنة العامة للدولة على شكل رخص برامج وتنفيذ باعتمادات الدفع.

2- حسب القانون رقم 18_15:

تطبيقاً لأحكام المادة 28 من القانون العضوي رقم 18_15، صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-354 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020 الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء موازنة الدولة.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

تقوم أعباء موازنة الدولة حسب التصنيفات الأربعة (4) الآتية: النشاط، الطبعة الاقتصادية للنفقات، الوظائف الكبرى للدولة، الهيئات الإدارية المكلفة بإعداد الميزانية وتنفيذها¹.

- **التصنيف حسب النشاط:** يحدد التصنيف حسب النشاط وجهة أعباء موازنة الدولة ومستوى تنفيذها.

ويحدد هذا التصنيف، كل سنة، في مرسوم توزيع الاعتمادات من قبل الوزير بالموازنة ويمكن تعديلها خلال السنة استثنائياً، وفق الأشكال نفسها.

يجب على مسؤول حافظة البرامج قصداً إعداد هذا التصنيف حسب النشاط، أن يبين بصفة واضحة وتقييمية وسلمية هيكل البرنامج وتقسيماته، وفقاً للشروط الكيفيات المحددة في التنظيم المعمول به، يحدد مسؤول حافظة البرامج الوظيفة التي تلحق بها مسؤولية كل نشاط، وإن أمكن كل نشاط.

ينقسم التصنيف حسب النشاط لأعباء موازنة الدولة إلى: البرامج، البرنامج الفرعي، النشاط، النشاط الفرعي عند الاقتضاء.

- **التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقات:** يتضمن التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية

لأعباء ميزانية الدولة نفقات الموازنة وفقاً للموارد الممنوحة بغض النظر عن وجهتها إدارية يتضمن التصنيف

حسب الطبيعة الاقتصادية لأعباء موازنة الدولة، سبعة (7) عناوين تنقسم إلى إثنين وثلاثين (32) صنفاً

تدعى مواد كما يلي:

¹ . المرسوم التنفيذي رقم 20-354 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020 الذي يحدد العناصر

المكونة لتصنيفات أعباء موازنة الدولة، عدد 73 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 2020.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

الجدول: (02_01): أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية حسب القانون العضوي 15_18

3-نفقات الاستثمار:	1-نفقات المستخدمين
تثبيات عينية،	الرواتب
تثبيات معنوية	العلاوات والتعويضات
تخصيصات الاستثمار للمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية الأخرى.	الزيادات مساهمات صاحب العمل
4-نفقات التحويل.	خدمات اجتماعية على عاتق صاحب العمل
التحويلات لفائدة الأشخاص	حوادث العمل ومعاش الخدمة
التحويلات لفائدة المؤسسات	تخصيصات الرواتب المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى...
التحويلات للمؤسسات العمومية ذات الطابع الاقتصادي والصناعي والتجاري والمؤسسات العمومية المماثلة الأخرى	2-نفقات تسيير المصالح
التحويلات للجماعات المحلية	التنقلات والنقل والاتصالات
التحويلات لفائدة الجمعيات	الإعلام والتوثيق
التحويلات الفائزة المنظمات الدولية ولدول أجنبية	الخدمات المهنية.
تحويلات أخرى	الإيجار
5-أعباء الدين العمومي	الصيانة والإصلاح
	خدمات أخرى
	التموينات واللوازم

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

فوائد الدين العمومي	أعباء أخرى للتسيير
مصاريف أخرى على الدين العمومي.	خدمات التمهين والتكوين
6-نفقات العمليات المالية	تخصيصات تسيير المؤسسات العمومية ذات الطابع
المساهمات المالية	الإداري والمؤسسات العمومية.
القروض والتسيقات وودائع وكفالات.	المماثلة الأخرى.
7-النفقات غير المتوقعة	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 20-354

- **التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة:** يركز التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة لأعباء الموازنة العامة على تصنيف وظيفي للأعباء يتضمن حسب المستوى مجموع الأنشطة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف.

حسب المادة 11 من المرسوم، يحدد التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة القاسم المشترك لكل أصناف أعباء الموازنة، والموجه خصوصا لإعداد الاحصائيات والدراسات المقارنة، وتحدد مستويات التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة كما يأتي:

القطاع: يسمح هذا المستوى بتحديد الاحتياجات العامة والمنفعة العامة الأساسية التي يجب تثبيتها.

الوظيفة الأساسية: المستوى الذي يتضمن أنشطة ووظائف الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف النهائي وتهدف إلى تلبية الاحتياجات والمنفعة الأساسية المحددة في القطاع المعني.

الوظيفة الثانوية: المستوى الذي يتضمن أنشطة الدولة التي تساهم في تحقيق نفس الهدف الوسيط.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

يتشكل التصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة عن طريق تعيين القطاعات التي تتكفل بإنجاز

الأهداف حسب الوظائف وتمثل القطاعات الرئيسية فيما يأتي (المادة 12)

الجدول: (03_01): أعباء ميزانية الدولة حسب الطبيعة الاقتصادية حسب القانون العضوي 15_18

-المصالح العامة للإدارات العمومية	-السكن والتجهيز الجماعي
-الدفاع	-الصحة
-النظام والأمن العمومي	-التربية والثقافة والعبادة
-الشؤون الاقتصادية	-التعليم
-حماية البيئة	-الحماية الاجتماعية

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 20-354

تحدد الوظائف الأساسية والثانوية للتصنيف حسب الوظائف الكبرى للدولة وترميزها بموجب قرار من

الوزير المكلف بالموازنة.

- **التصنيف حسب الهيئات الإدارية:** يسمح التصنيف حسب الهيئات الإدارية لأعباء موازنة الدولة

بتوزيع الاعتمادات المالية حسب الوزارات و/ أو المؤسسات العمومية و/ أو حسب مركز مسؤولية التسيير

الميزانياتي التي تتلقى الاعتماد وفقا للهيكل التنظيمي و/ أو التنظيم المحلي للهيئة الإدارية المعنية.

طبقا للمادة 15 من المرسوم المذكور أعلاه ، ينظم التصنيف حسب الهيئات الإدارية لأعباء موازنة

الدولة وفق المستوى تبعا للهيكل التنظيمي والنشاط على النحو التالي:

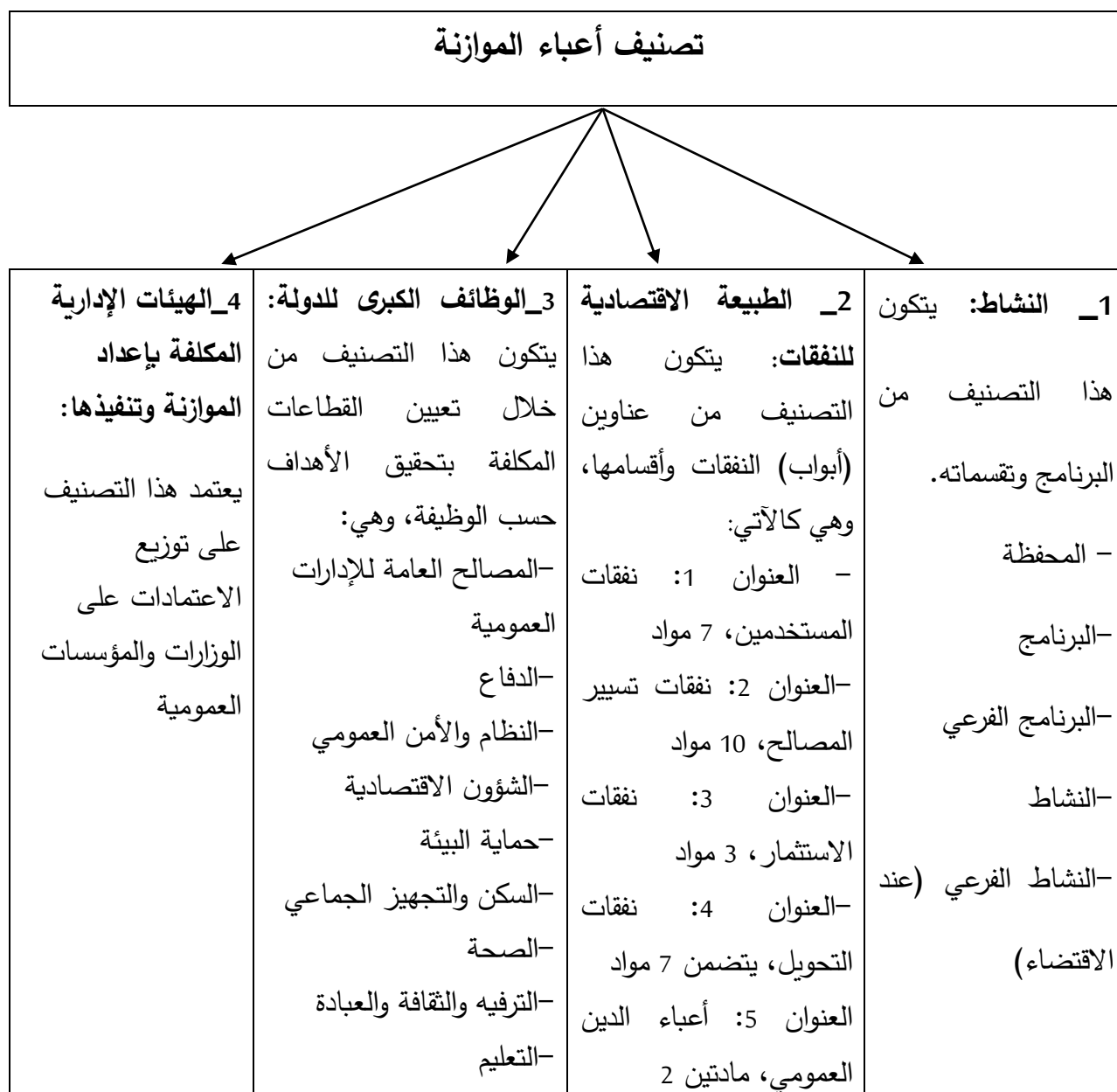
- يحدد المستوى الأول نوع الهيئة الإدارية...

- يحدد المستوى الثاني لكل نوع هيئة إدارية، صنف الوحدة الإدارية التي تلقى الاعتمادات

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

- يحدد المستوى الثالث المصلحة أو المستفيد أو المتلقي للاعتمادات
- يحدد المستوى الرابع الموقع أو الأثر الجغرافي للنفقة
- يحدد ترميز التصنيف حسب الهيئات الإدارية لأعباء موازنة الدولة بموجب قرار من الوزير المكلف بالموازنة.

الشكل رقم (01_02): تصنيف أعباء الموازنة حسب القانون 15_18



الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

	-العنوان العنوان 6: نفقات العمليات المالية، 3 مواد العنوان 7: النفقات غير المتوقعة	-الحماية الاجتماعية
--	--	---------------------

المصدر: من اعداد الطالب طبقا لأحكام المادة 28 من القانون العضوي 18_15 المتعلق بقوانين المالية

الفرع الثاني: الإيرادات العامة في التشريع الجزائري

أولاً: مفهوم الإيرادات العامة

تعرف الإيرادات العامة على أنها الموارد التي تحصل عليها الدولة في شكل تدفقات نقدية من أجل تغطية النفقات العامة بهدف إشباع الحاجات العامة¹، ويقصد بالإيرادات العامة مجموع المداخل التي تحصلها الدولة من مصادر مختلفة لتغطية النفقات العامة وتحقيق توازن الاقتصادي والاجتماعي²، وتقوم الحكومات باستخدام سلطتها السيادية في تحصيل هذه الموارد جبرا وبدون مقابل كان تجبر العمال والموظفين للقيام ببعض الاعمال وتقديم الخدمات تستولي على الاراضي ورؤوس الاموال وهذا ما كان سائدا خلال نظام الاقطاع³، وفي الوقت الحالي تعددت مصادر الارادات العامة وتنوعت أساليبها واختلفت طبيعتها تبعا لنوع الخدمة التي تقوم بها الدولة والهدف⁴، وأمام التزايد الكبير للنفقات العمومية وتعدد الحاجات العامة في العصر الحديث اضطرت الحكومات إلى البحث في مصادر للموارد العمومية المصادر العادية ومن هنا ظهرت الايرادات الاستثنائية متمثلة في القروض العامة اصدار النقد وعلي اصبح العلم المالي يفرق بين

1. الوادي محمود حسين وعزام زكريا أحمد، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 50

2. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، ط1، 2008، ص: 85

3. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، ص 125.

4. عبد الكريم صادق بركات وآخرون، مدخل إلى المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص 125

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

نوعين من الموارد العامة منها العادية "الضريبة، الرسم، املاك الدولة الإتاوة الموارد الاستثنائية كالقروض العامة والاصدار النقدي.

وقد حاول كتاب المالية العامة وهم بصدد دراسة هذه الأنواع المختلفة للإيرادات العامة تقسيمها تبعاً لطبيعتها، وقد اعتمدوا في ذلك على عدة معايير على الشكل التالي¹:

1- من حيث مصدرها: تقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات أصيلة وإيرادات مشتقة، فالإيرادات الأصيلة هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة من أملاكها «الدومين»، والإيرادات المشتقة هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها الجزء من أموال الأفراد، ولا شك أن التطورات الحديثة قد أدت إلى انفصال المالية العامة عن المالية الخاصة، كما أدت إلى اعتماد الدولة بشكل أساسي على الضرائب كمصدر دائم للإيرادات العامة، وكل هذا قد أدى إلى أن تفقد هذه التفرقة أهميتها.

2- من حيث مدى استعمال الدولة لسلطة الجبر والإكراه: تقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات جبرية وإيرادات غير جبرية والإيرادات الجبرية هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بالإكراه، كالضرائب والقروض الجبرية والغرامات الجزائية التي تفرض على من يخالف القانون والإيرادات غير الجبرية هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاختيار، كالدخول الناتجة عن الأسهم والسندات التي تملكها الدولة، ولمن منتجات المشروعات العامة غير الاحتكارية، والرسوم والقروض الاختيارية.

3- مدى الشبه بإيرادات القطاع الخاص: تقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات الاقتصاد العام وإيرادات شبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص، فإيرادات الاقتصاد العام هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة باعتبارها

¹ . محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1982، ص 173، 176.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

شخصاً عاماً يتمتع بالحقوق السيادية (ولهذا سميت بالإيرادات السيادية)، وتضم الضرائب والرسوم والإصدار النقدي الجديد والغرامات الجزائية وما يؤول إلى الدولة من أموال لا وارث لها، أما الإيرادات الشبيهة بإيرادات الاقتصاد الخاص فهي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة باعتبارها شخصاً من أشخاص القانون الخاص كإيرادات المشروعات العامة والفروض والإعانات.

4 - من حيث انتظامها ودوريتها: تقسم الإيرادات العامة إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية، فالإيرادات العادية هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة بانتظام ودورية بحيث تظهر في ميزانيتها كل سنة، وتضم هذه الإيرادات أساساً إيرادات أملاك الدولة «الدومين والضرائب والرسوم». أما الإيرادات غير العادية فهي إيرادات لا تتوافر فيها صفة الدورية والانتظام والسنوية بحيث لا تلجأ إليها الدولة إلا في ظروف غير عادية، وتضم هذه الإيرادات أساساً إيرادات القروض العامة والإصدار النقدي الجديد.

ثانياً: طبيعة الإيرادات العامة في التشريع الجزائري

1- حسب القانون رقم 84-17:

ذكرت المادة 11 من القانون رقم 84-17 عدة أنواع من موارد الموازنة تتمثل فيما يلي:

- 1_ إيرادات ذات الطابع الجبائي وكذا حاصل الغرامات
- 2_ مداخيل الأملاك التابعة للدولة
- 3_ التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المؤدة والأتاوى.
- 4_ الأموال المخصصة للمساهمات والهدايا والهبات
- 5_ التسديد بالرأسمال للقروض والتسبيقات الممنوحة من طرف الدولة من الموازنة العامة وكذا الفوائد المترتبة

عنها

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

5_ مختلف حواصل الموازنة التي ينص القانون على تحصيلها

6_ مداخيل المساهمات المالية للدولة المرخص بها قانونا

7_ الحصة المستحقة للدولة من أرباح مؤسسات القطاع العمومي المحسوبة والمحصلة وفق الشروط المحددة في التشريع المعمول به

تضمنت المواد من 12 إلى 19 من القانون رقم 84_17 على قواعد تحصيل إيرادات الدولة والتي تتمثل

فيما يلي:

1_ يكون الترخيص بتحصيل مختلف أنواع الضرائب والرسوم سنويا، ويقيم الحاصل وكذا الحصة المخصصة للموازنة العامة للدولة بموجب قوانين المالية.

2_ الرسوم شبه الجبائية: تعتبر بمثابة الرسوم شبه الجبائية كل الحقوق والرسوم والآتوى الواردة في الجدول الملحق بقانون المالية والمحصلة لفائدة شخص اعتباري غير الدولة والولايات والبلديات.

3_ التساقت الرباعي للديون المستحقة للغير بالتقادم: تسقط بالتقادم وتسدد نهائيا لفائدة المؤسسات العمومية المعنية كل الديون المستحقة للغير من طرف الدولة أو الولاية أو البلدية أو مؤسسة عمومية مستفيدة من إعانات موازنة التسيير، عندما لم تدفع هذه الديون قانونا في أجل أربع (4) سنوات ابتداء من اليوم الأول للسنة المالية التي أصبحت فيها مستحقة وذلك ما لم تنص أحكام قانون المالية صراحة على خلاف ذلك.

4_ فيما يخص تحصيل الديون غير المتعلقة بالضريبة وبأموال الدولة والمحدثة الفائدة مصالح الدولة فإن الوزراء والولاية في حدود اختصاصاتهم لهم سلطة إصدار بيانات تنفيذية لتحصيل هذه الديون يمكن لهذه البيانات التنفيذية أن تكون محل طعن لدى الهيئات القضائية طبقا للتشريع المعمول به.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

2- حسب القانون رقم 18_15:

جاء المرسوم التنفيذي رقم 20-353 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة تطبيقاً لأحكام المادة 15 من القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018، وتخضع إيرادات الدولة للتصنيف

حسب العناصر التالية¹:

1_ طبيعة الإيرادات.

2_ تخصيص الإيرادات

3_ التحميل المحامي للإيرادات.

ينقسم التصنيف حسب طبيعة الإيرادات كما هو منصوص عليه في أحكام المادة 3 من المرسوم اعلام

إلى ثماني (8) فئات على النحو الآتي: (المادة 04)

الفئة الأولى الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا من حاصل الغرامات،

تشمل الخانات الآتية:

الجدول: (04-01): إيرادات موازنة الدولة حسب الطبيعة حسب القانون العضوي 18_15

الفئة الأولى الإيرادات المتحصل عليها من الإخضاعات مهما كانت طبيعتها وكذا من حاصل الغرامات، تشمل الخانات الآتية:	الفئة الرابعة : المبالغ المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من قبل الدولة وكذا الأتاوى وتشمل الخانات الآتية:
---	---

¹. المرسوم التنفيذي رقم 20-353 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 73 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 2020.

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

أ- الإيرادات الجبائية	1-4-1 نتائج المبالغ المدفوعة مقابل خدمات الدولة.
1-1-1-1-1 المراتب على الدخل	2-4-2 أتاوى استعمال الترددات.
2-1-2 الضرائب على رأس المال	3-4-3 نواتج أخرى للأصول اللامادية.
3-1-3 الضرائب على الاستهلاك.	الفئة الخامسة: مختف حواصل الميزانية، وتشمل
4-1-4 حقوق الجمركية والحقوق المائلة	الخانات الآتية:
5-1-5 ضرائب ورسوم أخرى	1-5-1-5 الضرائب والغير غير المدرجة في الميزانية في
6-1-6 نتائج الغرامات.	الأجال المحددة.
ب- الجباية البترولية	2-5-2 نتائج الرسوم غير المخصصة مسبقاً
7-1-7 الرسم المسلحي	3-5-3 إيرادات مختلفة غير معينة
8-1-8 إثارة المعروفات	4-5-4 حواصل أخرى.
9-1-9 الضريبة على دخل المحروقات.	الفئة السادسة: الحواصل الاستثنائية المتنوعة،
10-1-10 الضريبة على الناتج	وتشمل الخانات الآتية:
11-1-11 الضريبة على أجر الشريك المتعاقد الأجنبي	1-6-1-6 الإلغاءات الكلية أو الجزئية علة ديون الدولة.
12-1-12 الرسم على الدخل البترولي	2-6-2 استرجاعات إلى الخزينة للمبالغ المدفوعة بغير
13-1-13 الضريبة التكميلية على الدخل	حق.
14-1-14 الرسم على الأرباح الاستثنائية.	3-6-3 ديون الدولة التي لحقها التقادم نهائياً.
15-1-15 الاتاوة الجزافية على الإنتاج المسبق	4-6-4 حواصل استثنائية أخرى.
16-1-16 الرسم حرق الغاز	الفئة السابعة: الأموال المخصصة للمساهمات

الفصل الاول: الإطار النظري للاستدامة المالية والموازنة العامة

والهبات والوصايات وتشمل الخانات الآتية	17-1 الناتج عن التحويل.
1-7 الأموال المخصصة للمساهمات	الفئة الثانية : مداخيل الأملاك التابعة للدولة وتشمل
2-7 الأموال المخصصة للمساهمات	الخانات الآتية:
3-7 الهيئات	2.1 حقوق وأتاوى
4-7 الوصايا.	2.2 مداخيل الإيجار والاستغلال
الفئة الثامنة: الفوائد والخواصل المتحصل عليها من	3.2 ناتج التنازل عن الأصول المنقولة والعقارية
القروض والتسبيقات وتوظيف أموال الدولة، وتشمل	4.2 ناتج الخدمات الإدارية
الخانات الآتية:	5.2 حقوق ومداخيل أخرى
1-8 الفوائد على السندات.	الفئة الثالثة: مداخيل المساهمات المالية للدولة وكذا
2-8 نواتج القروض والتسبيقات والتوظيفات	أصولها الأخرى، وتشمل الخانات الآتية
3-8 القيم والحسومات والأوراق المالية بكل أنواعها،	1-3 ناتج أرباح البنوك والمؤسسات المالية
4-8 فوائد وحواصل أخرى.	2-3 ناتج أرباح المؤسسات غير المالية.
	3-3 اقتطاعات وعوائد الأصول المالية الأخرى

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على المرسوم التنفيذي رقم 20-353

وحسب المادة (6) من نفس المرسوم يعرض تصنيف إيرادات الدولة حسب الوجهة كما يأتي: الجماعات المحلية، الحسابات الخاصة للخزينة، صناديق الضمان الاجتماعي، هيئات تحت الوصاية، وجهات أخرى ويحدد تصنيف الإيرادات حسب التحصيل محاسبي طبقا للتشريع والتنظيم المحاسبين المعمول بهما.

خلاصة الفصل الأول:

تناول الفصل الأول موضوع الاستدامة المالية من منظور نظري، حيث استعرضنا مفهوم الاستدامة المالية من خلال تاريخ ظهورها وتعريفاتها المختلفة، كما بحثنا في القواعد الأساسية والعوامل المؤثرة في تحقيق الاستدامة المالية، مثل الملاءة والنمو الاقتصادي المستدام واستقرار الضرائب والعدالة في توزيع الموارد، ثم انتقلنا إلى مناهج تقييم الاستدامة المالية، فاستعرضنا التقييم التجريبي باستخدام قيد الموازنة ما بين الأزمنة ودالة الفعل المالي، وكذلك التقييم الحسابي باستخدام مؤشرات الاستدامة المالية ما بعد الحدوث وما قبل الحدوث، وأخيرًا، تناولنا الإطار النظري والتشريعي للموازنة العامة في الجزائر، حيث بحثنا في نشأة وتطور الموازنة العامة، مفهومها، الطبيعة القانونية لها، وأشكال قوانين المالية والمبادئ التي تقوم عليها، بالإضافة إلى مكونات الموازنة من النفقات والإيرادات العامة كما وردت في التشريعات الجزائرية.

وتبرز أهمية الاستدامة المالية للموازنة العامة في الجزائر في قدرتها على ضمان استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز الثقة في السياسات المالية للدولة من خلال تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، يمكن للحكومة الجزائرية الحفاظ على مستوى عالٍ من الملاءة المالية، مما يتيح لها مواجهة الصدمات الاقتصادية وتوفير الموارد اللازمة للاستثمارات العامة والتنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك، تساعد الاستدامة المالية في تحقيق توزيع عادل للموارد، مما يعزز العدالة الاجتماعية ويسهم في تحسين مستوى معيشة المواطنين.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في
الجزائر للفترة (2000_2022)

تمهيد

تعتبر تقلبات أسعار النفط ظاهرة ذات تأثير بالغ على الاقتصاد العالمي، ولا سيما في الدول التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط كمصدر رئيسي للإيرادات الحكومية، مثل الجزائر، يعكس النفط ليس فقط موردًا اقتصاديًا حيويًا، ولكنه أيضًا عاملاً استراتيجيًا يؤثر على القرارات الاقتصادية والسياسات المالية، يأتي هذا الفصل لتسلط الضوء على التأثيرات المتنوعة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة الجزائرية من خلال تحليل شامل يمتد من عام 2000 إلى 2022.

في المبحث الأول، نقدم لمحة عامة عن النفط، بما في ذلك تعريفه وأهميته الاقتصادية والجيوسياسية. كما نناقش كيفية تسعير النفط، آلية تحديد أسعاره في الأسواق العالمية، والعوامل المؤثرة على هذه الأسعار، مثل العرض والطلب، الأحداث الجيوسياسية، والابتكارات التكنولوجية.

أما المبحث الثاني، فيركز على تحليل الموازنة الجزائرية في ظل تقلبات أسعار النفط. نستعرض كيف تأثرت الإيرادات العامة والنفقات العامة بهذه التقلبات، كما نحلل رصيد الموازنة العامة، مبينين تأثيرات ارتفاع وانخفاض أسعار النفط على العجز أو الفائض في الموازنة.

وفي المبحث الثالث، نناقش الاستدامة المالية للجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط، نتناول سلوك مؤشر الفجوة الضريبية، ونحلل سلوك مؤشر الدين العمومي، كما ندرس دور صندوق ضبط الإيرادات، وكيف ساهم في إدارة فوائض النفط واستخدامها في سد العجز وتمويل النفقات العامة.

المبحث الأول: النفط وأسعاره

يحتل النفط مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة إستراتيجية عالية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، كما أن دوره يعتبر حيويًا في العالم المعاصر وذلك لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة أو المواصلات فضلا عن استعمالاته في شتى مجالات الحياة الأمر الذي مكنه من اكتساب مكانة هامة ضمن أكثر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية. لقد أدى اهتمام الباحثين الاقتصاديين بالنفط إلى الظهور علم اقتصادي جديد يسمى باقتصاديات القطر وهو علم يعنى بدراسة جميع الجوانب الاقتصادية للنفط باعتباره سلعة اقتصادية يتم تداولها في العالمية وإبراز تأثيراته على اقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة له، وتحديد المتغيرات المتحركة في عملية التبادل الدولي للنفط.

المطلب الأول: عموميات حول النفط

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة ومحور كل من الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصرة وقد أصبح عنصرا حيويًا من عناصر الحياة، ولم بعد النفط أهم مصدر من مصادر الطاقة فحسب، بل أصبح أيضا مصدرا لاستخراج ما لا يقل عن إحدى عشرة ألف سلعة صناعية مختلفة في العالم¹، كما لم يعد مجرد سلعة تجارية عابرة، بل أصبح أهم سلعة في التجارة الدولية، فقد شكل نسبة 32.18% من التجارة العالمية الطاقة سنة 2015².

¹. حافظ برجاس ومحمد المجذوب، "الصراع الدولي على النفط العربي"، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، بدون نكر بلد النشر، 2000 ص19.

². International Energy Agency (IEA), "Key World Energy Statistics", Report 2016, p 32

الفرع الاول: مفهوم النفط

أولاً: نشأته

وقد عرف الإنسان البترول منذ آلاف السنين واستغله القدماء بصورة بدائية محدودة ، وكانوا يعثرون عليه في النشوع و النزازات السطحية دون حفر أو تعدين واستخدم الزيت الثقيل والقطران والبيتومين والإسفلت وهي تواجداً بترولية ثقيلة تطايرت منها مكوناتها الخفيفة بسبب تعرضها للعوامل الجوية في أغراض البناء كمادة لاحمة للأحجار وفي بناء السفن والطلاء، كما إستخدمها قدماء المصريين بالإضافة إلى ذلك في تخزين جثث الموتى وعلاج بعض الأمراض وإضاءة المشاعل، وجدير بالذكر أن في مصر بمنطقة خليج السويس الغنية بحقول البترول هناك جبل إسمه جبل النزازات Gebel nazzazate حيث توجد بقع زيتية مترسبة على السطح بين الحبيبات الصخرية¹.

وكان أهل صقلية أول من إستخدمه لأغراض الإضاءة ثم تلاهم العرب في العصور الوسطى، وفي سنة 1858م إكتشف النفط في رومانيا، ثم في سنة 1859م تمكن الكولونيل أدوين دريك من حفر أول بئر في مدينة تتيوسفل بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية²، تراوح حجم إنتاجها بين 15 إلى 25 برميلا في اليوم³.

في العالم العربي فقد تم اكتشاف البترول 1911 بالسعودية وتوالى بحر الآبار و إنتاج البترول في العديد من الدول العربية مثل العراق والبحرين الكويت، وقن أعطت هذه السلعة بعدا استراتيجيا وسياسيا، حيث يتميز البترول العربي بجودته ووفرة إنتاجه مع قرب الآبار النفطية من السطح مما يسهل عملية استخراجها ونقله

¹ . سليم زيدان، البترول والغاز الطبيعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013، ص34 .

² . Mohamed El Hocine Bennissad, **Eléments D'économie pétrolière les hydrocarbures présent et futur Economical**, paris, 1981, p7.

³ عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات البترول والسياسة السعرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015، ص21.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

وتصديره، وبخصوص الجزائر فكانت أول محاولات البحث والتنقيب عام 1913 في الإقليم الغربي من منطقة غليزان من طرف الشركات الفرنسية، والتي ظلت تتبع سياسة الاستغلال والبحث، وفي سنة 1946 اكتشفت شركة بترول "الصور" الفرنسية أول حقل بترولي في قطراني ثم حقل برقة بالقرب من عين صالح عام 1952 ومنذ تلك الفترة أكدت فرنسا والشركات الأجنبية انه لا بد من استغلال الثروات البترولية الجزائرية، وسعت للحصول على امتيازات البحث والتنقيب، مما مهد لاكتشاف حقل ايجلس 1954 وحاسي مسعود سنة 1956¹.

ثانيا: تعريف النفط

المتتبع لمجال الطاقة يلاحظ أن هناك مصطلحين يتم تداولهما في معظم الكتب والصحف ومختلف وسائل الإعلام هما كلمتي النفط والبتروك؛ فمصطلح النفط مأخوذ من اللغة الفارسية "نافت" أو "نافتا" (Naphat) وهي تعني قابلة للسيران²، والبتروك مصطلح لاتيني مكون من (petra) بمعنى صخر (rock) و (oleum) بمعنى زيت (oil) أي زيت الصخر، ويطلق على البترول أحيانا اسم (الذهب الأسود)، وهو سائل تقبل القوام (تحين كثافته عالية) أسود اللون يميل إلى البني أو الأخضر، وقابل للاشتعال لاحتوائه على كثير من المواد المشتعلة، يتكون من ما يصل إلى أو 200 أكثر. من المركبات العضوية المختلفة معظمها: الهيدروكربونات³، والنفط يختلف في مظهره وتركيبه وتفاوته بشدة من مكان لآخر وهو مصدر من مصادر الطاقة الأولية الهام للغاية وهو المادة الخام للعديد من المنتجات الكيماوية بما فيها الأسمدة ومبيدات الحشرات، ويمكن أن يمثل النفط الخام خلأط من المواد الهيدروكربونية السائلة، ويصنف النفط الخام كالآتي: نفط خفيف، نفط متوسط نفط

¹ . ضويفي شفيقة، تطور أسعار صرف الدينار الجزائري في ظل تحولات أسعار البترول دراسة قياسية للفترة 1990_2017، أطروحة مقدمة لنيل

شهادة دكتوراه، جامعة يحي فارس، الجزائر، 2018، ص 11 .

² . محمد خيتاوي، "الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية"، الطبعة الاولى، دار مؤسسة رسلان للنشر، سوريا،

2010، ص 27.

³ . havard devold ,Oil and gaz production handbook an introduction to oil and gaz production ,ABB ATPA Oil and Gas 2006 ,p17.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

ثقل، وهذا يتوقف على كثافة الخلائط، إن هذا الاختلاف والتباين في أنواع المادة النفطية تتجم عنه تأثيرات متعددة على الصناعة والنشاط الاقتصادي النفطي ومن أبرز هذه التأثيرات¹.

- التأثير على قيمة وسعر النفط.
- التأثير على الكلفة الإنتاجية من حيث نقاوته وكذا على طريقة التكرير ونوعية المصافي النفطية.
- التأثير على العرض النفطي من خلال تقدير ما يحصل عليه ونسبة المنتجات النفطية الممكن الحصول عليها من ذلك النوع النفطي أي ما يتعلق بمرحلة المصبب الخاصة بالصناعة البتر وكيماوية.

ثالثا: أنواع النفط

يمكن أن تصنف الصناعات النفطية إلى خام النفط طبقا لمكان المنشأ مثلا وسيط غرب تكساس أو برنت، وغالبا عن طريق خصائصه الكيميائية والفيزيائية من حيث اللزوجة، التطاير وغيرها إلى نطف خفيف جدا (very light oil كوقود الطائرات والبنزين، ونطف خفيف (light oil) كالديزل نطف متوسط (medium oil) أغلب النفط الخام، وأخيرا النفط الثقيل (Heavy oil) . كما أن من يقومون بعمليات التكرير يطلقون عليه حلو أو مسكر عند وجود كميات قليلة من الكبريت فيه، أو "مر" مما يعني وجود كميات كبيرة من الكبريت الذي يتطلب مزيد من التقطير للحصول على المواصفات القياسية للإنتاج². هناك ثلاثة أنواع من النفط الخام التي تعتبر مرجعية في الأسواق العالمية وهي:

1_ عرب لايت (Arab Light API 34) هذا النفط تقوم بإنتاجه المملكة العربية السعودية، والتي تعتبر من

أكبر المنتجين والمصدرين في العالم والتي تهيمن على حصة سوقية كبيرة، والذي كان هذا النفط منتجا تصديريا

¹ . محمد أجمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص 8.

² . سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2016، ص: 109-114

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

رئيسيا في السبعينيات وأوائل الثمانينات، كان ينظر إلى سعر هذا الخام على أنه متغير رئيسي في إستراتيجية التسعير لدول أوبك من الصفات التي تميز بها تسعير النفط الخام في السبعينيات أن المعاملات كانت عادة بالأسعار الرسمية، وفي بعض الأحيان كان يتم بيع كميات من النفط مقابل أي سعر يمكن أن يقدم له، مما أدى إلى ظهور السوق النفطية الفورية¹.

2_ مزيج برنت (38 Brent Blend API) : بدأ إنتاج خام برنت في عام 1976، لعب هذا النفط دورا رئيسيا في الثمانينات في السوق الفورية، وهذا بسبب قرب بحر الشمال من الصناعة التكريرية الرئيسية الموجودة في روتردام والسوق الكبرى لأوروبا الشمالية².

3_ غرب تكساس المتوسط (40 West Texas Intermediate API) : هو أحد أنواع النفط الخام التي يتم استخراجها من حقول النفط المتواجدة في ولايات تكساس ولويزيانا وداكوتا الشمالية، تم تصنيفها على أنها ذات جودة عالية نظرا لاحتوائها على نسبة منخفضة من عنصر الكبريت لا تتجاوز 0.24% ووزن خفيف يقدر بـ 0.827 درجة حسب مقياس الكثافة النوعية (API)، ما يجعل منها مصدر رئيسي لإنتاج البنزين والغازولين³.

4_ خام دبي (31 API) : أو خام الفاتح نسبة إلى محطة الفاتح التي يتم تحميل نפט دبي عبرها، هو مزيج نفطي ذو كثافة متوسطة وحمضي، فوفقا لمقياس الكثافة النوعية الصادر عن معهد النفط الأمريكي يبلغ خام دبي 31 درجة أما نسبة الكبريت فيه تقدر بـ 2%، ويعد خام دبي أحد المعايير القياسية المستخدمة في تحديد

¹ . Robret Bacon. Op Cit, p20.

² . Ibid, p20.

³ . زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018، ص 7.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

سعر النفط، خاصة أنه يتميز بسرعة وصوله إلى الأسواق العالمية إذا ما تمت مقارنته مع باقي المزايج النفطية المستخرجة من منطقة الخليج العربي¹.

الفرع الثاني: أهمية النفط

أولاً: الأهمية الاقتصادية:

إرتبط الإقتصاد الحديث كثيرا بمصادر الطاقة خاصة النفط والغاز الطبيعي لما لهما من الأهمية البالغة في تحريك العجلة الإقتصادية الدولية وتربط المصالح الإقتصادية الدولية وأصبح النمو الإقتصادي مرتبطا بدرجة إستخدام الطاقة وكذا الإستغلال الأمثل لها وكننتيجة للتحويلات الصناعية بعد الحرب العالمية الثانية، تم التحول من الاعتماد الأساسي على الفحم الحجري إلى الاعتماد على المواد الهيدروجينية بترول وغاز حيث كان 37% من استهلاك الطاقة العالمي سنة 1950 كان من النفط والغاز وانتقلت هذه النسبة إلى 65% سنة 2013 وتجلت الأهمية الاقتصادية في كل القطاعات الاقتصادية وتبرز هذه الأهمية في بعض القطاعات الإستراتيجية التالية:

1_ قطاع الصناعة: إن ثلث البترول المستهلك في العالم يوجه لأجل تشغيل الصناعة، ويمكن القول

أن العملية الصناعية لا تستطيع الاستمرار بشكل منتظم دون البترول، فهو مصدر للحرارة، الطاقة المحركة وأغراض أخرى، وهو أساس الصناعة البتروكيميائية، حيث تقدر عدد المنتجات البترولية بأكثر من 80 ألف².

¹ . مرجع نفسه، ص 7.

² . مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية، مداخلة في المؤتمر

العلمي الدولي التتمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7_8 أفريل 2008.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

يمثل النفط والطاقة عموماً المحرك الرئيس لقطاع الصناعة سواء بتزويده بالمواد التشغيلية للمصانع وغيره أو عن طريق الصناعات البتروكيمياوية التي تتعدد إلى نشاطات عديدة مثل المنتجات النفطية الممونة لعدة قطاعات ونجد أن استهلاك الطاقة يختلف من قطاع إلى آخر كما من دولة إلى أخرى حسب درجة التطور الصناعي فكان الارتباط وثيقاً بين درجة النمو الإقتصادي وإستعمال الطاقة " كلما زاد إستهلاك دولة من الطاقة دل ذلك على نموها الإقتصادي والإجتماعي"¹، ونجد أن إنتاج الطاقة كصناعة يتطور من سنة إلى أخرى متأثراً بعدة عوامل منها الطلب المتزايد على المنتجات النفطية من سد الإحتياجات الطاقوية سواء للإستهلاك أو للإنتاج الصناعي.

ويقدر عدد المنتجات المتفرعة من صناعة البترول بأكثر من ثمانين ألفاً تغطي معظم حاجات البشرية: كمواد البلاستيك والألياف الصناعية والمطاط الصناعي، والمنظفات الصناعية والمبيدات الحشرية، والأسمدة، والدهانات والأدوية والملونات والمطهرات والعديد من المنتجات المشتقة منها والتي تستعمل في شتى مجالات الحياة².

2_ قطاع الزراعي: دخل القطاع الزراعي في الوقت الحاضر طوره الحديث الذي يمكن أن نطلق عليه اسم

البتروزراعة " وذلك لسببين رئيسيين هما³:

- البترول كمصدر لتوليد الطاقة المحركة للألات الزراعية الحديثة.
- استعمال المنتجات البتروكيميائية كالأسمدة والمبيدات الحشرية، وأثرها على التقدم الزراعي.

¹. عيسى مقلید، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2007_2008، ص 14.

². حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000، ص 76.

³. مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية، مرجع سابق.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

3_ قطاع التجاري: يشكل البترول ومنتجاته سلعة تجارية دولية لها قيمة مالية ضخمة، فالشركات

الأجنبية تشتري من الأسواق العالمية أكثرية البترول المستخرج من البلدان النامية، ثم تباع منتجاتها المصنعة

في أكثر من 100 بلد محققة بذلك أرباحا خيالية، ففي سنة 1984 قدرت الأرباح الصافية المجموع الاحتكارات

البترولية الغربية حوالي 27 مليار دولار، كان نصيب الاحتكارات الأمريكية منها 20 مليار دولار، وخلال

السنوات 1974-1983 حولت الشركات البترولية الأمريكية إلى بلدها الأم ما مقداره 110 مليار دولار كربح

صافي نتيجة الاستثمارات البترولية في الخارج، كما حولت الشركات البريطانية والهولندية والفرنسية إلى

بلدانها في الفترة نفسها 30 مليار دولار نتيجة هذه العمليات¹.

ثانيا: الأهمية السياسية

لا يمكن عزل البترول عن النطاق السياسي، فالكثير من القرارات الصادرة عن حكومات الدول فيما

يتعلق بالقضايا الدولية تأتي وهي متأثرة بمدى اعتمادها على البترول الخام².

واستعمل البترول كسلاح ضغط سياسي كان أوله الشركات البترولية المحتكرة من خلال إتفاقيات

إستغلال، ففي الفترة 1928-1934 تم تحت الشركات العالمية الكبرى الثلاث التي كانت تسيطر آنذاك على

السوق العالمية للنفط، وهي ستاندارد جرسى وشل و البريطانية للنفط، إبرام عدة إتفاقيات رئيسية بقصد تأكيد

سيطرتها على تلك السوق والحد من المنافسة في ما بينها³، ومنذ منتصف القرن الـ 19 إكتشفت مزايا النفط

كطاقة محرّكة في الولايات المتحدة، مما أدى إلى تدعيم الدولة في عالم الصناعة والسياسة جنبا إلى مصادرها

¹. مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية، مرجع سابق.

². مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية، مرجع سابق

³. مصلح الطراونة، ليلي العبيدي مامين، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر،

الأردن، 2013 ص 234.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الغنية من الفحم، وكانت حاجة أوروبا في النفط من عوامل إحتلال الإمبراطوريات الإستعمارية الأوروبية دول الشرق الأوسط التي ظهرت فيها بواذر النفط وبخاصة إيران والعراق بعد الحرب العالمية الأولى، وتكالبت إمبراطوريات النفط العالمية الأوروبية والأمريكية في الحصول على إمتيازات النفط في منطقة الخليج بدءا من البحرين والسعودية وإنتهاء بالإمارات وعمان بعد الحرب العالمية الثانية¹.

وقد كان أحد أهم الأسباب التي بسببها تمسكت فرنسا باحتلال الجزائر هو السيطرة على البترول الجزائري في الصحراء واستغلاله في تأمين احتياجاتها، إذ صرح رئيس وزراء فرنسا بأن ثروات الصحراء الجزائرية ومعادنها ستكون العامل الفعال في رفع مستوى معيشة الفرنسيين².

ثالثا: الأهمية الاجتماعية والعسكرية

1_ الأهمية الاجتماعية: يمكن ملاحظة دور النفط في الحياة الاجتماعية من خلال المظاهر التالية³:

- النفط وقطاع المواصلات: يعتبر النفط من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع، فالسيارات والبواخر والطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها بالبنزين، والمازوت.....

- دور المشتقات النفطية في الحياة: اليومية تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي والأسمدة، دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان، وتتنوع استعمالاتها ومن غير الممكن الاستغناء عنها.

¹. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010، ص 92.

². مجدي دسوقي، تدويل الحلول في منازعات البترول، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012، ص 22.

³. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في

العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2008-2009، ص 9-10.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

- دور القطاع النفطي في تشغيل اليد العاملة: تكون للشركات النفطية الكبيرة المساهمة في توظيف أكبر عدد ممكن من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

- دور الشركات النفطية في الأنشطة الاجتماعية: تلعب الشركات النفطية دورا مهما في تفعيل النشاط الاجتماعي مثل مساهمتها في تدعيم العاملين لديها وعائلاتهم وكذلك مساهمتها في تمويل الأنشطة الرياضية ومراكز البحث العلمي.

2_ الأهمية العسكرية: يقول أوكونور في كتابه إمبراطورية البترول الصادر في موسكو سنة 1985 من يملك البترول سيملك العالم لأنه بفضل المازوت سيسيطر على البحر وبفضل بترين الطائرات سيسيطر على الجو وبفضل بترين السيارات سيسيطر على البريل أكثر من ذلك إنه بفضل الثروات الخيالية التي يمكن أن يجمعها من البترول سيتحكم بقطاعات اقتصادية كاملة¹.

- البترول مصدر الوقود الضروري لآلة الحرب الميكانيكية: يقدر الطلب العسكري العالمي على البترول ما بين 2.5، 4.5 دابي أي ما يعادل 5% من الاستهلاك البترولي العالمي وترتفع هذه النسبة في حالة الحروب ويحتل الوقود النفات (الكيروسين) مركز الصدارة بين المشتقات البترولية المستعملة إذ تصل حصته إلى أكثر من 2/3 من الاستهلاك البترولي العسكري وبالرغم من التطور الحاصل في الأسلحة النووية فإن الخيار النووي لازال مخيفا.

¹. العبسي علي، شخي بلال، الأهمية الاستراتيجية للبترول الجزائري، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه الحضر بالوادي،

الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017، ص 223.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

- التجهيزات البترولية ذات الأغراض العسكرية: تعتبر التجهيزات المعدة لنقل الوقود خاصة البترول من أهم وأكبر التجهيزات العسكرية التي يتوجب على القوات المسلحة نقلها وتوزيعها في مناطق القتال وتشمل على خزانات ضخمة، ناقلات كبيرة، سكك حديدية، سيارات حوضية وخطوط أنابيب، يعتبر خط أنابيب حلف الناتو أطول خط استراتيجي عسكري للوقود حيث يمتد مسافة 10000 كيلومتر في غرب أوروبا ونونها ويحزن حوالي مليوني متر مكعب.

- البترول واتجاهات نتيجة الحرب: إن الدولة التي تمتلك الوقود البترولي ما يكفي قواتها لفترة طويلة وتستطيع نقل تلك الإمدادات وتجهيزاتها إلى مناطق القتال هي الدولة الأكثر حظا في النصر إذا توفرت لها بقية العوامل.

- البترول سببا للحرب أو هدفا لها: يبقى العامل الاقتصادي السبب الأهم وراء الحروب من بينها محاولة السيطرة على المناطق الغنية المواد الأولية الت بأن الدول في وقتها.

المطلب الثاني: أسعار النفط

تعتبر أسعار النفط الخام واساليب تسعيره منذ اكتشاف النفط من أهم القضايا التي تطرح دوما في السوق العالمية للنفط، انطلاقا من كون النفط الخام سلعة إستراتيجية ومصدر الطاقة الأول، فالمنتج لتاريخ الصناعة النفطية يجد أن اسعار وتسعير النفط كان سبب الصراع بين الدول المنتجة والدول المستهلكة والشركات العالمية للنفط.

الفرع الاول: تسعير النفط

يعرف السعر اقتصاديا على أنه تعبير عن قيمة شيء مادي (سلعة) أو معنوي (خدمة) بوحدة نقدية محددة في فترة زمنية معينة، لهذا فإن السعر قد يكون معادلا للقيمة كما أنه قد يكون غير ذلك، حيث يجد أن

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

العلاقة بين قيمة الشيء وسعره هي علاقة غير ثابتة، إذ أنها تتغير تبعاً لتفاعل وتداخل عدة عوامل (اقتصادية، سياسية واجتماعية....).

بناءً على ذلك، يمكن القول أن سعر النفط ما هو إلا تعبير عن قيمة السلعة النفطية بوحدة نقدية معينة وفي فترة زمنية معينة¹، ويعرف على أنه هو الصورة النقدية لبرميل البترول الخام والذي يعبر عنه بالدولار الأمريكي والذي يتكون من 42 غالونا أو 109 لتر²، كما يمكن تعريف سعر النفط بأنه سعر مشتق ومستخلص ويتشكل بناءً على عاملان اثنان سعر البيع إلى البئر أو في الميناء ورسوم النقل، فهو يحسب عكسياً، كقيمة متبقية بعد طرح التكاليف المختلفة النقل والتكرير والتوزيع المتضمنة في تحويل برميل النفط الخام إلى سلة أو حزمة المنتجات النفطية المكررة من الأسعار القائمة قبل خصم ما يدفعه المستهلكون من ضرائب على المنتجات³، وهناك عدة أنواع للأسعار النفطية وهي⁴:

- **السعر المعلن (السعر الرسمي):** هو السعر المعلن والمحدد من قبل الطرف العارض للسلعة النفطية في السوق ومجسداً لقيمة النفط الخام بوحدة نقدية معلومة في زمن معلوم، وقد يكون الطرف العارض فرداً أو شركة أو مؤسسة نفطية، تاريخياً فإن هذا السعر ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1880 واستمر العمل به إلى غاية نهاية الخمسينيات من القرن العشرين وهي فترة احتكار الشركات العالمية لإنتاج واستغلال السلعة النفطية.

1. محمد أجمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 198.

2. عبد الرزاق حمد حسين، مهند خليل إسماعيل، تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصاديات دول الخليج للمدة (2005-2015) السعودية نموذجاً، بحلة للعلوم الإدارية والاقتصادية: جامعة تكريت، المجلد 41، العدد 2، العراق، 2018، ص 340.

3. خالدية بن عوالي بوحفص حاكمي، قياس أثر تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد التغطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (2019-2000)، مجلة المقرري للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، 2021، الجزائر، ص 32.

4. د. د. علة مراد، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة: (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 03، الجزائر، 2016، ص 199.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

- **السعر المتحقق:** هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقصا الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع والمشتري، لقد ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة أواخر الخمسينيات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية الأخرى.

- **سعر الإشارة:** هو سعر متوسط بين السعر المعلن والمتحقق، ظهر هذا السعر النفطي في السوق النفطية الدولية في فترة الستينات نتيجة لعقد اتفاقيات نفطية جديدة كاتفاقيات المشاركة بين العديد من الشركات الأجنبية النفطية المستقلة والشركات الاحتكارية للدول النفطية الشرق أوسطية بصورة خاصة، إن هذا السعر أخذت به وطبقته العديد من البلدان النفطية مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في 1965.

- **سعر الكلفة الضريبية:** هو السعر المعادل الكلفة إنتاج النفط الخام مضاف إلى قيمة ضريبة الدخل والربح بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط الخام، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق، فالبيع بأقل من هذا السعر يعني البيع بالخسارة.

- **السعر الفوري (الآني):** هو سعر الوحدة النفطية المتبادلة أنيا أو فوريا في السوق النفطي الحرة، وهذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بي الأطراف العارضة والمشتريية بصورة آنية.

- **الأسعار وفق الطريقة الإرجاعية:** اتبعت منظمة الأوبك عام 1986م التسعير وفق الطريقة الإرجاعية وبتقتضي هذه الطريقة تسعير النفط الخام استنادا إلى المستويات السائدة لأسعار المنتجات النفطية محسوما

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

منها تكاليف التكرير والشحن مما مثل اتجاهاً مختلفاً للمسار الذي اتبعته الدول المصدرة للنفط منذ أوائل السبعينات حين كانت تعلن عن أسعار نقطها وتحاول موازنة الإستهلاك والإمدادات العالمية من خلال تحديد مستوى انتاجها¹.

الفرع الثاني: آلية تسعير النفط

إن أول ظهور لسعر النفط الخام على نطاق تجاري كان عام (1860) في ولاية بنسلفانيا عند فوهة البئر "well - head" والمتتبع لتاريخ أسعار النفط وتطوراته يرى أن سعر النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة إنما كان يخضع لمصالح الشركات النفطية، لذلك إنصف سوق النفط باحتكار القلة، ويمكن تقسيم مراحل تطور تسعير النفط إلى عدة مراحل كالآتي²:

أولاً: التسعير في ظل مرحلة احتكار الشقيقات السبع: في عام (1880) بدأت الصناعة النفطية بالتوسع في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال شركة ستاندرد اويل اوف نيوجيرسي إذ كانت أول شركة تحدد الأسعار عن طريق إعلانها رسمياً عند آبار الإنتاج، ومع تطور الإنتاج إلى خارج الولايات المتحدة الأمريكية أصبحت عملية الإعلان عن الأسعار تتم في موانئ التصدير، وقد تميزت الأسعار خلال هذه الفترة بالثبات والاستقرار والاعتماد على النفط الأمريكي، ومع اكتشاف النفط في مناطق أخرى من الولايات المتحدة الأمريكية وظهور شركات نفطية منافسة أدى ذلك إلى أن تقوم كل شركة بإعلان الأسعار

¹. أحمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم العربية السعودية، ص 172.

². تهناني عبد العزيز صدقة القرى، أثر تذبذب أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من الأردن والسعودية للفترة الزمنية (1970-2015)، الرسالة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، الجامعة الاردنية، الأردن، 2017، ص 22، 23.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الخاصة بها وهذا ما أدى إلى لجوء هذه الشركات إلى التفاوض فيما بينها لتوحيد الأسعار وضمان المصالح وهذا ما سمي بنظام الأسعار المعلنة.

أدى اكتشاف النفط في ولاية تكساس في نهاية عام 1900 إلى بروز شركات نفطية جديدة ومنافسة لشركة (Standard Oil) وكان من أهم هذه الشركات شركة نفط الخليج (Gulf Oil Company) وشركة تكساس (Texaco Company)، قامت هاتين الشركتين بإنتاج النفط بكميات كبيرة وبالتالي حددت أسعاراً جديدة له، مما أرغم شركة (Standard Oil) على الاتفاق مع كلتا الشركتين لتوحيد الأسعار مما أدى إلى بروز سعر جديد يعتمد على المتوسط العام للأسعار هذه الشركات الثلاث.

في العام 1927 ظهر ما يُسمى (كارتل الشقيقات السبع) إذ تم الاتفاق من خلاله على العديد من المبادئ التي تخص صناعة النفط العالمية، وغطى هذا الاتفاق العالم أجمع باستثناء الدول الاشتراكية ودول الاتحاد السوفييتي، وتركز هذا الاتفاق في مجال تسعير مختلف أنواع النفط الخام وتقسيم الأسواق لصالح الشركات وحكوماتها الأم.

أسفر ذلك عن ولادة تسعير جديد أساسه (قاعدة تسعيرية موحدة) يُحدد بموجبها سعر النفط في أي منطقة نفطية بالعالم، وعُرف هذا النظام باسم نظام نقطة الأساس الأحادية (The Basing -Point System) أو نظام الخليج زائد (Gulf - Plus) يتم تسعير النفط الخام المنتج في أي نقطة بالعالم كما لو أنه منتجاً في منطقة خليج المكسيك، ويقوم هذا النظام على مبدأ تساوي أسعار النفط الخام عالمياً في موانئ التسليم (CIF).

استمر نظام نقطة الأساس الأحادية وكان مقبولاً لدى كافة الأطراف، من خلال هذا النظام حققت الشركات النفطية أرباحاً كبيرة جداً وذلك من خلال ربط أسعار أنواع النفط غير الأمريكية وخصوصاً نفط الشرق الأوسط الذي يتميز بانخفاض تكاليف استخراجها بالسعر المعلن في خليج المكسيك وهذا يعني أن كثيراً من

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الأطراف تحملت تكاليف نقل وتأمين وهمية على أساس الأسعار المعلنة (CIF) من خليج المكسيك إلى المناطق المستوردة للنفط.

لكن في عام 1943 احتجت البحريتين الأمريكية والبريطانية خلال الحرب العالمية الثانية على الفروقات في الأسعار الناتجة عن هذه التكاليف الوهمية مما دفع إلى الإعتماد على نقط الشرق الأوسط والخليج العربي. هذه العوامل أدت إلى دفع الشركات الاحتكارية إلى الاعتراف بمنطقة الخليج العربي كنقطة أساس ثانية لتسعير البترول الخام في نهاية عام (1944)، إذ حُدد السعر المعلن (FOB) للخام في ميناء عبدان في إيران وكان نفس السعر المعلن في خليج المكسيك وبعد ذلك في رأس تنورة بالسعودية، وبالتالي أصبح هناك نقطتان أساس لأسعار النفط هما الخليج العربي وخليج المكسيك إذ بدأ تطبيق نظام نقطة الأساس المزدوجة في عام (1945). بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من آثار ومع مطلع عام (1947) ظهرت على الساحل الشرقي للولايات المتحدة الأمريكية موجة استيراد للنفط، وبالتالي تحولت الولايات المتحدة الأمريكية من مصدر للنفط إلى مستورد له.

نتيجة لذلك تم تغيير قاعدة التسعير (نقطة الأساس المزدوجة) إلى قاعدة تسعير أخرى مستندة إلى نظام نقطة الأساس الأحادية، إذ أصبحت منطقة التعادل الأسعار سوق خليج المكسيك ونقطة منطقة الخليج العربي في منطقة غرب إنجلترا في ميناء (ساوثهمبتن)، أي أن ثمن النفط المدفوع من المشتري الأوروبي للنفط العربي على سبيل المثال يكون سعر النفط (FOB) مضافا إليه أجور النقل من الخليج العربي وحتى ميناء ساوثهمبتن.

ثانيا: التسعير في ظل سيطرة شركات النفط الوطنية ومنظمة الأوبك:

تميزت هذه المرحلة أنها كانت البداية الفعلية للانحسار التدريجي في قوة ونفوذ الشقيقات السبع، مع تناقص تأثيرها على صناعة النفط العالمية وخاصة في المناطق النفطية الرئيسية في العالم والمتمثلة بنقطة

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، مما أدى إلى تناقص تأثيرها على السوق النفطية العالمية وعلى أسعار النفط إذ سجلت الفترة الممتدة بين نهاية عقد الأربعينات و بداية عقد الخمسينات من القرن الماضي مرحلة تزايد الوعي بين شعوب البلدان النفطية من أجل حماية ثرواتها النفطية الناضبة من استغلال الشركات النفطية الكبرى في شهر آب من عام (1960) قامت شركات النفط الاحتكارية بإجراء تخفيضات منفردة على أسعار نفط الخليج العربي، إذ تعارض هذا مع جملة القرارات الصادرة عن المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاهرة نيسان (1959) والتي كان من أهمها القرار الذي يقضي بضرورة التشاور مع الحكومات العربية المعنية قبل إجراء أي تعديل في هيكل الأسعار المعلنة، وعجل هذا التخفيض باتخاذ حكومات البلدان المعنية موقفاً موحداً أسفر عن تأسيس منظمة البلدان المنتجة و المصدرة للنفط (Organization of Petroleum Exporting Countries - OPEC) بالتحديد في 14 ايلول من عام (1960)، وكان الهدف المعلن لهذه المنظمة منع انخفاض أسعار خامات بلدانها والمحافظة على استقرار أسعارها في الأسواق العالمية.

يمكن لنا القول في هذا السياق بأن السبعينات كانت تحول في موازين القوى، إذ عرفت هذه المرحلة تصحيحاً هيكلياً لأسعار النفط سواء من طرف منظمة الأوبك أو من طرف الدول العربية، فارتفعت أسعار النفط في الخليج العربي بناءً على عدة اتفاقيات منها اتفاقية طرابلس الأولى في شهر كانون أول من عام (1970) والتي أعقبتها اتفاقية طهران والتي عُقدت بين دول الخليج النفطية والشركات العاملة على أراضيها إذ تقرر بموجبها إجراء زيادة فورية في سعر نفط الخليج العربي بنحو (0.35 دولار / برميل) وزيادة سنوية لمدة خمس سنوات بمقدار (0.5 دولار / برميل) وزيادة بنسبة (2.5%) سنوياً وذلك للتعويض عن انخفاض القدرة الشرائية للعوائد النفطية للبلدان المعنية وذلك بسبب التضخم وانخفاض قيمة الدولار الأمريكي هذا بالإضافة إلى

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

اتفاقية جينيف في كانون أول من عام (1972) والتي نصت على وجوب مراعاة تغير سعر الصرف للدولار الأمريكي في عملية تسعير النفط.

الفرع الثالث: العوامل المؤثرة على أسعار النفط

ترتبط أسعار النفط عادة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي، وهذا راجع لكون النفط سلعة إستراتيجية تحكمها أبعاد اقتصادية وسياسية وأمنية، بحيث تؤثر هذه السلعة على مختلف الأطراف في سوق النفط، ولذلك تعد أسعار البترول أكثر تقلبا، ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب والمتغيرات التي تؤثر في سعرها، والتي نوجزها فيما يلي:

أولاً: العرض العالمي للنفط

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة البترولية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محددة، والعرض البترولي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد، ويتسم العرض بالمرونة القليلة على المدى القصير، إلا انه قد يكون أكثر مرونة في المدى البعيد¹.

هناك عوامل مختلفة يتأثر بها العرض النفطي تؤثر على المعروض النفطي بزيادة أو نقصانا وهذه

العوامل هي²:

¹. هاشم علوان حسين عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992، ص 311

². Omed Abdulrahman Jameel, **The Impact of Global Oil Price Fluctuations On Economic Growth In Iraq For The Period 2004-2020**, Master's Thesis, Nicosia, 2021, p 14-15

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

1_ السياسة النفطية أو سياسة الإنتاج: أن لهذا العامل تأثير كبير على عرض السلعة النفطية، ويتمثل في السياسة النفطية أو سياسة الإنتاج مجموعة من الإجراءات التي يتخذها طرف معين في طريقة استغلال النفط اثناء التحكم في هذا الأخير بشكل عام وفي عرضه على وجه الخصوص.

2_ الطلب على النفط: يعد الطلب على النفط أحد المحددات الرئيسية للعرض التقطي، بناء على فكرة أن الطلب يخلق العرض، فعند ملاحظة أحد المنتجين أن الزيادة في الطلب على النفط ناتجة عن عوامل معينة، فهذا يشجعه على زيادة عرض النفط في السوق وزيادة الاستثمارات في صناعة النفط من ثم زيادة الإنتاج ولكن إذا كان هناك نقص في الطلب فهذا يؤدي إلى تقليل عرض كميات النفط.

3_ الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعد الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا مهما في التأثير على العرض النفط العالمي، لذلك كلما زادت الاحتياطات المؤكدة زاد الاعتقاد بأن هناك فرصة لزيادة الإنتاج، إما عن طريق زيادة إنتاجية الآبار القديمة، إما بحفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثاً أو بزيادة الطاقة الإنتاجية.

4_ سعر النفط: تقول النظريات الاقتصادية أن هناك علاقة عكسية لعلاقة العرض بالسعر في أي سوق فكلما زادت عرض السلعة تنخفض الاسعار والعكس الصحيح، عندما ترتفع أسعار النفط تسعى الدول المنتجة للنفط إلى زيادة إنتاجها المصدر وهذا لغرض الحصول على دخل إضافي لتغطية احتياجاتها الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص إذا كانت هذه الدول تعتمد بشكل أساسي في دخلها من عائدات النفط أما إذا كانت الدول الصناعية تهدف إلى زيادة إنتاجها من أجل تقليل وارداتها النفطية بالإضافة إلى التأثير على الأسعار لتقليلها كما تفعل إنجلترا في بحر الشمال، وإذا كانت الأسعار منخفضة يسعى المنتجون إلى خفضها إمداداتهم، خاصة إذا وصلت إلى مستويات لا تتناسب مع تكلفة استخراج النفط، إنه نفس الشيء الذي فعلته منظمة أوبك في الثمانينيات، عندما انخفضت أسعار النفط إلى مستويات منخفضة.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

5_ المصادر البديلة للنفط وأسعارها: تلعب أسعار بدائل النفط دورا مهما في العرض والنقط حيث يساهم انخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة في التأثير على الطلب على النفط وبالتالي ينخفض العرض عندما ينخفض السعر الطلب الناتج في الأصل انخفاض أسعار السلع البديلة.

ثانيا: الطلب العالمي للنفط

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية كالبنزين لتحريك السيارات أو الكيروسين كالنفط الأبيض للإضاءة و التدفئة.. الخ، أو الأغراض إنتاجية كالمنتجات النفطية المستخدمة في الصناعة البتروكيمياوية.¹

حيث أن هناك العديد من العوامل المؤثرة على الطلب العالمي على النفط الخام، وذلك لتحديد الطلب على النفط الخام حسب حاجة الدول المستهلكة له، منها ما يعتبر أساسيا والبعض الآخر يعتبر ثانويا وهي:

1_ **مستوى النمو الاقتصادي:** يعتبر النفط والطاقة بصفة عامة عنصر رئيسي ضمن مراحل عملية الإنتاج، إذ أن التقدم الاقتصادي الحاصل حاليا مرتبط أساسا باستعمال الطاقة التي تعد مؤشر على مستوى التنمية والنمو الاقتصادي في مختلف دول العالم، كما أن ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي وتوسع حجم النشاط الاقتصادي يؤدي حتما على ارتفاع الطلب العالمي على البترول وبالتالي ارتفاع السعر وفي المقابل فإن انخفاض أو تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي يؤدي إلى انخفاض الطلب العالمي وبالتالي انخفاض سعر النفط، أي هناك علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والطلب على البترول.²

¹. محمد أجمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 147.

². وصاف سعيدي وبنونة فاتح، سياسة أمن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 7_8 أفريل، 2008، ص 60.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

2_ **سعر النفط الخام:** السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النقطي وبصورة عامة حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو توسع الطلب وعكسه يكون تماما، ويمكن الإشارة إلى أن النفط سلعة طلبها يعتبر عدم المرونة في الأجل القصير وكبير المرونة في الأجل الطويل حيث أن تغير الأسعار لا يحدث تأثير كبير على الطلب من النفط في الأجل القصير، أما إذا استمر التغير لفترة طويلة فإن الاستجابة تكون كبيرة في الأجل الطويل¹.

3_ **السعر النسبي للطاقات المنافسة:** تؤثر الأسعار النسبية للطاقات البديلة عن طريق الإحلال الهامشي، فعندما ينخفض السعر النسبي لوقود معين تميل حصته النسبية في مزيج الوقود إلى الارتفاع، فالمستهلك يقبل على النفط أمام باقي السلع الأخرى المنافسة لانخفاض سعره، و لقد حفز ارتفاع السعر خلال فترة السبعينيات الدول الصناعية المستهلكة للنفط على البحث على بديل مناسب له ليحل محله أو يشاركه الأهمية النسبية ضمن مصادر الطاقة المختلفة - إلا أن هذه الجهود قد باءت بالفشل النسبي حيث لم تفلح في الحصول على بديل كامل للنفط على الرغم من قدرتها على إيجاد شبه بدائل مختلفة كالفحم وغيره².

4_ **النمو السكاني ومتوسط دخل الأفراد:** النمو السكاني محدد هام وأساسي في الطلب النفطي، وهذا ما سعت النظريات الاقتصادية إلى توضيحه، والتي أكدت وجود علاقة إيجابية وقوية بين الطلب على السلع والمنتجات النفطية وزيادة النمو السكاني، يلعب متوسط دخل الفرد أيضا دورا أساسيا في تحديد وتقدير الطلب

¹ محمد أجمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، مرجع سابق، ص 153.

² د. د. علة مراد، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة: (2000 - 2014)، مرجع سابق ذكره، ص 203.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

على النفط فمع زيادة الدخل سيزداد الطلب على المنتجات إذ يتوقف الأفراد بمحاولة تلبية احتياجاتهم الأساسية من أجل تلبية احتياجاتهم الفاخرة (الكمالية)، والتي ستصبح ضرورية مع زيادة معدلات الدخل¹.

5_ الظروف الجيوسياسية والمناخية: تؤدي الاضطرابات السياسية في الدول المنتجة للبتترول إلى ارتفاع الأسعار من خلال انخفاض العرض، كما تؤدي الكوارث الطبيعية إلى آثار سلبية على المنشآت البترولية، مما يؤثر على عرض البترول الأمر الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار².

6_ سعر صرف الدولار الأمريكي: يتم تسعير البترول الخام في الأسواق العالمية بالدولار الأمريكي نظرا لقوة الدولار واستقراره، ونظرا لهذا الارتباط الوثيق بين سعر الدولار وسعر البترول، لذا فإن جميع المبادلات البترولية تجري بعملة الدولار وأي انخفاض أو ارتفاع الدولار سيؤثر سلبا أو إيجابا على اقتصاديات الدول المنتجة، فعندما تنخفض قيمة الدولار ترتفع أسعار البترول بالدولار، وبالتالي فإن ارتفاع أو انخفاض سعر الصرف يؤثر على سعر البترول الخام³.

6_ المضاربة على البترول: من الظواهر الحديثة هو استخدام البترول في سوق المضاربة والتي يعتمد المضاربون فيها على توقعاتهم المستقبلية للمتغيرات السياسية والاقتصادية والمناخية، بحيث يلعب المضاربون دورا في تدهور أسعار البترول كون المضاربون يتشابه سلوكهم مع المستهلكين للبتترول مع اختلاف هدفهم الربحي من جراء الفرق بين سعري البيع والشراء، فعندما تشير توقعات المضاربون باحتمالية ارتفاع الأسعار

¹ . Omed Abdulrahman Jameel, **The Impact of Global Oil Price Fluctuations On Economic Growth In Iraq For The Period 2004-2020**, Op Cit, p 14-15

² . عماد عزازي، نمذجة تقلبات أسعار نفط البرنت باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات التباين للفترة جانفي 1990-جويلية 2019، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2020، ص 97.

³ . علي اسماعيل عبد المجيد، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مجلة أهل البيت، العراق، المجلد 01، العدد 25، 2019، ص 327.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

مستقبلا يزداد طلبهم على شراء البترول وهذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار أكثر وبالعكس في حالة توقعهم بانخفاض الأسعار يزداد طلبهم على بيع البترول خوفا من استمرار انخفاض الأسعار مستقبلا فتنخفض الاسعار بصورة أكبر وبالتالي حدوث تقلبات وتدهور الأسعار¹.

المطلب الثالث: تطور أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

شهدت أسعار النفط في الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022 تقلبات كبيرة، متأثرة بعوامل متعددة تشمل التطورات الاقتصادية العالمية، الأحداث الجيوسياسية، والتغيرات في العرض والطلب، ما أثر بشكل مباشر على السياسات الاقتصادية والمالية في البلاد.

الجدول رقم (01_02): يوضح متوسط أسعار النفط الخام خلال الفترة (2000-2022) (دولار للبرميل).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
متوسط سعر النفط الخام	28.5	24.8	25.2	29.0	38.7	54.6	65.7	74.8	99.9	62.2	80.2	112.9
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	
متوسط سعر النفط الخام	111.0	109.5	100.2	53.1	45	54.1	71.3	64.44	42.08	72.75	103.65	

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي الجزائري: 2003، 2007، 2013، 2018،

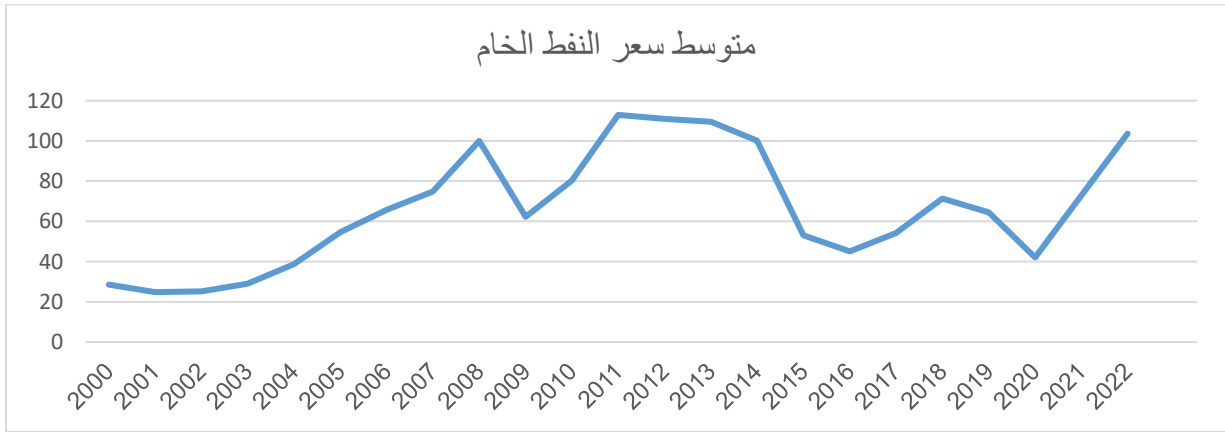
2022

¹ . بشير دوهان حمزة ومحمد ناجي محمد، الانضباط المالي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 2003-2020، مجلة وارث العلمية، العراق، المجلد 04، العدد 12، 2022، ص 270.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

في العقدين الأخيرين، شهدت أسعار النفط الخام تقلبات كبيرة تأثرت بالعوامل الاقتصادية والسياسية العالمية، وكانت أدنى قيمة لمتوسط سعر النفط الخام في هذه الفترة في عام 2020، حيث بلغ 42.08 دولارًا للبرميل، وهو ما يعكس تأثيرات جائحة كوفيد-19 التي أدت إلى انخفاض الطلب على النفط وتراجع الأسعار بشكل كبير، وعلى النقيض من ذلك، كانت أعلى قيمة لمتوسط سعر النفط الخام في عام 2011، حيث وصلت إلى 112.9 دولارًا للبرميل، مدفوعة بالتوترات الجيوسياسية والطلب المتزايد على الطاقة، هذه التقلبات تبرز أهمية النفط في الاقتصاد العالمي وحساسيته للأحداث العالمية.

الشكل رقم (01_02): تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01_02)

شهدت أسعار النفط في فترة (2000-2022) مجموعة من التقلبات الحادة، بدأت بارتفاع في عام 2000 إلى 28.5 دولارًا للبرميل، لكنه لم يستمر طويلاً بسبب الركود الذي تبع أحداث سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة، وأثرها على الاقتصاد العالمي بشكل عام، بسبب هذه الأحداث، تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الولايات المتحدة بنسبة 0.4%، وانعكس ذلك على العديد من الدول الأخرى أيضاً، بعدها شهدت الأسعار ارتفاعاً فوراً بسبب عمليات المضاربة التي جرت عقب هذه الأحداث، حيث بلغ متوسط سعر البرميل في عام 2004

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

حوالي 38.7 دولار، أسباب هذا الارتفاع متعددة، ومن بينها النمو الاقتصادي الهائل الذي شهدته بعض الدول الصناعية الناشئة مثل الصين والهند، كانت هذه الدول تنمو بوتيرة سريعة في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين، وكان لتلك النمو وتأثير العولمة وتحرير التجارة دور كبير في زيادة الطلب على النفط من قبل الحكومات والشركات والمستهلكين، كانت الدورة الاقتصادية العالمية في مرحلة من التوسع، مما أدى إلى استمرار الطلب العالمي رغم عدم القدرة على تلبية الطلب بمستوى العرض اللازم، وإلى جانب ذلك، تسببت الاضطرابات السياسية والاقتصادية، مثل الحرب في العراق والولايات المتحدة والاضطرابات العرقية والقبلية في نيجيريا، في زيادة التوترات وعدم الاستقرار في سوق النفط.

استمر ارتفاع أسعار النفط حتى منتصف عام 2008، حيث وصل سعر البرميل إلى 145 دولارًا أمريكيًا، وهو أعلى سعر تم تسجيله منذ اكتشاف النفط، وأظهرت الأرقام في فترة الطفرة عام 2004 أن العالم شهد أقوى نمو في استهلاك الطاقة منذ 20 عامًا، حيث بلغ الاستهلاك العالمي للنفط حوالي 2.5 مليون برميل يوميًا، بنسبة زيادة تقدر بحوالي 3.4٪، كان من بين هذه الزيادة نسبة 0.6 مليون برميل يوميًا التي استحوذت عليها الصين وحدها، وفي عامي 2005 و2006، تجاوز إنتاج النفط الخام العالمي 80 مليون برميل يوميًا.

اعتبارًا من الربع الثاني من عام 2008، شهدت أسعار النفط انخفاضًا حادًا نتيجة ظهور الأزمة المالية العالمية وتفاقم حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، وصل متوسط سعر النفط الخام في عام 2009 إلى 62.2 دولارًا للبرميل، بعد أن كانت تسجل 99.9 دولارًا للبرميل في عام 2008، هذا الانخفاض الحاد في أسعار النفط كان نتيجة تداعيات الأزمة، التي أدت إلى أسوأ ركود اقتصادي عاشته البشرية منذ ثلاثينيات القرن الماضي، وانعكس هذا الركود على سوق النفط بتراجع الطلب وتراكم المخزون النفطي العالمي.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

شهدت أسعار النفط انتعاشًا نسبيًا في بداية عام 2010، وهذا الانتعاش يمكن مقارنته بالوضع الاقتصادي العالمي خلال الفترة السابقة، تأثرت أسعار النفط بأحداث الربيع العربي التي وقعت في عام 2011، حيث قفز سعر البرميل من 80.2 دولار في عام 2010 إلى 112.9 دولار في عام 2011، يعزى هذا الارتفاع إلى الأحداث في ليبيا عام 2011، حيث أدت الأزمة الليبية إلى زيادة في أسعار النفط بمقدار 3 دولارات إلى 13 دولارًا للبرميل، وكذلك التوترات في إيران عام 2012 التي سببت زيادة تتراوح بين دولار واحد و9 دولارات، لم يدم هذا الانتعاش طويلاً، حيث شهدت أسعار النفط انخفاضًا حادًا في منتصف عام 2014، حيث وصلت إلى 53.1 دولار للبرميل في عام 2015 بعدما كان متوسطها 100.2 دولار للبرميل في عام 2014، وهذا يُعتبر أدنى مستوى خلال الفترة من 2005 إلى 2015، واستمرت حتى عام 2017 عند 54.1 دولار للبرميل. لكن سرعان ما ارتفع سعر النفط الخام في عام 2018 ليصل إلى مستوى 71.3 دولار للبرميل.

أدى فيروس كوفيد-19 وتدابير إغلاق الاقتصادات إلى انخفاض فوري في أسعار النفط إلى حوالي 20 دولارًا للبرميل، بعدما كانت تتراوح بين 60 و70 دولارًا للبرميل حتى نهاية عام 2019، وكانت على مستوى 71.3 دولارًا للبرميل في عام 2018، في عام 2020 بلغ متوسط سعر النفط الخام 41 دولارًا للبرميل، حيث انخفض سعر البرميل في أبريل 2020 إلى 17 دولارًا، وهو أدنى مستوى له منذ سنوات طويلة، في عام 2021 شهدت أسعار النفط تعافيًا ملحوظًا إلى 72.75 دولارًا للبرميل مع عودة النشاط الاقتصادي العالمي بعد الجائحة، واستمرار التوترات الجيوسياسية، خاصة الأزمة الأوكرانية واستمر هذا التعافي في عام 2022، حيث بلغ متوسط سعر النفط 103.65 دولارًا للبرميل، مما يعكس تحسنًا وزيادة في الطلب.

يمكن القول إن أسعار النفط تعكس التفاعل المعقد بين العوامل الاقتصادية والسياسية والجيوسياسية، وتؤكد على أهمية النفط كمورد حيوي يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد العالمي، النمو الاقتصادي العالمي يزيد

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الطلب على النفط، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في فترات التوسع وانخفاضها في فترات الركود، و تؤثر التوترات الجيوسياسية مثل الصراعات في الشرق الأوسط والازمة الاوكرانية على إمدادات النفط، مما يسبب تقلبات حادة في الأسعار، قرارات منظمة أوبك والدول المنتجة الأخرى بشأن مستويات الإنتاج تلعب دورًا حاسمًا في استقرار أو اضطراب السوق، الأزمات المالية والصحية العالمية، مثل الأزمة المالية في 2008 وجائحة كوفيد-19، تبرز هشاشة سوق النفط أمام الأحداث الكبرى، مجمل هذه العوامل يوضح أن النفط يظل عنصرًا أساسيًا في الاقتصاد العالمي، يؤثر على تكلفة الإنتاج والنقل والطاقة.

المبحث الثاني: مؤشرات الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000_2022)

تعتمد الجزائر بشكل كبير على عائدات النفط حيث تمثل أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات، هذه الإيرادات تُستخدم لتمويل الإنفاق العام، منذ بداية الألفية الثالثة وحتى عام 2022، شهدت أسعار النفط العالمية تقلبات حادة نتيجة لعوامل متعددة، وفي محاولة لمواجهة تقلبات أسعار النفط وتوفير استقرار مالي أكبر، أنشأت الجزائر صندوق ضبط الإيرادات في عام 2000، يهدف هذا الصندوق إلى تجميع الفوائض المالية من عائدات النفط لاستخدامها في توفير نوع من الاستقرار في مواجهة التقلبات الحادة في أسواق النفط.

المطلب الأول: مؤشر الإيرادات العامة

خلال الفترة من 2000 إلى 2022، شهدت الإيرادات العامة في الجزائر تقلبات كبيرة نتيجة لتغيرات أسعار النفط، ويعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسواق العالمية وتقلبات أسعار النفط، هذه الاعتمادية الشديدة على النفط أثرت بشكل ملحوظ على الاستقرار الاقتصادي، خاصة خلال الأزمات مثل الأزمة المالية العالمية في 2008 وانهايار أسعار النفط في 2014 وجائحة كورونا في 2020.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الفرع الاول: تطور هيكل الإيرادات العامة

شهد هيكل الإيرادات العامة في الجزائر تطوراً كبيراً نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية، مع تحول الحكومة نحو تنويع مصادر الإيرادات لتقليل الاعتماد على النفط، ويعكس الجدول المتعلق بالإيرادات العامة هذا التحول من خلال زيادة الضرائب غير المباشرة وتطوير الإيرادات غير النفطية:

جدول رقم (02_02): هيكل الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022) (مليار دينار)

السنة	إيرادات نظامية هبات وتبرعات	إيرادات إستثنائية	إيرادات العادية	إيرادات الجبائية	الإيرادات العادية	الجبائية البترولية (قيمة مقدرة)	الإيرادات العامة	معدل نمو إيرادات العامة %
2000	0.00	40.02	15.41	349.50	404.92	720.00	1,124.92	/
2001	0.00	107.19	43.71	398.24	549.14	840.60	1,389.74	24
2002	0.00	102.75	74.64	482.90	660.28	916.40	1,576.68	13
2003	0.00	107.28	57.29	524.93	689.49	836.06	1,525.55	-3
2004	0.00	121.66	42.13	580.41	744.20	862.20	1,606.40	5
2005	0.00	139.44	35.08	640.47	814.99	899.00	1,713.99	7
2006	0.00	160.61	44.43	720.88	925.93	916.00	1,841.93	7
2007	0.00	133.93	75.37	766.75	976.05	973.00	1,949.05	6
2008	0.00	107.86	113.90	965.29	1,187.05	1,715.40	2,902.45	49
2009	0.06	134.11	67.58	1,146.61	1,348.36	1,927.00	3,275.36	13
2010	0.08	210.53	64.39	1,297.94	1,572.94	1,501.70	3,074.64	-6
2011	0.02	354.39	78.91	1,527.09	1,960.41	1,529.40	3,489.81	14
2012	0.06	298.48	77.88	1,908.58	2,284.99	1,519.04	3,804.03	9
2013	0.02	164.68	83.70	2,031.02	2,279.42	1,615.90	3,895.32	2

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

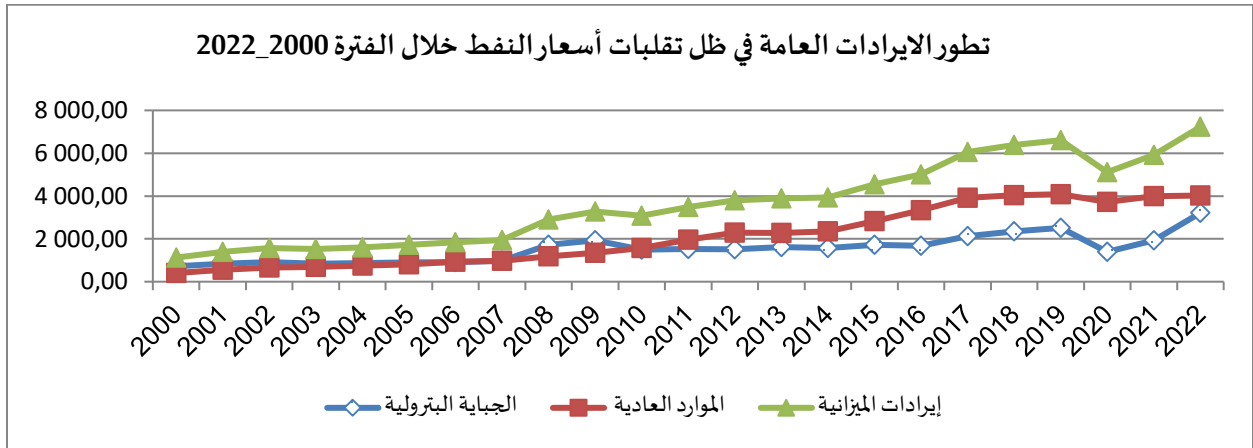
1	3,927.75	1,577.73	2,350.02	2,091.46	75.98	182.46	0.12	2014
16	4,552.54	1,722.94	2,829.60	2,354.65	247.48	227.41	0.06	2015
10	5,011.58	1,682.55	3,329.03	2,482.21	177.22	669.57	0.03	2016
21	6,047.89	2,126.99	3,920.90	2,630.00	270.83	1,020.03	0.04	2017
6	6,389.47	2,349.69	4,039.78	2,711.76	188.51	1,139.45	0.05	2018
3	6,601.58	2,518.49	4,083.09	2,843.47	203.73	1,035.87	0.02	2019
-23	5,114.09	1,394.71	3,719.38	2,625.17	178.42	915.77	0.03	2020
16	5,915.43	1,927.05	3,988.38	2,762.03	208.34	1,011.54	6.47	2021
22	7,228.38	3,211.92	4,016.46	2,987.96	273.98	754.50	0.01	2022

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات 2023.

يعكس الجدول (02_02) بوضوح مدى اعتماد الجزائر على إيرادات النفط وتأثير تقلبات أسعار النفط

العالمية على الاقتصاد الجزائري، وتتطلب الأحداث العالمية والمحلية، مثل الأزمات المالية والجائحات، استجابات حكومية قوية وإصلاحات اقتصادية مستدامة للتعامل مع التحديات الاقتصادية.

الشكل رقم (02_02): تطور الإيرادات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(02_02)

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

يعكس هذا المنحنى الأداء الاقتصادي والتغيرات في مصادر الإيرادات المختلفة على مدار الفترة 2000

إلى 2022، هنا تفسير مفصل للاتجاهات الرئيسية في المنحنى:

- **الفترة الأولى (2000_2004):** في هذه الفترة، شهدت الجزائر تعافيًا اقتصاديًا ملحوظًا بعد سنوات من الأزمات، مدعومة بارتفاع أسعار النفط العالمية. في عام 2000، بلغت الإيرادات العامة 1,124.92 مليار دينار جزائري، حيث كانت الإيرادات العادية تُشكل 349.5 مليار دينار جزائري، فيما بلغت الجباية البترولية 720 مليار دينار جزائري. في السنوات التالية، ارتفعت الإيرادات العامة بشكل ملحوظ، مدعومة بزيادة ملحوظة في الإيرادات البترولية، حيث وصل مجموع الإيرادات في 2004 إلى 1,606.4 مليار دينار جزائري، مع بلوغ الإيرادات العادية 580.41 مليار دينار جزائري، والجباية البترولية 862.2 مليار دينار جزائري. كان الاستقرار السياسي وإعادة بناء الاقتصاد الوطني من العوامل الرئيسية التي دعمت هذا النمو، فيما كانت أسعار النفط المستقرة نسبيًا تحفز النمو الاقتصادي.

- **الفترة الثانية (2005_2009):** شهدت هذه الفترة ارتفاعًا ملحوظًا في الإيرادات العامة، بفضل استمرار ارتفاع أسعار النفط العالمية. في عام 2005، بلغت الإيرادات العامة 1,713.99 مليار دينار جزائري، مع تسجيل الجباية البترولية 899 مليار دينار جزائري، والإيرادات العادية 640.47 مليار دينار جزائري. تواصل النمو في السنوات التالية، حيث بلغت الإيرادات العامة في 2008 ذروتها عند 2,902.45 مليار دينار جزائري، مع الإيرادات البترولية التي وصلت إلى 1,715.4 مليار دينار جزائري، والإيرادات العادية 965.29 مليار دينار جزائري. ساهمت الأسعار المرتفعة للنفط والتوسع في الاستثمارات الحكومية في تعزيز النمو الاقتصادي، في حين كانت البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة من الأولويات الحكومية.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

- **الفترة الثالثة (2010_2014):** تميزت هذه الفترة بتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي وتأثيره على أسعار النفط، مما أدى إلى تقلبات في الإيرادات العامة، وفي عام 2010 بلغت الإيرادات العامة 3,074.64 مليار دينار جزائري، مع الجباية البترولية التي وصلت إلى 1,501.7 مليار دينار جزائري، والإيرادات العادية 1,297.94 مليار دينار جزائري. شهدت السنوات التالية تحديات كبيرة، حيث تراجعت أسعار النفط عالمياً، مما أثر على الإيرادات البترولية. في عام 2014، بلغت الإيرادات العامة 3,927.75 مليار دينار جزائري، مع الإيرادات البترولية 1,577.73 مليار دينار جزائري، والإيرادات العادية 2,091.46 مليار دينار جزائري، كانت الجهود الداخلية لتنويع الاقتصاد والتحسينات في بيئة الأعمال جزءاً من الاستراتيجيات لمواجهة هذا التحدي.

- **الفترة الرابعة (2015_2019):** في هذه الفترة، تميزت الجزائر بزيادة تدريجية في الإيرادات العامة، مدفوعة بتحسين أسعار النفط نسبياً، بالرغم من التحديات الاقتصادية العالمية، في عام 2015، بلغت الإيرادات العامة 4,552.54 مليار دينار جزائري، مع الجباية البترولية 1,722.94 مليار دينار جزائري، والإيرادات العادية 2,354.65 مليار دينار جزائري، استمرت الإيرادات العامة في النمو، حيث سجلت 6,047.89 مليار دينار جزائري في 2017، مع الجباية البترولية التي بلغت 2,126.99 مليار دينار جزائري، والإيرادات العادية 2,630 مليار دينار جزائري. وقد كانت السياسات الحكومية لتعزيز التنمية الاقتصادية والتحسينات في البيئة الاقتصادية من العوامل المؤثرة في هذا النمو، إضافة إلى الاستقرار النسبي في أسعار النفط العالمية.

- **الفترة الخامسة (2020_2022):** تعتبر هذه الفترة من أصعب الفترات التي واجهت الاقتصاد الجزائري، حيث تأثرت بشدة بجائحة كوفيد-19 والتقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية، في عام 2020، تراجعت الإيرادات العامة إلى 5,114.09 مليار دينار جزائري، مع الجباية البترولية التي بلغت 1,394.71 مليار دينار جزائري، والإيرادات العادية 2,625.17 مليار دينار جزائري، استمرت التحديات في السنوات التالية، حيث ارتفعت الإيرادات

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

العامة في 2022 إلى 7,228.38 مليار دينار جزائري، مع الجباية البترولية 3,211.92 مليار دينار جزائري، والإيرادات العادية 2,987.96 مليار دينار جزائري، أثر انخفاض أسعار النفط العالمية بشكل كبير على الإيرادات البترولية، مما دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات تقشفية وتعديلات في الموازنة العامة، مع التركيز على دعم القطاعات غير النفطية وتنويع الاقتصاد.

يظهر تحليل البيانات أن الجزائر تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، وأن التقلبات في الأسعار العالمية كان لها تأثير كبير على الاقتصاد الوطني، ومع ذلك استمرت جهود التنويع الاقتصادي وتحسين الإدارة المالية كجزء من الاستراتيجيات الوطنية للتعامل مع هذه التحديات.

الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية من جانب الإيرادات العامة

بناء على التحليل السابق لهيكل الإيرادات العامة في الجزائر يمكن استخلاص عدد من المؤشرات التي تساعد في تقييم مدى استدامة المالية العامة بصورة عامة، واستدامة الإيرادات العامة بصفة خاصة، وذلك على النحو التالي:

- **مؤشر تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة:** يقيس هذا المؤشر مدى تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة ويشير هذا إلى أن الإيرادات العامة للجزائر في المتوسط، تغطي ما يقرب من 92.52% من نفقاتها العامة خلال الفترة من 2000 إلى 2022، وتشير القيمة إلى أن هناك عجز في الموازنة العامة.

- **مؤشر الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات الكلية:** يحسب هذا المؤشر النسبة المئوية للإيرادات غير النفطية من إجمالي الإيرادات ويوضح هذا المؤشر أن الإيرادات غير النفطية في المتوسط، تمثل حوالي 43.93% من إجمالي الإيرادات الجزائرية خلال الفترة من 2000 إلى 2022، وتشمل مصادر الإيرادات غير النفطية الضرائب

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

والرسوم وغيرها من مصادر الدخل غير المرتبطة بالنفط، تشير النسبة المئوية المرتفعة للإيرادات غير النفطية إلى التنوع الاقتصادي نوع ما، مما يقلل الاعتماد على الدخل النفطي.

- مؤشر الإيرادات النفطية الى الإيرادات الكلية: يشير إلى أن عائدات النفط في المتوسط، تساهم بحوالي 56.06% من إجمالي الإيرادات الجزائرية خلال الفترة 2000 إلى 2022، تعتبر عائدات النفط مصدراً مهماً للدخل بالنسبة للجزائر، وهذه النسبة المرتفعة تعني اعتماداً كبيراً على صادرات النفط في الجزائر، ويمكن أن يؤدي الاعتماد الكبير على عائدات النفط إلى مخاطر اقتصادية بسبب التقلبات في أسعاره والطلب عليه.

الجدول (02_03): مؤشرات الاستدامة المالية من جانب الإيرادات العامة

اسم المؤشر	البيان	متوسط الفترة 2000-2022	قيمة المؤشر
مؤشر تغطية الإيرادات العامة للتفقات العامة	الإيرادات	4467.70	% 92.52
	التفقات	4828.81	
مؤشر الإيرادات غير النفطية الى الإيرادات الكلية	الإيرادات غير النفطية	1962.69	%43.93
	الإيرادات الكلية	4467.70	
مؤشر الإيرادات النفطية الى الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	2505.01	%56.06
	الإيرادات الكلية	4467.70	

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Excel وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02_02).

باختصار، تشير البيانات إلى أن المالية العامة للجزائر قد غطت في المتوسط، جزءاً كبيراً من نفقاتها العامة، ومع ذلك تعتمد البلاد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تمثل أكثر من نصف إجمالي إيراداتها، ولتعزيز الاستقرار الاقتصادي وتقليل التعرض لتقلبات أسعار النفط، يجب على الحكومة تنويع مصادر الإيرادات من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية وتنفيذ ممارسات الإدارة المالية السليمة.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

المطلب الثاني: مؤشر النفقات العامة

تلعب النفقات العامة دورًا محوريًا في الاقتصاد الجزائري، ويعزز هذا الدور توسع تدخل الدولة وزيادة نفوذها في الاقتصاد من خلال سياسات الإنفاق، ولكن اعتماد الجزائر شبه الكامل في تمويل نفقاتها العامة على الإيرادات النفطية، جعل تلك النفقات عرضة لتقلبات أسعار النفط، وتحليل مسار هذه النفقات.

الفرع الأول: تطور هيكل النفقات العامة

سنقوم بدراسة العلاقة بين تطور هيكل النفقات العامة وأسعار النفط، كما هو موضح في الجدول:

جدول رقم (02_04): هيكل النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022) (مليار

دينار)

السنة	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	إجمالي النفقات	معدل نمو النفقات	سعر النفط	العوائد النفطية
2000	856.19	321.93	1178.12	/	28.72	1173.24
2001	963.63	357.40	1321.03	12.13%	24.71	964.46
2002	1097.72	452.93	1550.65	17.38%	24.83	942.90
2003	1122.76	567.41	1690.18	9.00%	28.83	1284.97
2004	1251.06	640.71	1891.77	11.93%	38.32	1485.70
2005	1245.13	806.91	2052.04	8.47%	54.58	2267.84
2006	1437.87	1015.14	2453.01	19.54%	65.70	2714.00
2007	1673.93	1434.64	3108.57	26.72%	74.80	2711.85
2008	2217.78	1973.28	4191.05	34.82%	99.90	4003.56
2009	2300.02	1946.31	4246.33	1.32%	62.20	2327.68
2010	2659.08	1807.86	4466.94	5.20%	80.20	2820.01

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

3829.72	112.90	31.04%	5853.57	1974.36	3879.21	2011
4054.35	111.00	20.58%	7058.17	2275.54	4782.63	2012
3678.13	109.5	-14.65%	6024.13	1892.60	4131.54	2013
3388.05	100.2	16.13%	6995.77	2501.44	4494.33	2014
2275.13	53.10	9.44%	7656.33	3039.32	4617.01	2015
1781.10	45.00	-4.69%	7297.49	2711.93	4585.56	2016
2126.99	54.10	-0.20%	7282.63	2605.45	4677.18	2017
2787.11	71.30	6.17%	7732.07	2918.39	4813.68	2018
2518.49	64.40	0.12%	7741.35	2846.11	4895.24	2019
1959.76	42.10	-10.83%	6902.89	1893.54	5009.35	2020
2609.16	72.70	7.72%	7436.08	1956.38	5479.70	2021
5507.68	103.70	33.61%	9935.65	1948.75	7986.91	2022

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات

.2023

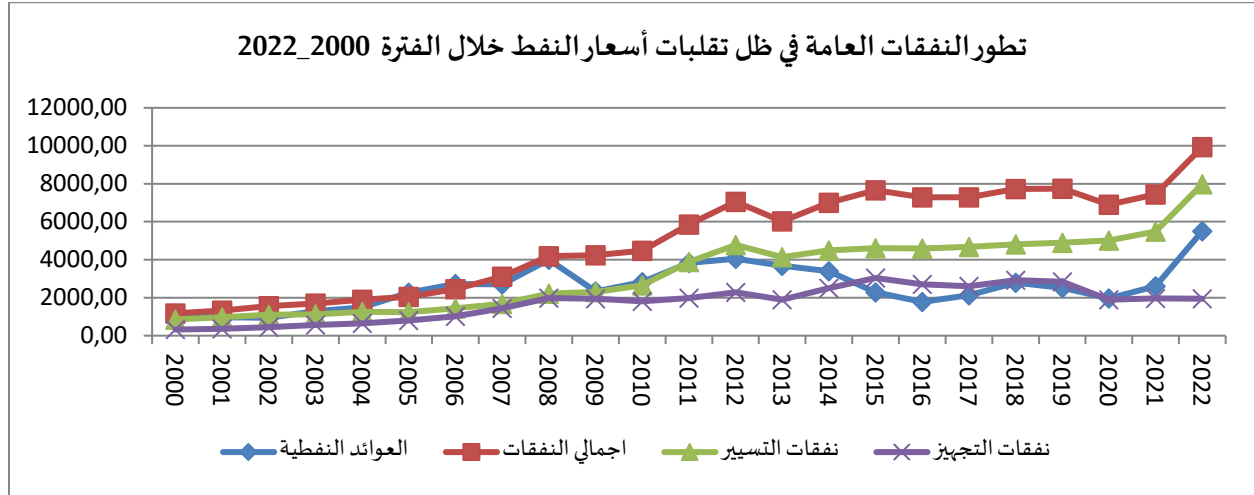
يلاحظ من الجدول أعلاه، أن النفقات العامة في تزايد مستمر خلال الفترة (2000-2022) وهو ما يفسر

بالسياسة الإتفاقية التوسعية المتبعة، ولتوضيح ذلك سندرس معدل تطور النفقات العامة كما يوضحه الشكل

التالي:

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الشكل رقم (02_03): تطور النفقات العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(04_02)

يُلاحظ من الشكل رقم (02_03) أعلاه تفاوت معدل تطور النفقات من سنة لأخرى، حيث يظهر تذبذب واضح في تطور النفقات خلال فترة الدراسة، أحياناً، يصل معدل التطور إلى أقصى قيمة لا تتعدى 35% في سنوات محددة مثل 2008، و2011، لكن مع كل ارتفاع في هذا المعدل، يعقبه انخفاض في السنة التالية، وقد يمتد هذا الانخفاض لسنتين، يمكن أن يكون معدل النمو أيضاً سلبياً، مما يشير إلى تراجع حجم النفقات العامة مقارنة بالسنة السابقة، كما حدث في سنة 2013 عندما بلغ معدل النمو -14.65%، ويرتبط تطور النفقات العامة خلال فترة الدراسة بشكل رئيسي بتطور كل من نفقات التشغيل و نفقات التجهيز، لتوضيح ذلك، سيتم تقسيم فترة الدراسة إلى مجموعة من المراحل التي تزامنت مع محطات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال البرامج التنموية الكبرى:

- الفترة الأولى (2000_2004): ارتفعت النفقات العمومية بمعدل 55.6% في هذه الفترة، وقدر مبلغها 1891.77 مليار دج سنة 2004 مقابل 1178.12 مليار دج سنة 2000، نفقات التشغيل بمعدل نمو 44,5% و 84% بالنسبة لنفقات التجهيز ما يعادل أربعة أضعاف أما مقارنة بسنة 2003 نلاحظ ارتفاع نفقات التشغيل بنسبة 25% من

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

1122.76 مليار دج إلى 1251.06 مليار دج ويفسر ذلك إلى زيادة قوة التحويلات الجارية إلى 557,7 مليار دج ونفقات المستخدمين 382,1 مليار دج، أما نفقات التجهيز تراجعت من 321.93 مليار دج إلى 640.71 مليار دج، أما النمو المسجل للفترة يعود إلى تطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي (2001_2004) الذي خصص له 7.2 مليار دولار، وهذا راجع إلى إرتفاع العوائد النفطية خصوصا خلال السنوات 2002، 2003 و 2004 بسبب إرتفاع أسعار النفط إلى 38.32 دولار للبرميل خلال عام 2004 بعدما كان يسجل 28.72 دولار عام 2000، وقد حققت الجزائر 1173.24 مليار دج من العوائد النفطية في عام 2004.

- **الفترة الثانية (2005_2009):** خلال الفترة من 2005 إلى 2009، شهدت الجزائر تطورا ملحوظا في نفقاتها العامة وصل الى الضعف، حيث بلغت نفقات الموازنة الكلية مستوى 4246.33 مليار دينار في 2009 مقابل 2052.04 مليار دينار في 2005، أي بزيادة تساوي 106.93 % مقابل 55.45 % في 2009 مقارنة مع سنة 2007، بلغ نمو نفقات الميزانية 4191.05 مليار دينار في 2008 مقابل 2453.01 مليار دينار في 2006، في 2009، ساهم الارتفاع في النفقات الجارية في زيادة نفقات الموازنة بنسبة 51.9% بينما ساهمت نفقات رأس المال في ذلك بنسبة 48,1% بالمقابل، نتج الارتفاع في النفقات الكلية خلال الفترة 2005-2009، عن الارتفاع الكبير في التسيير الذي كان متزامنا مع تنفيذ البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، الذي خُصص له حوالي 114 مليار دولار، ويعود هذا الى ارتفاع إيرادات المحروقات من 2267.84 مليار دينار في 2005 إلى 4003.56 مليار دينار في 2008 حيث بلغ سعر البرميل 99.90 ، وتشكل إيرادات المحروقات 66.3% نسبة إلى إيرادات الموازنة الكلية.

- **الفترة الثالثة (2010_2014):** تميزت هذه المرحلة باستمرار ارتفاع النفقات وبنسب جد مرتفعة مقارنة بالمرحلة السابقة حيث بلغت في سنة 2011 نفقات الموازنة الكلية إلى 5853.57 مليار دينار جزائري، بزيادة كبيرة بلغت

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

28.3% مقارنة بالسنة السابقة، هذه الزيادة تعادل أكثر من أربعة أضعاف ونصف الزيادة المتراكمة في العامين السابقين (2009 و2010)، حيث بلغت نفقات الموازنة الكلية 4466.94 مليار دينار سنة 2010، منذ سنة 2010، أصبحت نفقات التسيير المحرك الرئيسي لزيادة النفقات الكلية، بينما استقرت نفقات التجهيز نسبياً، وبلغت نفقات الموازنة الكلية 7058.17 مليار دينار سنة 2012، بزيادة قدرها 20.58 %، ورغم تزايد نفقات التجهيز بنسبة 13.1%، بقيت نفقات التسيير المساهم الأكبر في زيادة النفقات الكلية حيث مثلت 80.3% من الزيادة، وفي سنة 2013 شهدت نفقات الموازنة الكلية انخفاضاً إلى 6024.13 مليار دينار، أي بانخفاض قدره 14.65 %، وفي 2014 تم تسجيل الارتفاع الأقوى 16.13 بنسبة %، تسببت نفقات رأس المال بأكثر من 81 % في هذا الارتفاع، يرجع السبب الرئيسي للزيادة الكبيرة في النفقات العامة خلال هذه الفترة إلى تضخيم المخصصات المرصودة لنفقات التسيير، وذلك لدفع التعويضات المالية الناتجة عن الزيادة في الأجور والتي تم تسديدها بأثر رجعي، بالإضافة إلى ذلك، شهدت اعتمادات نفقات التجهيز ارتفاعاً كبيراً لتنفيذ برنامج توطيد النمو الاقتصادي، هذا رغم التذبذبات في أسعار النفط حيث انخفضت إيرادات المحروقات في 2014 بنسبة 7.9 %، وبلغت 3388.05 مليار دينار في 2014، أصبحت الضريبة البترولية لا تمثل إلا 2.15 مرة مبلغ الضريبة المدرجة في الموازنة لسنة 2014، على أساس السعر المرجعي (37) دولار للبرميل، نسبة إلى إيرادات الموازنة الكلية بلغت إيرادات المحروقات 59% في سنة 2014، مقابل 61,7% في 2013، وتغطي 48.4% من نفقات الموازنة الكلية مقابل 61.1% في 2013

- الفترة الرابعة (2015_2019): شهدت هذه المرحلة اختلالات كبرى، وقد واصلت الحكومة سياستها التوسعية خلال النصف الأول منها، في إطار إكمالها لبرنامج توطيد النمو الاقتصادي رغم تراجع الجباية البترولية المتأثرة بالأزمة النفطية الأخيرة، بعد الجهود الرامية إلى توحيد الموازنة التي تمت في سنة 2016، حيث انخفضت

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

نفقات الموازنة 7297.49 مليار دج بنسبة 4.69 %، استقرت النفقات الكلية للموازنة في سنة 2017 لتبلغ 7282.63 مليار دج، لترتفع بعد ذلك بنسبة 6.17 % في سنة 2018، وفي 2019 استقرت لتبلغ 7741.35 مليار دينار

- **الفترة الخامسة (2020_2022):** نفقات الموازنة التي كانت مستقرة نوعا ما في السنوات الأخيرة والتي تراجعت بنسبة 10,83 % في 2020 سجلت ارتفاعا بنسبة 33.61 % سنة 2022 لتبلغ 9935.65 مليار دينار، مقابل 7436.08 مليار دينار، هذا الارتفاع في النفقات يترتب أساسيا (94%) عن زيادة في النفقات الجارية بنسبة 38,2، هذه الزيادة لم تسجل منذ رفع الأجور في 2011 بالفعل، هذا الارتفاع نتج عن زيادة في التحويلات الجارية بنسبة 67% تمثل التحويلات الجارية إذا 41.4% من إجمالي النفقات مقابل 32% سنة 2021 لتبلغ 3995,4 مليار دينار.

تشير هذه التحليلات إلى أن تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة كان مرتبطاً بشكل رئيسي بتطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز، بالإضافة إلى تأثير البرامج التنموية والإصلاحات الاقتصادية والعوائد النفطية، على الرغم من التذبذبات الكبيرة في النفقات من سنة لأخرى، إلا أن التوجه العام كان نحو زيادة الإنفاق العام، مما يعكس الجهود الحكومية لتحقيق النمو الاقتصادي ودعم التنمية.

الفرع الثاني: مؤشرات الاستدامة المالية من جانب النفقات العامة

يمكن تقييم الاستدامة المالية من جانب الإنفاق العام باستخدام مؤشرات مختلفة توفر نظرة ثاقبة لقدرة الحكومة على إدارة إنفاقها بطريقة مستدامة، فيما يلي بعض المؤشرات الرئيسية التي يجب مراعاتها:

- **مؤشر النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام:** يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية للإنفاق العام بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي للبلاد خلال الفترة من 2000 إلى 2022، وتشير القيمة البالغة 36.43% في المتوسط، إلى أن النفقات العامة للجزائر شكلت ما يقرب من 36.43% من إجمالي الناتج المحلي خلال الفترة، وتشير هذه

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

القيمة المرتفعة إلى وجود حصة أكبر من الإنفاق الحكومي في الاقتصاد، مما قد يكون له آثار على النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، ومن المهم أن تحقق الحكومة توازنًا بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي لضمان الاستدامة وتجنب العجز المفرط.

- **مؤشر الإيرادات العادية إلى النفقات العامة:** يحسب هذا المؤشر نسبة الإيرادات العادية بالنسبة إلى النفقات العامة خلال الفترة من 2000 إلى 2022 بقيمة 11.23٪، يعني ذلك في المتوسط، أن الإيرادات العادية ساهمت بنحو 11.23٪ من النفقات العامة خلال هذه الفترة، وتشير القيمة المنخفضة لهذا المؤشر إلى حصة صغيرة نسبيًا من الإيرادات العادية مقارنة بالنفقات العادية، مما قد يشير إلى تحديات في توليد دخل كافٍ لتغطية التكاليف المتكررة.

- **مؤشر الإيرادات النفطية إلى النفقات العامة:** يقيس هذا المؤشر النسبة المئوية لإيرادات النفط مقارنة بالنفقات العامة للفترة من 2000 إلى 2022، وبقيمة 36.57٪، فهذا يعني أن عائدات النفط ساهمت في المتوسط بنحو 36.57٪ من النفقات العامة للجزائر خلال هذه الفترة، حيث يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على الصادرات النفطية كمصدر مهم للإيرادات، وهو ما ينعكس في هذا المؤشر، ومع ذلك فإن هذا الاعتماد الكبير على عائدات النفط يمكن أن يؤدي إلى تعريض موازنة الدولة لتقلبات أسعار النفط و يؤثر ذلك على الاستقرار المالي العام.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الجدول (02_05): مؤشرات الاستدامة المالية من جانب النفقات العامة

اسم المؤشر	الفترة	قيمة المؤشر
مؤشر النفقات العامة الى الناتج الداخلي الخام	2000 - 2022	36.43%
مؤشر الإيرادات العادية الى النفقات العامة	2000 - 2022	11.23%
مؤشر الإيرادات النفطية الى النفقات العامة	2000 - 2022	36.57%

المصدر: من اعداد الطالب بالاستعانة ببرنامج Excel وبالاعتماد على بيانات الجدول رقم (02_04).

بناءً على هذه المؤشرات، يبدو أن المالية العامة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث تساهم عائدات النفط بشكل كبير في النفقات العامة، تشير النسبة المنخفضة من الإيرادات العادية التي تغطي النفقات العامة إلى أن الحكومة قد تحتاج إلى تنويع مصادر إيراداتها لتقليل الاعتماد على الدخل النفطي وضمان وضع مالي أكثر استدامة، علاوة على ذلك، يشير مؤشر الإنفاق العام المرتفع نسبياً إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تخصيص جزء كبير من الموارد الاقتصادية للإنفاق الحكومي، الأمر الذي قد يتطلب إدارة مالية دقيقة للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الثالث: مؤشر رصيد الموازنة العامة

رصيد الموازنة العامة يمثل مؤشراً حيوياً لصحة الاقتصاد الوطني، ويتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط العالمية، كون النفط يشكل مصدراً رئيسياً للإيرادات في الجزائر، فإن ارتفاع أو انخفاض أسعاره يؤثر مباشرة على الإيرادات الحكومية وقدرتها على تمويل النفقات العامة والاستثمارات، هذه التقلبات تتطلب من

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الحكومات استراتيجيات مالية مرنة وسياسات اقتصادية تعزز من استقرار الموازنة وتقلل من تبعات التقلبات الخارجية على الاقتصاد الوطني

الفرع الاول: تطور هيكل رصيد الموازنة العامة

من الطبيعي أن يكون رصيد الموازنة العام يتبع تحركات أسعار النفط في الجزائر والجدول الآتي يوضح

تطور رصيد الموازنة العامة إلى الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2022):

جدول (06_02): هيكل رصيد الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2022)

(مليار دينار)

مؤشر العجز الموازني %	الناتج الداخلي الخام	رصيد الموازنة العامة	مجموع النفقات	نفقات الميزانية العامة		مجموع الإيرادات	إيرادات الميزانية العامة		السنة
				نفقات التجهيز	نفقات التسيير		الإيرادات النفطية	الإيرادات العادية	
-1.29	4123.5	-53.20	1178.12	321.93	856.19	1124.92	720.00	404.92	2000
1.63	4227.1	68.71	1321.03	357.40	963.63	1389.74	840.60	549.14	2001
0.58	4522.8	26.04	1550.65	452.93	1097.72	1576.68	916.40	660.28	2002
-3.13	5252.3	-164.62	1690.18	567.41	1122.76	1525.55	836.06	689.49	2003
-4.64	6149.1	-285.37	1891.77	640.71	1251.06	1606.40	862.20	744.20	2004
-4.47	7562.0	-338.05	2052.04	806.91	1245.13	1713.99	899.00	814.99	2005
-7.19	8501.6	-611.09	2453.01	1015.14	1437.87	1841.93	916.00	925.93	2006
-12.40	9352.9	-1159.52	3108.57	1434.64	1673.93	1949.05	973.00	976.05	2007
-11.67	11043.7	-1288.60	4191.05	1973.28	2217.78	2902.45	1715.40	1187.05	2008
-9.74	9968.0	-970.97	4246.33	1946.31	2300.02	3275.36	1927.00	1348.36	2009
-11.61	11991.6	-1392.30	4466.94	1807.86	2659.08	3074.64	1501.70	1572.94	2010

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

-16.20	14589.0	-2363.76	5853.57	1974.36	3879.21	3489.81	1529.40	1960.41	2011
-20.08	16209.6	-3254.14	7058.17	2275.54	4782.63	3804.03	1519.04	2284.99	2012
-12.79	16647.9	-2128.82	6024.13	1892.60	4131.54	3895.32	1615.90	2279.42	2013
-17.81	17228.6	-3068.02	6995.77	2501.44	4494.33	3927.75	1577.73	2350.02	2014
-18.57	16712.7	-3103.79	7656.33	3039.32	4617.01	4552.54	1722.94	2829.60	2015
-13.05	17514.6	-2285.91	7297.49	2711.93	4585.56	5011.58	1682.55	3329.03	2016
-6.54	18876.2	-1234.75	7282.63	2605.45	4677.18	6047.89	2126.99	3920.90	2017
-6.56	20452.3	-1342.60	7732.07	2918.39	4813.68	6389.47	2349.69	4039.78	2018
-5.56	20501.1	-1139.77	7741.35	2846.11	4895.24	6601.58	2518.49	4083.09	2019
-9.73	18383.8	-1788.80	6902.89	1893.54	5009.35	5114.09	1394.71	3719.38	2020
-6.91	22021.5	-1520.65	7436.08	1956.38	5479.70	5915.43	1927.05	3988.38	2021
-9.78	27688.9	-2707.27	9935.65	1948.75	7986.91	7228.38	3211.92	4016.46	2022

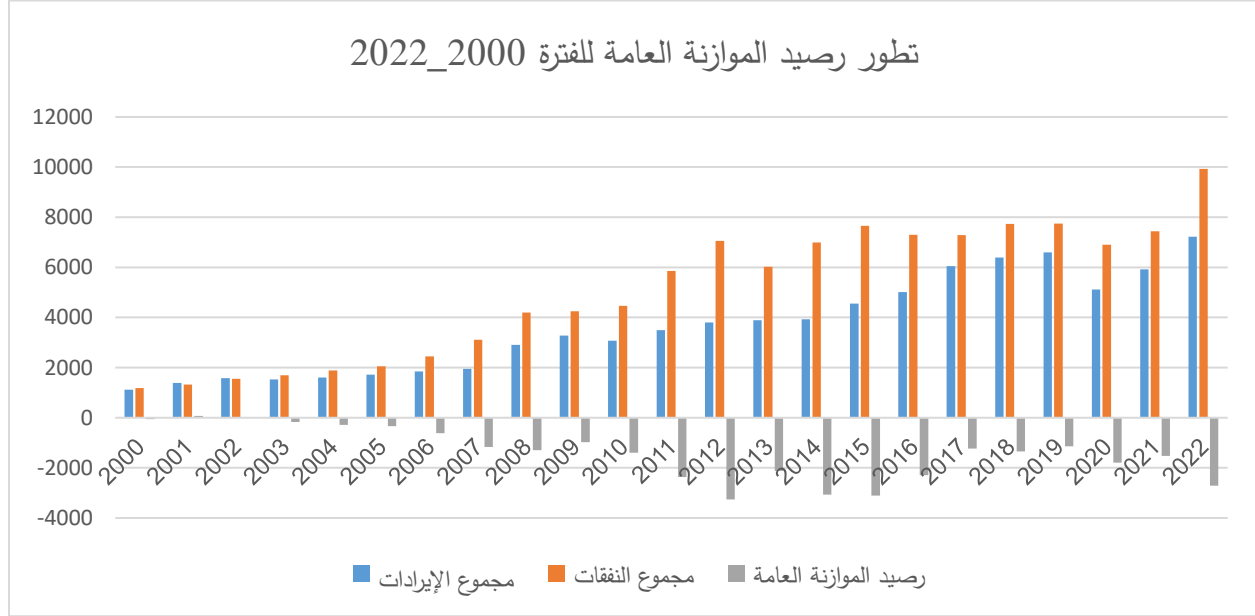
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات 2023.

شهدت الجزائر خلال الفترة من 2000 إلى 2022 تحولات كبيرة في رصيد الموازنة العامة نتيجة لتقلبات أسعار النفط العالمية والسياسات الاقتصادية والمالية التي انتهجتها الحكومة، تأثرت الإيرادات العامة بشكل كبير بالجباية النفطية، نظراً للاعتماد الكبير على صادرات النفط والغاز، كذلك شهدت النفقات العامة زيادات ملحوظة نتيجة تنفيذ برامج اقتصادية كبيرة وزيادات في الأجور والتحويلات الاجتماعية، في الفترة من 2000 إلى 2007، بدأت الجزائر بعجز كبير في الميزانية لكن سرعان ما تحقق فائض في سنتي 2001 و2002 بفضل ارتفاع أسعار النفط، ومع ذلك، تزايد العجز في السنوات اللاحقة بسبب السياسة الإنفاقية الكبيرة لتمويل مشاريع الإنعاش الاقتصادي، الفترة من 2008 إلى 2015 شهدت استمراراً في العجز المالي الكبير نتيجة للأزمة المالية العالمية وزيادة النفقات العامة، رغم ارتفاع أسعار النفط، أما في الفترة من 2016 إلى 2019، فقد استمر العجز المالي رغم بعض إجراءات التقشف، لكن بدأت المؤشرات المالية بالتحسن تدريجياً، أخيراً، في الفترة من 2020

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

إلى 2022، شهدت الموازنة العامة تأثيرات سلبية كبيرة جراء جائحة كوفيد-19 وانخفاض أسعار النفط، لكن الانتعاش الملحوظ في أسعار المحروقات وتحسين الوضع الصحي ساعدا في تقليص العجز المالي نسبياً.

الشكل رقم (02_04): تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر 2000-2022



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(02_06)

على مدار فترة الدراسة، عكست الميزانية العامة في الجزائر تأثيرها الكبير بالعوامل الخارجية مثل أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى السياسات الداخلية المتعلقة بالإنفاق العام والإصلاحات المالية، سنقوم في هذا التحليل باستعراض تطور رصيد الموازنة العامة في الجزائر عبر أربع فترات رئيسية، مع التركيز على العوامل المؤثرة في العجزات والفوائض المالية والسياسات الحكومية المتبعة.

- الفترة (2000_2007): نلاحظ أن الموازنة العامة عانت من عجزات كبيرة خلال هذه المرحلة فتجد أن رصيد الموازنة سنة 2000 سجل عجزا قدر 53.2 مليار دينار، ثم عرفت الموازنة العامة فائضا لسنتي 2001 حيث بلغت الإيرادات 1389.74 مليار دينار والنفقات 1321.03 مليار دينار، ما أدى إلى فائض مالي قدره 68.71 مليار

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

دينار، بنسبة 1.63% من الناتج الداخلي الخام، و 2002 الذي بلغت فيه الإيرادات 1576.68 مليار دينار والنفقات 1550.65 مليار دينار، ما أدى إلى فائض مالي قدره 26.04 مليار دينار، بنسبة 0.58% من الناتج الداخلي الخام، نظرا لارتفاع حجم الجباية البترولية لتحسن اسعار النفط في السوق العالمية وارتفاعها من 18.08 دولار للبرميل سنة 1999 الى 24.71 دولار للبرميل سنة 2001، كما شهدت أيضا الجباية العادية ارتفاعا محسوسا، غير أن السنوات التي تلت عرفت فيها الجزائر عجزًا ماليًا كبيرًا ، وذلك نظرا للسياسة الإنفاقية المعتمدة من أجل تغطية نفقات مشروع الإنعاش الاقتصادي فقد رصد لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 525 مليار دينار للفترة 2001-2004، إضافة إلى زيادة الأجر الوطني الأدنى المضمون وما تبعه من زيادات في مختلف المنح والتعويضات للموظفين، ثم تلا ذلك البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 حيث قدر ما رصد له 4202.7 مليار دينار، وارتفعت في هذه المرحلة الجباية البترولية حيث مثلت أكثر من 59% من إجمالي الإيرادات العامة، وعرفت هذه الفترة عجز مالي متزايد. سنة 2006، كان العجز بنسبة -7.19% من الناتج المحلي الإجمالي، وزاد إلى -12.40% في 2007. بسبب الزيادة الكبيرة في نفقات التسيير والتجهيز.

- **الفترة الثانية (2008-2015):** ثم شهدت سنة 2008 بداية الأزمة المالية العالمية التي أثرت بالسلب على أسعار البترول مما أدى إلى انخفاض في الجباية البترولية غير أن الجباية العادية غطت العجز وواصلت الإيرادات العامة ارتفاعها بداية من سنة 2009، وواصلت الحكومة نهجها الإنفاقي بإكمالها للبرنامج الاقتصادي بفترة جديدة سميت برنامج توظيف النمو الاقتصادي 2010-2014، حيث رصد لهذا البرنامج ميزانية قدرت بـ 21214 مليار دينار، وعرفت أسعار النفط في هذه الفترة ارتفاعا كبيرا حيث تجاوز عتبة 110 دولار مما ساهم في ارتفاع في الجباية البترولية، كما تميزت هذه الفترة بسنوات التي شهدت العجز المالي الأكبر حيث بلغ سنة 2012 حوالي 3254.14 مليار دينار، بنسبة 20.08% من الناتج الداخلي الخام. كان هذا بسبب الزيادة

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الكبيرة في النفقات (7058.17 مليار دينار) مقارنة بالإيرادات (3804.03 مليار دينار) وسنة 2014 شهدت عجزاً مالياً قدره 3068.02 مليار دينار، بنسبة 17.81% من الناتج الداخلي الخام ثم سنة 2015 بلغ العجز المالي 3103.79 مليار دينار، بنسبة 18.57% من الناتج الداخلي، غير أن ذلك لم يثني الحكومة من مواصلة برنامجها بوضع برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2015-2019، ورصد لهذا البرنامج ما يقارب 22100 مليار دينار.

- **الفترة الثالثة (2016_2019):** شهدت هذه الفترة استمرار العجز المالي المرتفع، حيث بلغ 13.05% في 2016، وخلال هذه السنة واصلت الجباية النفطية تراجعها ولكن بوتيرة أقل من سنة 2015، وللاشارة فإن كبح العجز خلال هذه السنة كان سببه بعض إجراءات التقشف التي أقرتها الدولة ضمن قانون المالية لسنة 2016، وتجدر الإشارة أن مساهمة الإيرادات العادية ضمن الإيرادات الكلية كانت بالمقابل كان هناك تذبذب واضح في مساهمة الجباية النفطية إلى الإيرادات الكلية، خلال سنة 2017 تم تسجيل تحسن في المؤشرات حيث تراجعت نسبة العجز الناتج المحلي الإجمالي من 13,05% سنة 2016 إلى 6,54%، وبالمقابل عرفت الإيرادات العامة تحسناً بفعل تحسن الجباية النفطية، حيث زادت بمعدل 331 بالمقابل عرفت النفقات العامة شبه إستقرار سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، وللاشارة فإنه مع إستقرار كل النفقات العامة وإيرادات الجباية النفطية والتحسن المسجل في إيرادات الجباية العادية مع مرور السنوات يمكن التحكم في عجز الميزانية الذي أصبح منذ سنة 2009 مصدر لعدم الإستقرار الموازني والإقتصادي، في سنة 2018، تقلص العجز في الرصيد الموازني إلى 1342.60 مليار دينار 6.56% من إجمالي الناتج الداخلي نتج هذا الانخفاض المعتبر في عجز الموازنة عن الزيادة في إيرادات الموازنة الكلية، بشكل رئيسي إيرادات المحروقات وأرباح بنك الجزائر، على الرغم من الزيادة في النفقات الكلية، وترافقا مع تدابير السياسة الموازنة غير المناسبة المتخذة خلال الفترة 2015 - 2018، التي أدت إلى نفاذ رصيد المدخرات المالية الصافية للدولة (صندوق ضبط الإيرادات)، تزامناً مع ذلك تم اللجوء إلى التمويل

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

النقدي (خلق) نقدي لسد العجز في الأرصدة الكلية للخبزينة العمومية عن طريق التمويل البنكي بمبلغ 1301.08 مليار دج لسنة 2018 فيما يخص سنة 2019 ، بلغ العجز الإجمالي للخبزينة 1139.77 مليار دينار مقابل 1342.60 مليار دينار في سنة 2018 ، بارتفاع قدره 42.9%، تحت تأثير زيادة معتبرة في تدخلات الخبزينة (10987)، الناتجة عن سحب مبلغ 364 مليار دينار لصالح الصندوق الوطني للتقاعد (CNR) في جانفي من سنة 2019.

-الفترة الرابعة (2020_2022): يعتبر إطار الموازنة متوسط الأجل (CBMT) خلال الفترة 2020-2022 جزءا من عملية تحسين إدارة المالية العامة، سيسمح للحكومة بمواصلة تنفيذ الاستراتيجية القائمة على التحكم في الإنفاق العام والتحسين التدريجي للعائدات الجبائية، في عام 2020 بعد تأثير تراجع الطلب العالمي، ولا سيما على النفط الخام والغاز الطبيعي، والعواقب الصحية والاقتصادية لوباء كوفيد-19 على جميع المتعاملين الاقتصاديين تسببت في اتجاه تنازلي المجمعات المالية حيث بلغت إيرادات الموازنة المنجزة سنة 2020 ، مجموعا قدره 5114.09 مليار دج مقابل 6601.58 مليار دج سنة 2019، أي بانخفاض قدره 1487.49 مليار دج، ويرجع التدهور في الإيرادات إلى الانخفاض الكبير في الجبائية البترولية وذلك في أعقاب الانخفاض المسجل في أسعار النفط الذي عرفته الأسواق العالمية، الذي أنخفض متوسط سعره من 64.4 دولارا للبرميل في سنة 2019 إلى 41.80 دولارا للبرميل في سنة 2020، كما سجلت سنة 2021 تحسنا ملحوظا في عجز الموازنة في 2021، حيث استمر هذا العجز لمدة ثلاثة عشر سنة وبالتالي، فإن انتعاش أسعار المحروقات في الأسواق الدولية 72.70 دولارا للبرميل وتحسن الوضع الصحي كان لهما أثر إيجابي على وضع المالية العامة هذا ، وانخفض عجز الموازنة بشكل كبير، منتقلا من 1788.80 مليار دينار في 2020 إلى 1520.65 مليار دينار في 2021، أي بنسبة 9.73% و 6.91% من إجمالي الناتج الداخلي على التوالي، وارتفعت إيرادات المحروقات في نهاية سنة 2021 بشكل

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

كبير بنسبة 35.8% نتيجة للزيادة المعتبرة في أسعار النفط وبلغت الإيرادات خارج المحروقات 3988.38 مليار دينار مقابل 3719.38 مليار دينار في 2020، ارتفع إجمالي نفقات الميزانية 7436.08 مليار، هذا الارتفاع في النفقات يترتب أساسيا (94%) عن زيادة في النفقات الجارية بنسبة 38.2%، هذه الزيادة لم تسجل منذ رفع الأجور في 2011 بالفعل، هذا الارتفاع نتج عن زيادة في التحويلات الجارية بنسبة 67%، تمثل التحويلات الجارية إذا 41.4% من إجمالي النفقات مقابل 32% سنة 2021 لتبلغ 3995.4 مليار دينار، سجلت سنة 2022 تطورا إيجابيا نوع ما في الوضعية المالية العامة تحت تأثير ارتفاع أسعار المحروقات 103.70 دولارا للبرميل حيث ارتفعت من 1927.05 مليار دينار نهاية عام 2021 إلى 3211.92 مليار دينار نهاية عام 2022، كما بلغت إيرادات خارج المحروقات من إجمالي إيرادات الميزانية 59.8% عام 2022 مقابل 2021، وسجلت نفقات الموازنة التي كانت مستقرة نوعا ما في السنوات الأخيرة والتي تراجعت بنسبة 10.8% في 2020 سجلت ارتفاعا بنسبة 29.9% سنة 2022 لتبلغ 9935.65 مليار دينار مقابل 7436.08 مليار دينار سنة 2021، نتجت هذه الزيادات بشكل رئيسي عن تعبئة اعتمادات معتبرة في الميزانية لتغطية الأثر المالي المرتبط بمراجعة جدول الضريبة على الدخل الإجمالي، وزيادة الأجور، وتأسيس منحة البطالة، إضافة إلى ذلك دعم أسعار المنتجات الغذائية الأساسية (الحبوب والحليب وزيت المائدة والسكر) وأسعار الكهرباء والغاز وتحلية المياه، وبذلك بلغ عجز الموازنة 2707.27 مليار دينار 9.78% سنة 2022 مقابل عجز بقيمة 1520.65 مليار دينار سنة 2021 6.91% من إجمالي الناتج الداخلي.

تُظهر هذه الفترة الطويلة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من تقلبات حادة في رصيد الموازنة العامة، معتمداً بشكل كبير على الإيرادات النفطية، مما يستدعي الحاجة إلى تنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستقرار المالي المستدام.

الفرع الثاني: دور صندوق ضبط الإيرادات في تغطية عجز الموازنة

إن تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية هو ما يدفع إلى استحداث الحكومة لصندوق خاص يعمل كألية الامتصاص الفوائض المالية الناتجة عن الصدمات الإيجابية والاحتفاظ بها في شكل احتياطات لمواجهة الصدمات السلبية التي يتعرض لها الاقتصادي الجزائري، ولقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد (FRR) ضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2000، حيث نصت المادة 10 منه على أنه يفتح في حسابات الخزينة حساب تخصيص خاص تحت رقم 103 _ 302 بعنوان "صندوق ضبط الموارد ؛ يكون وزير المالية الأمر بالصرف الرئيسي، ويعتبر من حسابات التخصيص الخاص الذي تديره الخزينة العمومية بشكل مستقل عن الموازنة العامة للدولة، فهو لا يخضع لرقابة السلطة التشريعية لغرفتي البرلمان (مجلس النواب ومجلس الأمة) (قانون رقم 02-2000 المؤرخ في 27 جوان 2000 المتضمن قانون المالية)، يتم تقييد الحساب كالتالي¹:

1_ جهة الإيرادات: فوارق النواتج الجبائية الزائدة عن المعطيات المرجعية لقانون المالية، وإيرادات أخرى متعلقة بنشاط الصندوق بالإضافة الى تسبيقات بنك الجزائر.

2_ جهة النفقات: معالجة اختلالات الموازنة العامة التقديرية وضمان توازنها عن طريق قوانين المالية وتسيير حسابات تسوية الموازنة، وتسيير الدين العام وتخفيفه.

¹ . بوشليط ريم، صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000_2021)، مجلة البشائر

الاقتصادية، المجلد 9 العدد 2، 2023، ص 219.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

جدول رقم (07_02): هيكل صندوق ضبط الإيرادات في ظل تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022) (مليار)

(دينار)

السنة	الجباية البتروولية (ق . م)	الجباية البتروولية المحصلة	فائض الجباية البتروولية	الدين العام المقتطع	تسديد قرض البنك الجزائري	تمويل عجز الخزينة	مجموع الاقتطاعات	الرصيد بعد الاقتطاع
2000	720.00	1173.24	453.24	221.10	0.00	0.00	221.10	232.14
2001	840.60	964.46	123.86	184.47	0.00	0.00	184.47	171.53
2002	916.40	942.90	26.50	170.06	0.00	0.00	170.06	27.98
2003	836.06	1284.97	448.91	156.00	0.00	0.00	156.00	320.89
2004	862.20	1485.70	623.50	222.70	0.00	0.00	222.70	721.69
2005	899.00	2267.84	1368.84	247.84	0.00	0.00	247.84	1842.69
2006	916.00	2714.00	1798.00	618.11	0.00	91.53	709.64	2931.05
2007	973.00	2711.85	1738.85	314.46	607.96	531.95	1454.36	3215.53
2008	1715.40	4003.56	2288.16	465.44	0.00	758.18	1223.62	4280.07
2009	1927.00	2327.68	400.68	0.00	0.00	364.28	364.28	4316.47
2010	1501.70	2820.01	1318.31	0.00	0.00	791.94	791.94	4842.84
2011	1529.40	3829.72	2300.32	0.00	0.00	1761.46	1761.46	5381.70
2012	1519.04	4054.35	2535.31	0.00	0.00	2283.26	2283.26	5633.75
2013	1615.90	3678.13	2062.23	0.00	0.00	2132.47	2132.47	5563.51
2014	1577.73	3388.05	1810.32	0.00	0.00	2965.67	2965.67	4408.16
2015	1722.94	2275.13	552.19	0.00	0.00	2886.51	2886.51	2073.85
2016	1682.55	1781.10	98.55	0.00	0.00	1387.94	1387.94	784.46
2017	2126.99	2126.99	0.00	0.00	0.00	784.46	784.46	0.00
2018	2349.69	2787.11	437.41	0.00	0.00	131.91	131.91	305.50

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

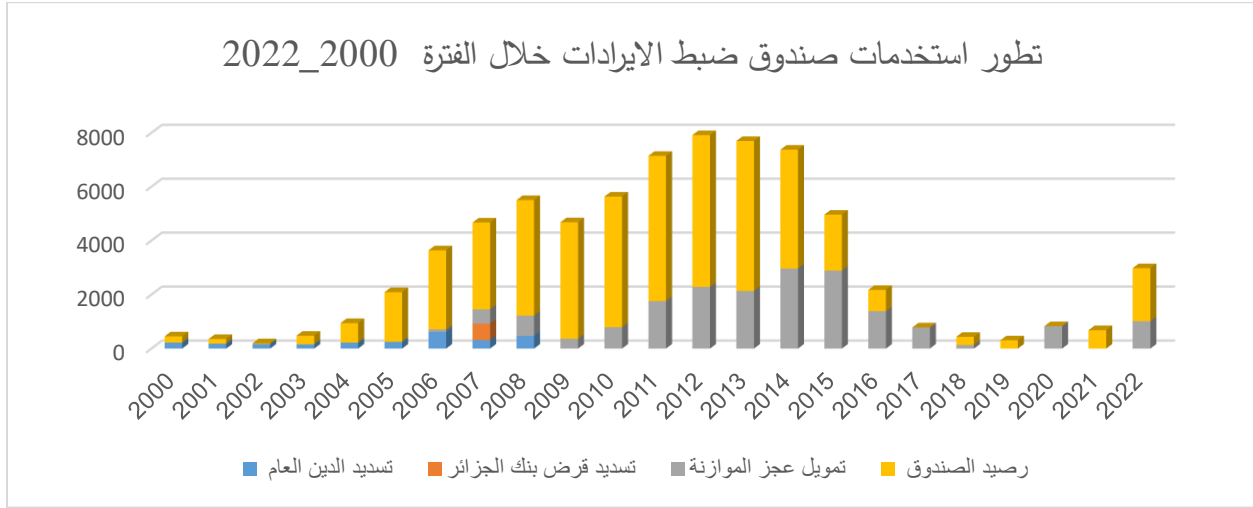
305.50	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	2518.49	2518.49	2019
0.00	832.35	832.35	0.00	0.00	526.85	1959.76	1394.71	2020
682.10	0.00	0.00	0.00	0.00	682.10	2609.16	1927.05	2021
1966.59	1011.27	1011.27	0.00	0.00	2295.75	5507.68	3211.92	2022

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات 2023.

يُظهر التحليل الجدول فائض الجباية البترولية ومجموعة من المتغيرات المالية في الجزائر خلال الفترات الزمنية من 2000 إلى 2022، بين عامي 2000 و2004، شهد فائض الجباية البترولية تقلبات، حيث تراوح بين 453.24 مليون دينار في 2000 و623.50 مليون دينار في 2004، مما أدى إلى زيادة رصيد صندوق ضبط الإيرادات من 0 إلى 320.89 مليون دينار، وخلال الفترة 2005-2009، ارتفع فائض الجباية البترولية بشكل كبير ليصل إلى 1798.00 مليون دينار في 2006 و2288.16 مليون دينار في 2008، بفضل ارتفاع أسعار النفط، هذا أدى إلى زيادة رصيد الصندوق بشكل كبير من 721.69 مليون دينار في 2005 إلى 4280.07 مليون دينار في 2009، وفي الفترة 2010-2014، استمر الفائض في الارتفاع، ليصل إلى 2535.31 مليون دينار في 2012، ولكن الاقتطاعات لسداد الدين العام وتمويل عجز الخزينة زادت أيضًا، مما أدى إلى انخفاض رصيد الصندوق إلى 4408.16 مليون دينار في 2014، وفي الفترة 2015-2019، انخفض فائض الجباية البترولية بشكل كبير، ليصل إلى 98.55 مليون دينار في 2016، مما أدى إلى انخفاض حاد في الاقتطاعات ورصيد الصندوق، حيث وصل إلى 0 مليون دينار في 2017، وفي الفترة 2020-2022، عاد الفائض للارتفاع بشكل كبير ليصل إلى 2295.75 مليون دينار في 2022، مما أدى إلى زيادة رصيد الصندوق إلى 1966.59 مليون دينار.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الشكل رقم (02_05): تطور استخدامات صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2000-2022



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(02_07)

يشكل صندوق ضبط الموارد في الجزائر عموداً أساسياً في إدارة الأوضاع المالية الوطنية، حيث مر

على الصندوق مراحل رئيسية هي:

-الفترة الأولى (2000_2004): خلال هذه الفترة، كان صندوق ضبط الموارد يركز بشكل رئيسي على تسديد

الدين العام، مع استعادة من فائض الجباية البترولية كمصدر أساسي للتمويل، في عام 2000، بلغ تسديد دين

عام قيمة 221.1 مليار دج، مع تحقيق فائض جباية بترولية بلغ 453.24 مليار دج، بينما في عام 2004، تم

تسديد دين عام بقيمة 222.7 مليار دج، مع فائض جباية بترولية بلغ 623.5 مليار دج، يُظهر هذا التطور كيف

بدأ الصندوق في الأدوار الرئيسية للمساهمة في إدارة التمويل العام في البلاد، إلا أن الدولة لم تلجأ إليه في

تمويل عجز الموازنة العامة نظرا لعدم رغبتها في استخدام موارده ما لم تقل أسعار النفط عن السعر المرجعي

آنذاك والمقدر بـ 19 دولار وتم استخدامه في التسديد المسبق للمديونية العمومية الخارجية، وهو ما سمح بتمويل

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

عجز الموازنة العامة بطريقة غير مباشرة من خلال تسديد الدين الداخلي، كما شهدت هذه المرحلة تراجع في

موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى نتيجة تراجع في الجباية البترولية المتأثرة من انخفاض أسعار النفط.

-**الفترة الثانية (2005_2009):** استمر صندوق ضبط الموارد في دعم جهود الحكومة في تسديد الدين العام

وتخفيض عجز الموازنة ، ففي عام 2006 باشرت الحكومة بالاقتراع من رصيد FRR لتمويل العجز بعد إقرار

التعديل سنة 2006 وسجل أول اقتطاع من الصندوق سنة 2006 بقيمة 618.11 مليار دج والتي تعتبر أدنى قيمة

خلال الفترة، فقد ارتفعت قيمة الاقتطاعات وبلغت 758.18 مليار دج، سنة 2008 ، كما بلغ تمويل تسديد الدين

العام في هذا سنة 2008 مبلغ 465.44 مليار دج، مما يبرز القدرة الكبيرة للصندوق في التأثير على الأداء

المالي للحكومة، كما تم تسديد تسبيقات بنك الجزائر سنة 2007 والتي قدرت بـ 607956 مليون دج والتي تعتبر

المساهمة الوحيدة للصندوق خلال فترة الدراسة، ويرجع تبني الحكومة هذه السياسة التوسعية نتيجة ارتفاع

المحسوس في أسعار النفط الذي وفر هامش أمان للحكومة من فوائض الجباية البترولية التي تسمح بتعظيم

موارد الصندوق ومنه تمويل العجز الناتج عن ارتفاع الانفاق الحكومي آنذاك نتيجة تجسيد البرنامج الخماسي

الثاني.

-**الفترة الثالثة (2010_2014):** شهدت الجزائر تحديات اقتصادية متزايدة، مما استدعى من الصندوق

المساهمة في إدارة عجز الموازنة الذي بلغ في عام 2014 بمبلغ 3068.1 مليار دج، وفي عام 2010، ساهم

الصندوق بمبلغ 791.94 مليار دج في تمويل عجز الموازنة، الذي بلغ ذروته خلال فترة الدراسة (2000-

2022) سنة 2012 أين قدر بـ 3254.14 مليار دج، مع الحفاظ على دوره في إدارة فائض الجباية البترولية

خاصة أن إيرادات FRR شهدت ارتفاع إيجابي خلال كل من سنة 2011 2012 2013 وسجل هو الآخر

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

أكبر قيمة له سنة 2012 المقدرة بـ 5633.75 مليار دج، وهذا نتيجة ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية حيث بلغ متوسط سعر البرميل 103 دولار البرميل.

-**الفترة الرابعة (2015_2019):** تمثلت تحديات هذه الفترة في تأثير تراجع أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، والتي شهدت انهيار أسعار النفط في السوق العالمية ابتداءً من منتصف سنة 2014، بعدما كان 109 دولار سنة 2013 ليصبح سعره 44 دولار سنة 2016، مما استدعى استراتيجيات جديدة لإدارة الموارد المالية، ففي عام 2015، تمكن الصندوق من تمويل عجز الموازنة بنسبة 93% فقط، وفي عام 2017، بلغ رصيد الصندوق صفراً، ليبعث من جديد سنة 2018 نتيجة استجابة للارتفاع الطفيف في أسعار النفط الذي تجاوز سعر 50 دولار للبرميل وهو السعر المرجعي ابتداءً من سنة 2017، ويستقر رصيده عند 305.50 مليار دج سنة 2019، مما يعكس التحديات المالية التي واجهت الحكومة خلال هذه الفترة.

-**الفترة الخامسة (2020_2022):** شهدت الجزائر تحديات اقتصادية هائلة نتيجة تزايد الضغوط الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وتراجع أسعار النفط، مما جعل الصندوق غير قادر على تمويل عجز الموازنة، مع الإشارة إلى تسجيل رصيد متبقٍ بلغ 682.1 مليار دج في عام 2021، كما ساهم في تمويل عجز الميزانية بمبلغ 1011.27 مليار دج سنة 2022، مما زاد من التحديات المالية التي واجهت الحكومة، وأجبرتها على اتخاذ إجراءات اقتصادية طارئة لمواجهة الأوضاع الصعبة، الاستجابة لهذه التحديات استدعت تعديلات في السياسات المالية وتأجيل تسديد الديون العامة، مما يبرز أهمية تعزيز الاستدامة المالية والتخطيط لتعافي الاقتصاد في المستقبل.

في نهاية هذا التحليل، يبرز صندوق ضبط الموارد كعنصر أساسي في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي للجزائر على مدار أكثر من عقدين، رغم التحديات الكبيرة التي واجهتها البلاد، نجح الصندوق في

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الحفاظ على دوره الاستراتيجي في دعم السياسات المالية الوطنية وتعزيز الشفافية والاستدامة في إدارة الموارد، تأكيداً على أهميته، يتعين على الحكومة الجزائرية الاستمرار في تعزيز الصندوق وتطوير سياساته، بما يضمن تحقيق التوازن المالي والاقتصادي المستدام في المستقبل.

الفرع الثالث: مؤشرات الاستدامة المالية من جانب رصيد الموازنة

يعطي عجز الموازنة مؤشراً عاماً عن الحالة العامة للوضع المالي ودرجة الاستقرار المالي، ويمكن أن

نفرق بين نوعين من العجز هما: العجز التقليدي والعجز الأولي وذلك على النحو التالي:

- **العجز التقليدي:** يتم حساب مؤشر العجز التقليدي على النحو التالي (العجز التقليدي = إجمالي النفقات - إجمالي الإيرادات)، ويشير متوسط العجز المالي البالغ 8.20 % خلال فترة الدراسة إلى أن إجمالي نفقات الجزائر يفوق إجمالي إيراداتها بهذه النسبة، وهذا يعني أن الحكومة تنفق 8.20 % أكثر مما تكسبه من خلال مصادر الإيرادات المختلفة، مما يؤدي إلى عجز في الميزانية، ويشكل العجز المالي في تحدي أمام الاستدامة المالية للموازنة العامة، حيث سيكون تنفيذ الإجراءات المالية الحكيمة وتعزيز التنوع الاقتصادي ضروريين لمعالجة العجز وضمان الاستقرار طويل الأجل للمالية العامة للبلاد.

- **العجز الأولي:** كما ذكرنا سابقاً يحسب مؤشر العجز الأولي على النحو التالي: (العجز الأساسي = إجمالي النفقات (باستثناء مدفوعات الفائدة) - إجمالي الإيرادات)، ويشير متوسط العجز الأولي للفترة المدروسة و الذي قدره 1% إلى أن إجمالي نفقات الجزائر ، باستثناء مدفوعات الفوائد على الديون، تجاوز إجمالي إيراداتها بنسبة واحد في المائة، وهذا يعني أن الحكومة تنفق أكثر بقليل مما تكسبه من مصادر غير متعلقة بالديون، و هذه ما يؤكد أن الدين العام هو السبب الرئيسي لعدم استدامة المالية العامة وأحد أهم العوامل المؤثرة على الاستقرار المالي، لذا تعد مراقبة مستويات الديون وإدارتها أمراً ضرورياً لمنع العجز.

المبحث الثالث: الاستدامة المالية في ظل تقلبات أسعار النفط (2000_2022)

يساعد فهم سلوك مؤشرات الاستدامة المالية، مؤشر الدين العام ومؤشر الفجوة الضريبية، في تطوير استراتيجيات فعّالة للتكيف مع هذه التقلبات وضمان استقرار الاقتصاد الجزائري على المدى الطويل، إنشاء صناديق سيادية، وتحسين إدارة الدين العام، وتعزيز النظام الضريبي، يمكن للجزائر التكيف مع تقلبات أسعار النفط وضمان استدامة مالية أقوى.

المطلب الاول: مؤشر الفجوة الضريبية

تحليل مؤشر الفجوة الضريبية يتطلب دراسة الفرق بين الإيرادات الضريبية المتوقعة وتلك الفعلية التي تجمعها الحكومة، في حالة الجزائر بين 2000 و2020، يجب مراعاة العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي أثرت على التحصيل الضريبي.

جدول (08_02): نسبة الفجوة الضريبية (مليار دينار)

السنوات	الجباية البتروولية	الجباية العادية	نفقات الميزانية	مؤشر الجباية البتروولية الى نفقات الميزانية %	مؤشر الجباية العادية الى النفقات الميزانية %	مؤشر الجباية العادية الى الناتج المحلي %	مؤشر النفقات الميزانية الى الناتج المحلي %	نسبة الفجوة %
2000	720.00	349.50	1,178.12	61.11	29.67	8.48	28.57	20.10

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

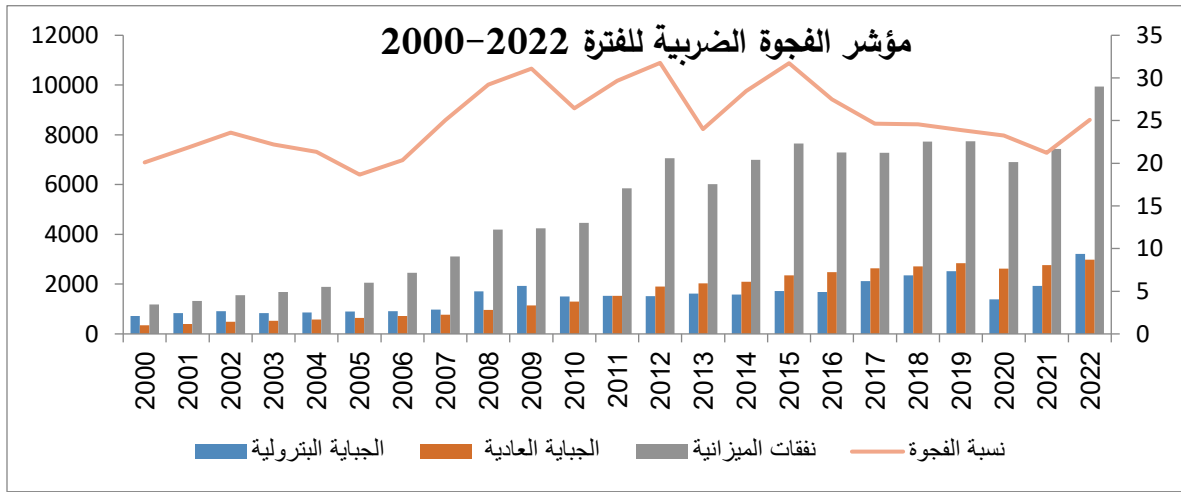
21.83	31.25	9.42	30.15	63.63	1,321.03	398.24	840.60	2001
23.61	34.29	10.68	31.14	59.10	1,550.65	482.90	916.40	2002
22.19	32.18	9.99	31.06	49.47	1,690.18	524.93	836.06	2003
21.33	30.76	9.44	30.68	45.58	1,891.77	580.41	862.20	2004
18.67	27.14	8.47	31.21	43.81	2,052.04	640.47	899.00	2005
20.37	28.85	8.48	29.39	37.34	2,453.01	720.88	916.00	2006
25.04	33.24	8.20	24.67	31.30	3,108.57	766.75	973.00	2007
29.21	37.95	8.74	23.03	40.93	4,191.05	965.29	1,715.40	2008
31.10	42.60	11.50	27.00	45.38	4,246.33	1,146.61	1,927.00	2009
26.43	37.25	10.82	29.06	33.62	4,466.94	1,297.94	1,501.70	2010
29.66	40.12	10.47	26.09	26.13	5,853.57	1,527.09	1,529.40	2011
31.77	43.54	11.77	27.04	21.52	7,058.17	1,908.58	1,519.04	2012
23.99	36.19	12.20	33.71	26.82	6,024.13	2,031.02	1,615.90	2013
28.47	40.61	12.14	29.90	22.55	6,995.77	2,091.46	1,577.73	2014
31.72	45.81	14.09	30.75	22.50	7,656.33	2,354.65	1,722.94	2015
27.49	41.67	14.17	34.01	23.06	7,297.49	2,482.21	1,682.55	2016
24.65	38.58	13.93	36.11	29.21	7,282.63	2,630.00	2,126.99	2017
24.55	37.81	13.26	35.07	30.39	7,732.07	2,711.76	2,349.69	2018
23.89	37.76	13.87	36.73	32.53	7,741.35	2,843.47	2,518.49	2019
23.27	37.55	14.28	38.03	20.20	6,902.89	2,625.17	1,394.71	2020
21.22	33.77	12.54	37.14	25.91	7,436.08	2,762.03	1,927.05	2021
25.09	35.88	10.79	30.07	32.33	9,935.65	2,987.96	3,211.92	2022

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على: وزارة المالية الجزائرية؛ مديرية السياسات والتوقعات،

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

تشير بيانات الجدول إلى تطورات المالية العامة في الجزائر من عام 2000 إلى 2022، بدأت الجباية البترولية بتغطية نسبة كبيرة من نفقات الموازنة ، حيث بلغت 61.11% في عام 2000، بينما كانت الجباية العادية تغطي 29.67%، ومع مرور السنوات، لوحظ تراجع تدريجي في نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة، حيث وصلت إلى 20.20% في عام 2020 بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19، بينما ارتفعت نسبة تغطية الجباية العادية إلى 38.03%، على الرغم من هذه الجهود، استمرت الفجوة الضريبية بالتذبذب، حيث بلغت ذروتها 31.77% في عام 2012، في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تحسناً نسبياً في تغطية الجباية العادية، حيث بلغت 37.14% في عام 2021، بينما ارتفعت نسبة تغطية الجباية البترولية مجدداً إلى 32.33% في عام 2022 بفضل تحسن أسعار النفط، يعكس هذا التحليل توجه الجزائر نحو تنويع مصادر الإيرادات والحد من الاعتماد على الجباية البترولية.

الشكل رقم (06_02): تطور الفجوة الضريبية في الجزائر 2000-2022



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(08_02)

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

تشير البيانات المالية للفترة من 2000 إلى 2022 إلى اعتماد كبير على الجباية البترولية لتغطية نفقات الميزانية العامة، مع جهود متزايدة لتنويع مصادر الإيرادات من خلال تعزيز الجباية العادية، في هذا التحليل، سنستعرض الفترات المختلفة وأبرز الأرقام والنسب التي توضح التحولات الاقتصادية والمالية في الجزائر.

- **الفترة الأولى (2000_2004):** خلال هذه الفترة، شهدت الجزائر بدايات جهود لتنويع مصادر الإيرادات العامة، على الرغم من اعتمادها الكبير على الجباية البترولية، في سنة 2000، بلغت نسبة تغطية الجباية العادية للنفقات العامة 29.67%، بينما كانت تغطية الجباية البترولية 61.11%، في 2001، ارتفعت النسب قليلاً حيث بلغت تغطية الجباية العادية 30.15% والجباية البترولية 63.63%، على الرغم من التقدم الطفيف في الجباية العادية، ظلت الفجوة الضريبية مرتفعة بين 20.10% و 21.83%. من 2002 إلى 2004، انخفضت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة، إذ بلغت 59.10% في 2002 و 43.81% في 2005، بينما ارتفعت تغطية الجباية العادية إلى 31.21% في 2005 بفضل الإصلاحات الضريبية.

- **الفترة الثانية: (2005_2009):** خلال هذه الفترة، واصلت الجزائر جهودها لتنويع مصادر الإيرادات، إلا أن الاعتماد على الجباية البترولية ظل كبيراً، في سنة 2006، بلغت تغطية الجباية العادية للنفقات العامة 24.67%، بينما بلغت الجباية البترولية 31.30%، شهدت هذه الفترة تذبذباً في الفجوة الضريبية بين 18.67% و 25.04% بسبب زيادة نفقات التسيير نتيجة برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)، في سنة 2008، ارتفعت نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة إلى 40.93%، في حين انخفضت تغطية الجباية العادية إلى 23.03%، في سنة 2009، شهدت الجبايتان ارتفاعاً طفيفاً في تغطيتهما للنفقات العامة، حيث بلغت الجباية العادية 27% والجباية البترولية 45.38%.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

-الفترة الثالثة (2010_2014): في هذه الفترة، تأثرت الجزائر بالأزمة المالية لعام 2008 وانخفاض أسعار النفط، مما أدى إلى تقلبات كبيرة في تغطية الجبايتين للنفقات العامة، في سنة 2010، بلغت تغطية الجباية البترولية 33.62% وتغطية الجباية العادية 29.06%، في سنة 2011، كانت النسب متقاربة، حيث بلغت الجباية البترولية 26.13% والجباية العادية 26.09%، في 2012، ارتفعت الفجوة الضريبية بشكل ملحوظ إلى 31.77% بسبب تراجع نسبة تغطية الجباية البترولية وعدم كفاية زيادة الجباية العادية لتعويض الفجوة، من 2013 إلى 2014، استمرت نسبة تغطية الجباية العادية في الارتفاع، حيث بلغت 33.71% في 2013، بينما انخفضت تغطية الجباية البترولية إلى 22.55% في 2014.

-الفترة الرابعة (2015_2019): شهدت هذه الفترة جهودًا مستمرة لتنويع الاقتصاد وتحسين الكفاءة الضريبية، مع تذبذب في نسبة تغطية الجبايتين للنفقات العامة، في سنة 2015، بلغت نسبة تغطية الجباية البترولية 22.50%، بينما ارتفعت الجباية العادية إلى 36.73% في 2019 بفضل استحداث وتعديل الضرائب، خلال الفترة 2016-2019، ارتفعت نسبة تغطية الجباية البترولية لتبلغ 32.53% في 2019. استقرت الفجوة الضريبية نسبيًا، ما يعكس تحسنًا في تغطية الجباية العادية وتخفيفًا من التقلبات في تغطية الجباية البترولية.

- الفترة الخامسة (2020_2022): تأثرت الجزائر بشكل كبير بتداعيات أزمة كوفيد-19 وانخفاض أسعار المحروقات، مما أدى إلى انخفاض نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة إلى 20.20% في 2020، وهي أدنى نسبة لها. بالمقابل، ارتفعت نسبة تغطية الجباية العادية إلى 38.03%، وهي أعلى نسبة لها. في سنة 2021، ارتفعت نسبة تغطية الجباية البترولية إلى 25.91% بفضل التحسن التدريجي في أسعار النفط وتعافي الاقتصاد من الجائحة، بينما بلغت نسبة تغطية الجباية العادية 37.14%. في سنة 2022، أدى الطلب العالمي المتزايد على المحروقات إلى تقليص الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات، حيث ارتفعت نسبة تغطية

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الجباية البترولية للنفقات إلى 32.33%، بينما انخفضت نسبة تغطية الجباية العادية إلى 30.07%، شهدت هذه الفترة استقرارًا نسبيًا في الفجوة الضريبية، مع استمرار الجهود لزيادة تغطية الجباية العادية، مما يعكس محاولات ناجحة لتنويع الاقتصاد على الرغم من التقلبات في تغطية الجباية البترولية.

رغم التحديات والاعتماد الكبير على الإيرادات البترولية، هناك جهود ملحوظة لتنويع الاقتصاد وزيادة كفاءة الجباية العادية، إلا أن التقلبات في السوق العالمية وأسعار النفط تستمر في التأثير على استقرار الإيرادات العامة، مما يستدعي تعزيز السياسات المالية لتحقيق استدامة أكبر.

المطلب الثاني: مؤشر الدين العمومي

عرفت الجزائر فترة طويلة من الهشاشة الخارجية، بعد الصدمة الخارجية في 1986 والتي تجسدت بهبوط إيرادات صادرات المحروقات بنسبة 39%، والتي أدت إلى أزمة الدين الخارجي، رغم إعادة هيكلة هذا الأخير من زاوية ثنائية الطرف مع إيطاليا وكذا عملية إعادة هيكلة مع مجموعة من البنوك الأجنبية، من أهم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية بهدف دعم الاقتصاد الوطني على إثر تعاظم الفوائض المالية سنوات 2000 تبنى سياسة الدفع المسبق للديون بالإضافة إلى الديون التي بلغت أجال استحقاقها، هذا القرار تم اتخاذه بعد أن مثلت الديون التي كانت تأخذ مسارا تصاعديا عبثا ثقيلًا أرهق الاقتصاد الوطني وأثر على جدارته الائتمانية وهذا ما نلاحظه في الجدول التالي:

جدول رقم (09_02): مؤشر الدين العام للنواتج المحلي الخام (مليار دينار)

السنوات	سعر النفط بالدولار	الناتج المحلي	الدين الداخلي	الدين الخارجي	الدين العام	مؤشر الدين الداخلي	مؤشر الدين الخارجي	مؤشر الدين العام

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

%70.63	%45.83	%24.81	2924.8	1889.63	1022.90	4123.5	28.72	2000
%64.43	%40.78	%23.64	2753.3	1723.97	999.40	4227.1	24.71	2001
%61.57	%39.89	%21.68	2784.8	1804.34	980.50	4522.8	24.83	2002
%53.11	%34.41	%18.70	2789.0	1807.06	982.20	5252.3	28.83	2003
%41.84	%25.58	%16.26	2572.6	1572.64	1000.00	6149.1	38.32	2004
%31.15	%16.68	%14.47	2355.6	1261.13	1094.30	7562.0	54.58	2005
%25.72	%4.79	%20.93	2186.8	407.06	1779.70	8501.6	65.70	2006
%15.22	%4.06	%11.16	1423.8	379.73	1044.10	9352.9	74.80	2007
%9.91	%3.27	%6.65	1094.7	360.62	734.00	11043.7	99.90	2008
%12.35	%4.24	%8.11	1231.1	422.31	808.80	9968.0	62.20	2009
%12.60	%3.43	%9.17	1511.1	411.88	1099.20	11991.6	80.20	2010
%10.53	%2.20	%8.33	1535.9	320.90	1215.00	14589.0	112.90	2011
%9.85	%1.76	%8.10	1597.3	285.07	1312.20	16209.6	111.00	2012
%8.66	%1.62	%7.04	1441.3	269.65	1171.70	16647.9	109.5	2013
%8.94	%1.75	%7.19	1539.9	300.89	1239.00	17228.6	100.2	2014
%16.74	%1.82	%14.93	1684.2	303.39	2493.00	16712.7	53.10	2015
%22.00	%2.42	%19.57	3828.7	421.35	3407.30	17514.6	45.00	2016
%28.21	%2.23	%25.98	5400.4	398.90	4911.60	18876.2	54.10	2017
%39.26	%1.96	%36.36	8029.3	400.60	7436.20	20452.3	71.30	2018
%47.25	%1.87	%42.68	9686.5	383.60	8751.10	20501.1	64.40	2019

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

2020	42.10	18383.8	9423.40	344.90	9691.6	%51.25	%1.88	%52.71
2021	72.70	22021.5	13703.60	307.00	14010.60	%62.22	%1.39	%63.62
2022	103.70	27688.9	15259.70	303.60	15563.3	%55.11	%1.1	%56.20

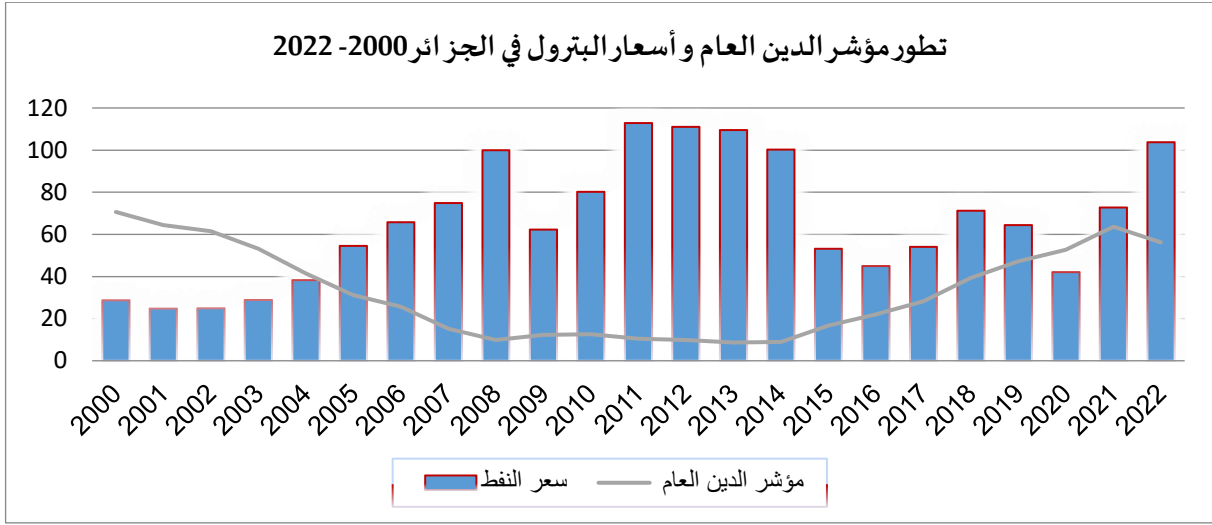
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على تقارير البنك المركزي 2010، 2013، 2014، 2016، 2018، 2020،

.2022

بين الأعوام 2000 و2022، شهد مؤشر الدين العام للنتاج المحلي الخام (GDP) في الجزائر تقلبات ملحوظة تعكس تأثيرات أسعار النفط والنمو الاقتصادي، في عام 2000، كان سعر النفط 28.72 دولار، وبلغ الناتج المحلي 4123.5 مليار دينار، بينما كان الدين الداخلي 1022.90 مليار دينار والدين الخارجي 1889.63 مليار دينار، مما أدى إلى دين عام قدره 2924.8 مليار دينار ومؤشر دين عام بنسبة 70.63%. مع مرور الوقت، ارتفع الناتج المحلي تدريجياً، حيث وصل إلى 27688.9 مليار دينار في 2022، في حين زادت أسعار النفط أيضاً بشكل ملحوظ، حيث بلغت 103.70 دولار في 2022. وعلى الرغم من ذلك، شهد الدين الداخلي والخارجي تذبذبات، حيث ارتفع الدين الداخلي من 1022.90 مليار دينار في 2000 إلى 15259.7 مليار دينار في 2022، بينما انخفض الدين الخارجي من 1889.63 مليار دينار في 2000 إلى 303.60 مليار دينار في 2022، ومؤشر الدين الداخلي كنسبة من الناتج المحلي ارتفع من 24.81% في 2000 إلى 55.11% في 2022، بينما شهد مؤشر الدين الخارجي انخفاضاً كبيراً من 45.83% في 2000 إلى 1.1% في 2022، وبالتالي، انخفض مؤشر الدين العام من 70.63% في 2000 إلى 56.20% في 2022، وتشير هذه البيانات إلى تحسن تدريجي في نسبة الدين العام للناتج المحلي على الرغم من التذبذبات في أسعار النفط والنمو الاقتصادي. النمو المستمر في الناتج المحلي الإجمالي ساعد في تقليل العبء النسبي للدين العام على الاقتصاد الجزائري.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

الشكل رقم (02_07): تطور مؤشر الدين العام وأسعار البترول في الجزائر 2000-2022



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات الجدول رقم(02_09)

-الفترة الاولى (2000_2004): كانت الجزائر تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط لتمويل اقتصادها، في عام 2000، كان سعر النفط 28.72 دولارًا للبرميل، وبلغ الناتج المحلي الإجمالي 4123.5 مليار دينار، الدين الداخلي كان 1022.9 مليار دينار والدين الخارجي 1889.63 مليار دينار، مما أدى إلى دين عام قدره 2924.8 مليار دينار، بالرغم من تقلبات أسعار النفط، ارتفع الناتج المحلي إلى 6149.1 مليار دينار في 2004، الدين الخارجي شهد انخفاضًا إلى 1572.64 مليار دينار، بينما الدين الداخلي استقر تقريبًا عند 1000 مليار دينار، بشكل عام، كانت الجزائر تعتمد على صندوق ضبط الموارد في تسديد الديون وتمويل المشاريع التنموية بفضل تحسن الإيرادات النفطية.

-الفترة الثانية (2005_2009): ارتفعت أسعار النفط بشكل كبير، مما ساهم في زيادة الإيرادات النفطية وتحسين الوضع الاقتصادي للجزائر. في 2005، بلغ سعر النفط 54.58 دولارًا للبرميل، مما ساعد في زيادة الناتج المحلي الإجمالي إلى 7562.0 مليار دينار، الدين الداخلي ارتفع بشكل ملحوظ إلى 1779.7 مليار دينار في 2006، بينما انخفض الدين الخارجي إلى 360.62 مليار دينار في 2008 بفضل السداد المسبق

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

للدیون الخارجية، الدين العام انخفض إلى 1231.1 مليار دينار في 2009 نتيجة للانتعاش في أسواق النفط وزيادة الإيرادات النفطية.

-**الفترة الثالثة (2010_2014):** استمر الناتج المحلي الإجمالي في النمو، حيث وصل إلى 17228.6 مليار دينار في 2014، الدين الداخلي شهد تذبذبًا ولكنه ظل منخفضًا نسبيًا مقارنة بالناتج المحلي، حيث بلغ 1239.0 مليار دينار في 2014، الدين الخارجي استمر في الانخفاض ليصل إلى 300.89 مليار دينار في نفس العام، الدين العام ككل انخفض إلى 1539.9 مليار دينار بفضل الاستقرار في الإيرادات النفطية وارتفاع أسعار النفط.

-**الفترة الرابعة (2015_2019):** بدأت أسعار النفط في الانخفاض مجددًا، مما أثر على الإيرادات النفطية للجزائر. في 2015، بلغ سعر النفط 53.10 دولارًا للبرميل، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى 16712.7 مليار دينار، الدين الداخلي ارتفع بشكل كبير إلى 8751.1 مليار دينار في 2019، مما أدى إلى زيادة الدين العام إلى 9686.5 مليار دينار، تدهور رصيد الموازنة والعجز المستمر في الموازنة أسهما في تراكم الديون.

-**الفترة الخامسة (2020_2022):** شهدت الجزائر تحديات اقتصادية كبيرة نتيجة لانخفاض أسعار النفط. في 2020، بلغ سعر النفط 42.10 دولارًا للبرميل، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي إلى 18383.8 مليار دينار، الدين الداخلي استمر في الارتفاع ليصل إلى 13703.6 مليار دينار في 2021، الدين الخارجي استقر نسبيًا عند 303.60 مليار دينار في 2022، ولكن الدين العام ككل بلغ 15563.3 مليار دينار، رغم ذلك، تشير التحليلات إلى أن الجزائر تمكنت من خفض الدين العام الخارجي، ومن المتوقع أن يظل الدين العام معتدلاً على المدى المتوسط، رغم العجز الكبير في الميزانية والتحديات الاقتصادية المتواصلة.

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

نستنتج من خلال التحليل أن الانخفاض الكبير في الدين العام للجزائر في عام 2022، يعود إلى خفض مسار الدين العام الخارجي، ومن المتوقع أن يظل الدين العام معتدلاً على المدى المتوسط، على الرغم من العجز الكبير في الموازنة ومع ذلك، فإن القدرة على تحمل الديون مقيدة بمجموعة محدودة من مصادر التمويل المتاحة بسبب إجماع السلطات عن الاقتراض الخارجي والقيود المفروضة على القدرة الاستيعابية للنظام المالي المحلي، وتمثل الالتزامات الطارئة الكبيرة الناشئة عن المؤسسات العامة وتدهور روابط الميزانية العامة مخاطر كبيرة على مسار الدين العام الداخلي، وقد أدى دعم البنك المركزي إلى إبقاء تكاليف الاقتراض تحت السيطرة حتى الآن، لكن ارتفاع التضخم يؤدي إلى رفع أسعار الفائدة مما قد يضعف ديناميكيات الدين مستقبلاً، في ظل اعتماد المالية العامة بشكل كبير على أسعار النفط والغاز، بالرغم من ذلك، تبقى التحديات الاقتصادية مستمرة، وتتطلب سياسات مستدامة وتنويعاً اقتصادياً لتعزيز قدرة الجزائر على تحمل التقلبات المستقبلية وتحقيق التنمية المستدامة.

المطلب الثالث: مؤشر الوضع المالي المستدام

المعادلة التالية تعبر عن الصيغة الرياضية للمؤشر:

$$IFS_T = \left(B_t - \lambda_t = \frac{1+r_t}{1+g_t} - \frac{Bp_t - Bp^*}{b_{t-1} - b^*} \right) \dots\dots\dots(30)$$

- r_t سعر الفائدة الحقيقي

- g_t معدل الناتج المحلي في الفترة t

- $(Bp_t - Bp^*)$ انحراف نسبة الفائض الاولي للناتج المحلي الاجمالي المشاهد عن الفائض الاول الذي يتحقق عنده القيم المستهدفة.

- $(b_{t-1} - b^*)$ انحراف نسبة الدين العام للناتج المحلي الاجمالي لمشاهد عن القيم المستهدفة

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

ووفقا لهذا المؤشر تنقسم الدول الى مجموعات كما يلي:

المجموعة الأولى: وهي الدول التي لا تحقق الاستدامة أين يتكرر حصول *IFS* على قيمة أكبر من الواحد

وبنسبه تفوق 75% من الوقت خلال فتره زمنيه معينه.

المجموعة الثانية: مجموعة الدول التي تحقق الاستدامة حيث يتكرر حدوث حصول *IFS* على قيمة أقل من

الواحد وبنسبة تساوي أو تفوق 75% من الوقت خلال فتره زمنيه معينه.

المجموعة الثالثة: مجموعه الدول غير المتضمنة في المجموعتين السابقتين.

جدول رقم (10_02): حساب مؤشر الوضع المالي المستدام خلال الفترة (2000_2022)

IFS_T	λ_t	$b_{t-1} - b^*$	b^*	b_{t-1}	$Bp_t - Bp^*$	Bp^*	Bp_t	B_t	$1 + g_t$	$1 + r_t$	السنوات
0.015	1.042	72.65	8.66	81.31	9.02	4,59	13,61	1.057	1,038	1,097	2000
0.333	0.689	61.97	8.66	70.63	5.97	1,56	7,53	1.022	1,030	1.053	2001
0.747	0.268	55.77	8.66	64.43	2.32	0,95	3,27	1.015	1,056	1,072	2002
0.423	0.546	52.91	8.66	61.57	4.73	-1,92	2,81	0.969	1,072	1,039	2003
0.006	0.991	44.45	8.66	53.11	8.58	-0,1	8,48	0.997	1,043	1,040	2004
-0.441	1.448	33.18	8.66	41.84	12.54	0,28	12,82	1.007	1,059	1,066	2005
-0.476	1.515	22.49	8.66	31.15	13.12	1,22	14,34	1.039	1,017	1,057	2006
0.373	0.636	17.06	8.66	25.72	5.51	0,23	5,74	1.009	1,034	1,043	2007
0.007	1.000	6.56	8.66	15.22	8.66	0,11	8,77	1.007	1,024	1,031	2008
1.798	-0.791	1.25	8.66	9.91	-6.85	0,07	-6,78	1.007	1,016	1,023	2009
1.152	-0.147	3.69	8.66	12.35	-1.27	0,06	-1,21	1.005	1,036	1,041	2010
1.118	-0.112	3.94	8.66	12.60	-0.97	0,07	-0,90	1.006	1,029	1,035	2011

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

1.384	-0.426	1.87	8.66	10.53	-3.69	-0,44	-4,13	0.958	1,034	0,991	2012
1.110	-0.091	1.19	8.66	9.85	-0.79	0,19	-0,60	1.019	1,028	1,048	2013
1.922	-0.909	0	8.66	8.66	-7.87	0,11	-7,76	1.013	1,038	1,051	2014
2.773	-1.778	0.28	8.66	8.94	-15.4	-0,04	-15,44	0.995	1,037	1,032	2015
2.708	-1.655	8.08	8.66	16.74	-14.33	0,89	-13,44	1.053	1,033	1,088	2016
1.930	-0.934	13.34	8.66	22.00	-8.087	0.087	-8.00	0.996	1.016	1,012	2017
1.756	-0.733	19.55	8.66	28.21	-6.35	0.05	-6.30	1.023	1.012	1,035	2018
2.074	-1.050	30.6	8.66	39.26	-9.09	0.09	-9.00	1.024	1.010	1,034	2019
2.335	-1.262	38.54	8.66	47.2	-10.93	-0.07	-11.00	1.073	0.949	1,018	2020
1.744	-0.762	44.05	8.66	52.71	-6.6	0.10	-6.50	0.982	1.034	1,015	2021
1.913	-0.926	54.96	8.66	63.62	-8.02	0.82	-7.20	0.987	1.032	1,019	2022

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على:

-IMF. ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION. IMF Country Report No. 16/127. May 2016. Washington

- IMF. ALGERIA 2024 ARTICLE IV CONSULTATION .IMF Country Report No. 24/88. April 2024. Washington

- Les rapports de la Banque d'Algérie; les années (2022-2019-2018-2015-2012-2010-2008-2006-2002)

خلال الفترة من 2000 إلى 2008، شهدت الجزائر تحسناً ملحوظاً في قيمها، مما انعكس إيجاباً على مؤشر الاستدامة المالية (IFS) ليصبح أقل من 1، وهو مؤشر على اتجاه نحو الاستدامة المالية، هذا التحسن يمكن تفسيره بارتفاع أسعار النفط خلال تلك الفترة، مما أدى إلى تحقيق الجزائر لإيرادات كبيرة، هذه الإيرادات ساهمت بشكل كبير في تحسين الرصيد الأولي للموازنة، ومكنت الحكومة من تسديد الديون الخارجية بشكل مسبق. بالإضافة إلى ذلك، كانت معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة تفوق معدلات الفائدة في بعض

الفصل الثاني: دراسة وتحليل استدامة الموازنة العامة في الجزائر للفترة (2000_2022)

السنوات، مما عزز من الاستدامة المالية، على النقيض من ذلك، خلال الفترة من 2009 إلى 2022، ارتفع مؤشر IFS ليصبح أكبر من 1، مما يشير إلى اتجاه نحو عدم الاستدامة المالية، السبب الرئيسي لهذا التحول هو أن معدلات الفائدة خلال معظم هذه الفترة كانت أعلى من معدلات النمو الاقتصادي، مما أدى إلى ارتفاع قيمة B لتكون أكبر من الواحد، كما أن الزيادة الكبيرة في النفقات العامة بمعدل يفوق نمو الإيرادات العامة أدت إلى تحقيق عجوزات كبيرة في الرصيد الأولي للموازنة بالمقارنة مع الرصيد الأولي المستهدف، مما أثر سلباً على قيم λ .

من المهم ملاحظة أن مؤشر الاستدامة المالية (IFS) يتأثر بشكل كبير بقيم λ ، التي تعبر عن السياسة المالية التي تتبعها الحكومة، على عكس ذلك، كانت قيم B دائماً أكبر من الواحد في معظم فترات الدراسة، بسبب أن معدلات الفائدة كانت أعلى من معدلات النمو الاقتصادي المحقق، هذا الوضع يعكس تحديات مستمرة في تحقيق استدامة مالية فعالة، بناءً على تحليل مؤشر الاستدامة المالية، يمكن تصنيف الجزائر ضمن المجموعة الثالثة من الدول، التي لا تعتبر ماليتها العامة مستدامة بالكامل ولا غير مستدامة تماماً، هذا التصنيف يعكس توازناً هشاً يتطلب سياسات مالية أكثر كفاءة واستراتيجيات نمو اقتصادي مستدامة لضمان تحسين الاستدامة المالية على المدى الطويل.

خلاصة الفصل الثاني

توصلنا الى أن الإيرادات العامة للجزائر تعتمد بشكل كبير على الجباية البترولية، حيث شهدت الإيرادات زيادة ملحوظة خلال الفترات التي ارتفعت فيها أسعار النفط، تراجعت الإيرادات خلال فترات انخفاض أسعار النفط، كما تبين أن النفقات العامة تميل إلى الارتفاع خلال فترات ارتفاع أسعار النفط بسبب زيادة الإنفاق الحكومي، وخلال فترات انخفاض أسعار النفط، اضطرت الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية والحد من الإنفاق لمواجهة العجز المالي، وأن الفوائض المالية التي تحققت سمحت للحكومة بتمويل العجز وتسديد الديون، على النقيض، خلال الفترات التي الانخفاض عانت الموازنة من عجز كبير، مما أجبر الحكومة على استخدام احتياطات صندوق ضبط الإيرادات ومحاولة تنويع مصادر الدخل لتغطية النفقات.

ومن خلال تحليل سلوك مؤشر الفجوة الضريبية ومؤشر الدين العمومي ودور صندوق ضبط الإيرادات، أظهر التحليل أن تقلبات أسعار النفط أدت إلى تقلبات كبيرة في الدين العام، حيث زادت الحكومة من الاقتراض خلال فترات انخفاض أسعار النفط لسد العجز، كما أبرز دور صندوق ضبط الإيرادات في تحقيق بعض الاستقرار المالي من خلال استخدام فوائض الإيرادات النفطية، لكن الاعتماد الكبير على النفط جعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية.

ختامًا، أوضحت هذا الفصل العلاقة الوثيقة بين أسعار النفط ومتغيرات الدراسة المختلفة في الجزائر، بينت أن الاعتماد الكبير على النفط يجعل الاقتصاد الجزائري هشًا أمام تقلبات أسعار النفط، مما يستدعي ضرورة تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تنويع مصادر الدخل وتعزيز الكفاءة في إدارة الموارد المالية لتحقيق استدامة مالية طويلة الأمد وضمان تنمية اقتصادية مستقرة.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في
الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

تمهيد

تلعب الدراسات الاقتصادية دورًا حاسمًا في فهم ديناميكيات الموازنة العامة واستدامته، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الطبيعية، مثل الجزائر، يهدف هذا الفصل إلى تقديم رؤية شاملة حول استدامة الإنفاق العام من خلال عرض وتحليل الدراسات السابقة، سواء تلك التي أجريت داخل الجزائر أو خارجها، في المبحث الأول سنستعرض مجموعة من الدراسات التي تناولت الاستدامة المالية للموازنة العامة، مع التركيز على المناهج والأساليب التحليلية المختلفة التي استخدمتها هذه الدراسات، بالإضافة إلى نقد شامل يبرز نقاط القوة والضعف فيها، يتيح لنا هذا التحليل فهماً أعمق للتحديات والفرص المرتبطة بالاستدامة المالية في الجزائر، ويساعد في تحديد الفجوات التي يمكن أن تملأها الدراسات المستقبلية.

أما في المبحث الثاني، فسنعوم بإجراء دراسة قياسية محدثة تسعى إلى تجاوز النقائص التي واجهتها الدراسات السابقة، سنستخدم منهجيات تحليلية متعددة تشمل نماذج التكامل المشترك واختبارات الثبات ونماذج ARDL، لتحليل العلاقات بين الإيرادات والنفقات العامة وتأثيرات العوامل الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط، سنغطي فترة زمنية تمتد من 2000 إلى 2022 لضمان شمولية ودقة التحليل، مع التركيز على تقديم توصيات وحلول عملية تستند إلى نتائج الدراسة.

المبحث الاول: الدراسات السابقة

تُعنى الدراسات السابقة حول الاستدامة المالية للموازنة العامة بفحص كيفية تحقيق الحكومات لتوازن مستدام بين الإيرادات والنفقات، وتحليل تأثيرات العجز المالي والدين العام على الاقتصاد، تتناول هذه الدراسات نماذج وأطر تحليلية متنوعة، مثل نماذج التكامل المشترك واختبارات الاستقرار الزمنية، لتقييم مدى قدرة الحكومات على الاستمرار في تمويل برامجها وسياساتها دون اللجوء إلى تراكم ديون غير مستدامة، كما تستعرض الأدبيات التجارب الدولية والمحلية في إدارة المالية العامة، وتسلط الضوء على السياسات المالية الناجحة والتحديات التي تواجهها الدول في تحقيق الاستدامة المالية، مع التركيز على أهمية الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية العامة.

المطلب الاول: الدراسات في الجزائر

الفرع الاول: دراسة: Said KACI، Mohamed ACHOUCHE (2016)¹.

أولاً: العنوان: La soutenabilité à long terme des dépenses publiques en Algérie

A long-run sustainability of public expenditures in Algeria

ثانياً: أهداف الدراسة:

يقدم هذا التحليل تقييماً لاستدامة الإنفاق العام في الجزائر على المدى الطويل. تكشف اختبارات

الاقتصاد القياسي للثبات والتكامل المشترك، التي أجريت على سلسلة النفقات العامة والإيرادات خلال

الفترة 1970-2010، عن انخفاض الاستدامة بالمعنى الذي حدده كوينتوس (1995).

¹ . KACI, S., ACHOUCHE, M., & ACHOUCHE, M. (2016). La soutenabilité à long terme des dépenses publiques en Algérie. 158-145, (16)16, مجلة الباحث, <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/2817>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

ثالثا: طريقة وأدوات الدراسة

في الخطوة الأولى، تم إجراء اختبارات ثابتية على سلسلة الإنفاق العام والإيرادات العامة ومن ثم على رصيد الموازنة من خلال اختبار جذر الوحدة المعتاد (ADF). وبعد ذلك، اختبار التكامل المشترك من خلال تطبيق بروتوكول اختبار جوهانسن إذا أثبتت اختبارات الاستقرار أنها غير حاسمة، تم تلخيص خوارزمية اختبار الاقتصاد القياسي في الجدول.

رابعا: نتائج الدراسة

من خلال التحليل الإحصائي للثبات والتكامل المشترك للإيرادات والنفقات العامة في الجزائر، نستخلص النقاط الرئيسية التالية:

✓ اختبار جوهانسن يرفض فرضية عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات عند عتبة 5%، مما يشير إلى وجود علاقة تكامل مشترك.

✓ إحصائيات التتبع والقيمة الذاتية القصوى تشير إلى وجود علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات عند عتبة 5% ولكن ليست عند عتبة 1%.

✓ متجه التكامل المشترك الناتج (0.89 في القيمة المطلقة) يدعم فرضية الاستدامة بالمعنى الضعيف ولكنه يرفضها بالمعنى القوي.

✓ ديناميكية استدامة المالية العامة في الجزائر معطلة بسبب ضعف الإيرادات، خطر التخلف عن السداد على المدى الطويل يمكن أن يكون نتيجة الانخفاض السريع وغير المتوقع في عائدات النفط والغاز.

خامسا: نقد الدراسة

تعتبر الدراسة مساهمة قيمة في فهم استدامة الإنفاق العام في الجزائر، حيث استخدمت اختبارات الثبات واختبارات التكامل المشترك، مما يعزز موثوقيتها من الناحية الإحصائية، إلا أن فترة الدراسة كانت من 1970 إلى 2010، مما قد يجعل التحليل غير متكامل بالنسبة للتغيرات الاقتصادية الأخيرة في

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الجزائر، يمكن أن تؤثر التغيرات الحديثة في إيرادات النفط والغاز بشكل كبير على استدامة الإنفاق العام، الدراسة تركز بشكل أساسي على الإيرادات والنفقات العامة دون تضمين متغيرات أخرى مثل الناتج المحلي الاجمالي و أسعار النفط، مما يمكن أن يقلل من الشمولية والتفسير الكامل للاستدامة المالية.

الفرع الثاني: دراسة: زهير بن دعاس. نريمان رقوب (2019)¹

أولاً: العنوان: تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر.

ثانياً: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر، واختبار الاستدامة المالية في الجزائر وفق القيد الزمني للموازنة، وتقديم إجراءات لتجنب المالية العامة للدولة الاضطرابات والأزمات المالية المستقبلية.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة

تم اختبار الاستدامة المالية في الجزائر وفق القيد الزمني للموازنة انطلاقاً من تحليل السلاسل الزمنية وإجراء اختبار استقراريتها واختبار درجة التكامل المشترك بينهما، إذ أن وجود تكامل مشترك بين النفقات والإيرادات يعني وجود علاقة طويلة الأجل بينهما، أي ستكون النفقات العمومية مرتبطة بالإيرادات الحكومية ولن تتجاوزها بشكل يؤثر لوجود عسر مالي داخل الدولة، ما يعني إمكانية تحقق الاستدامة المالية.

رابعاً: نتائج الدراسة: توصلت الدراسة إلى:

✓ توصلت الدراسة إلى أن النموذج يؤكد وجود علاقة ارتباط بين تغيرات الإيرادات والنفقات الحكومية في الجزائر على المدى القصير وال المدى الطويل.

¹. زهير بن دعاس. نريمان رقوب، تحليل مؤشرات الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، مجلة Les Cahiers du Cread، المجلد 34، العدد 02، الجزائر، 2019، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/22/34/2/85787>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

✓ تشير قيمة معلمة الإيرادات 0.34 إلى أن كل زيادة في الإيرادات بوحدة واحدة ينجر عنها زيادة ب 0.34 في النفقات العمومية، وهو الوضع الطبيعي الذي تنص عليه النظرية الاقتصادية.

✓ تزايد الإيرادات الحكومية الناتجة عن ارتفاع الإيرادات النفطية يساهم في تغطية النفقات الحكومية، وبالتالي زيادة قدرة الدولة على سداد العجز واحتواء أعباء الدين وتحقيق الاستدامة المالية.

✓ تشير النتائج إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات الحكومية رغم التقلبات الحاصلة على المدى القصير.

✓ هذا يعني إمكانية تحقيق شرط الاستقرار على المدى الطويل بمعدل تصحيح قدره 0.00006

خامسا: نقد الدراسة: تتمتع الدراسة بمنهجية قوية حيث تم استخدام تحليل السلاسل الزمنية واختبارات الاستقرار لتقييم علاقة الاستدامة المالية في الجزائر، مما يزيد من موثوقيتها وقابليتها للتطبيق العملي، وتوضح الدراسة وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات الحكومية في الجزائر، مما يعزز فرص تحقيق استدامة مالية على المدى الطويل، الدراسة تقدم نتائج كمية حول العلاقة بين الإيرادات والنفقات، ولكنها قد تحتاج إلى توسيع التحليل ليشمل تأثيرات أوسع وأكثر تعقيداً على الاستدامة المالية، مثل تأثيرات الديون العامة وتقلبات الأسعار العالمية للنفط وتأثيراتها على الإيرادات الحكومية، مما يمكن أن يؤثر على استدامة النظام المالي على المدى الطويل.

الفرع الثالث: دراسة: Chibi, Abderrahim; Chekouri, Sidi Mohammed; Benbouziane, Mohamed

¹(2019)

أولاً. العنوان: The dynamics of fiscal policy in Algeria: Sustainability and structural change

ثانياً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الورقة إلى تحليل السلامة المالية وملاءة الدولة، وتقديم بعض الأدلة

على استدامة عجز الميزانية في الجزائر، خاصة عندما تتم إدارة السياسة المالية كعملية غير خطية.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تركز هذه الدراسة على استخدام نهج النموذج غير الخطي لتحليل نسبة

رصيد الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، مع استخدام بيانات ربع سنوية تمتد من الربع

الأول لعام 1963 إلى الربع الأول لعام 2017. فيما يلي ملخص الدراسة:

تركز الدراسة على نسبة توازن الميزانية إلى الناتج المحلي الإجمالي (D)، مع تضمين متغيرات

عتبة خارجية، والنموذج يشمل السياسة المالية التي تعتمد على أسعار النفط (O) في الجزائر وتوجهات

الإنفاق الحكومي (G)، ويتم تضمين القيم المتأخرة للمتغير التابع بحد أقصى 8 فترات تأخير لكل متغير

انتقالي (تعادل عامين).

تم إجراء اختبار الخطية، ورفضت نتائج النموذج الخطي، متغير التحول المحدد هو الفارق الثامن

لسعر النفط (O(t-8))، والنموذج المقترح هو LSTR1 مع عتبة واحدة إما F4 أو F2، ما يعني وجود تغيير

رتيب في المعلمات من الجزء الخطي إلى الجزء غير الخطي كدالة للتأخر الثامن لسعر النفط.

رابعاً: نتائج الدراسة: فيما يلي ملخص للنتائج المقدره للنماذج الخطية وغير الخطية لنسبة العجز إلى

الناتج المحلي الإجمالي (D) في الجزائر:

¹ . Abderrahim Chibi & Sidi Mohamed Chekouri & Mohamed Benbouziane, 2019. "The dynamics of fiscal policy in Algeria: sustainability and structural change," Journal of Economic Structures, Springer; Pan-Pacific Association of Input-Output Studies (PAPAIOS), vol. 8(1), pages 1-27, December. https://ideas.repec.org/a/spr/jecstr/v8y2019i1d10.1186_s40008-019-0161-3.html

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

✓ حقق نموذج (STAR Smooth Transition Autoregressive) أعلى قيمة R^2 ، وأدنى تباين مقدر، كانت معظم معاملات الانحدار معنوية عند مستويات 5% و10% في كلا الجزأين من النموذج.

✓ قُدرت قيمة العتبة بـ 84.86 دولاراً للبرميل، وسرعة الانتقال (التعديل) من نظام إلى آخر كانت كبيرة، وقُدرت بـ 4.98.

✓ إذا كانت الدالة الانتقالية اللوجستية المقدرة أقل (أعلى) من 0.5، فإن الاقتصاد يكون في نظام العجز المنخفض (العجز المرتفع)، تظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة الخطية أن السلسلة الزمنية لرصيد الموازنة ليست ثابتة.

✓ القيم الإحصائية المحسوبة أكبر من القيم الحرجة، مما يعني قبول الفرضية الصفرية لجذور الوحدة ورفض الفرضية البديلة للثبات في نموذج STAR غير الخطي، يعني هذا أن السلسلة الزمنية لرصيد الموازنة ليست ثابتة، وبالتالي لا يمكنها تحمل عجز الموازنة على المدى الطويل.

✓ تأخر الثالث في أسعار النفط هو المتغير الانتقالي، وتتدخل السلطات الحكومية في خفض العجز وتفاقم الديون فقط عندما يصل سعر النفط إلى عتبة معينة (84.86 دولاراً للبرميل).

✓ تشير هذه النتائج إلى أن العجز في الموازنة الجزائرية يتأثر بشكل كبير بأسعار النفط، وأنه لا يمكن الحفاظ على عجز الموازنة على المدى الطويل دون تدخل نشط من السلطات الحكومية عند الوصول إلى عتبة معينة لأسعار النفط، يُظهر النموذج غير الخطي (LSTR) بوضوح أن هناك نظامين ماليين مختلفين يتحكمان في العجز حسب سعر النفط، مما يدعم فرضية إدارة العجز والديون النشطة في ظل ظروف معينة.

خامساً: نقد الدراسة: الدراسة اعتمدت على نماذج مثل (STAR Smooth Transition Autoregressive) لتحليل تأثيرات غير خطية لأسعار النفط على العجز الموازني، مما يعزز دقة التحليل في التقاط تأثيرات تغيرات

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الأسعار بطريقة دقيقة، استخدمت الدراسة بيانات ربع سنوية تمتد منذ عام 1963 حتى 2017، مما يوفر رؤية طويلة المدى لديناميكيات السياسة المالية في الجزائر، ويساعد في تقديم تقييم شامل للوضع المالي، ورغم أن الدراسة أظهرت أن أسعار النفط لها تأثير كبير على العجز الموازي، إلا أنها لم تقدم تحليلاً عميقاً لتأثيرات أخرى مثل الديون العامة و النفقات العامة و الإيرادات العامة، مما قد يؤثر على دقة توقعات استدامة الميزانية.

الفرع الرابع: دراسة: مختار عصماني، رابح أوكيل (2020)¹

أولاً: العنوان: تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر.

ثانياً: أهداف الدراسة: حاولت هذه الدراسة فحص الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 وذلك بتحليل الأسس التقنية والفنية للتوازنات المالية للدولة من خلال تقييم السلامة المالية أو الاقتدار المالي، للتحقق ما إذا كان قد تم احترام قيد الموازنة بين الأزمنة.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: قام الباحثان باختبار مدى قدرة الجزائر على تحقيق الاستدامة المالية للميزانية العامة، وفق لمنظور كل من hakiko grush وكذلك Quintas و Martin وهذا من خلال المعادلة التالية:

$$R_t = a + bGG_t + \varepsilon$$

حيث أن G_t النفقات العامة و R_t الإيرادات العامة

رابعاً: نتائج الدراسة: شارته النتائج القياسية الى:

✓ متغيرات النموذج القياسي، النفقات والإيرادات، ساكنة في المستوى الأول، مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين النفقات والإيرادات.

¹ . مختار عصماني، رابح أوكيل، تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 01، الجزائر، 2020، الرابط: <https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/63/20/2/144823>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

✓ اعتبار المالية العامة في الجزائر مستدامة وفق منظور هاكيكو وراش.

✓ توصلت الدراسة إلى أن المعامل b محصور بين الصفر والواحد، وهذا يدل على أن استدامة المالية العامة ضعيفة وفق منظور كوينتوس.

خامسا: نقد الدراسة: اعتمدت الدراسة على اختبارات متعددة مثل جذر الوحدة والتكامل المشترك، مما يعزز دقة النتائج ويعطي صورة واضحة عن استدامة المالية العامة، واستخدام البيانات من 1980 إلى 2017 يوفر فهماً شاملاً لتطور المالية العامة في الجزائر على مدى فترة طويلة، مما يعزز موثوقية النتائج، غير أنها لم تتناول بالتفصيل تأثير العوامل الخارجية مثل التغيرات في أسعار النفط العالمية أو الأزمات الاقتصادية العالمية، والتي لها تأثير كبير على الاقتصاد الجزائري المعتمد على النفط، والبيانات المستخدمة حتى عام 2017، مما يجعلها غير محدثة في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الجزائر بعد ذلك، مما يؤثر على استنتاجات الدراسة.

الفرع الخامس: دراسة: Oukil Rabeh و Osmani Mokhtar, (2021)¹

أولاً: العنوان: Analysing the Sustainability of Fiscal Policy in Algeria

ثانياً: أهداف الدراسة: تناولت الدراسة مدى استدامة السياسة المالية في الجزائر من 1980 إلى 2017، لتحديد ما إذا كانت الحكومة قد انتهكت قيود الميزانية الحكومية المؤقتة أم لا.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: يتم استخدام طريقة قيود الميزانية الزمنية (IBC) لقياس الاستدامة المالية في

هذه الدراسة، يتم تمثيل قيود ميزانية الحكومة لفترة واحدة بالمعادلة: $R_t = \alpha + bGG_t + \epsilon_t$ ويختبر هذا

الإطار الاستدامة المالية من خلال فحص التكامل المشترك للإيرادات والنفقات الضريبية بحيث:

مع الفرضية الصفرية $b = 1$ وتكون ثابتة، يتم النظر في أربعة سيناريوهات للاستدامة:

¹. osmani, mokhtar, & oukil, rabeh. (2021). Analysing the Sustainability of Fiscal Policy in Algeria. *Recherchers Economiques Manageriales*, 15(1), 391-406. <https://www.asjp.cerist.dz/en/article/153132>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

1. استدامة قوية إذا تم دمج R و GG مع $b = 1$

2. ضعف الاستدامة إذا كانت $1 > b > 0$

3. العجز غير المستدام إذا كان $b < 0$

4. $b > 1$ لا يتوافق مع العجز، مما يعني أن الإيرادات تنمو بشكل أسرع من الإنفاق.

رابعاً: نتائج الدراسة: وهي:

✓ تم تقدير معامل المتغير المالي وبلغت القيمة المقدرة $b = 0.685$ مما يدل على ضعف الاستدامة حيث تقع بين الصفر والواحد.

✓ الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية متكاملتان، مما يدل على أن السياسة المالية في الجزائر أنها مستدامة على المدى الطويل رغم أن النتائج وجدت ضعف هذه الاستدامة.

خامساً: نقد الدراسة: الدراسة تعتمد على إطار قيود الميزانية الزمنية (IBC)، وهي طريقة منهجية تتيح فحص الاستدامة المالية بشكل دقيق، والنظر في أربعة سيناريوهات للاستدامة المالية يوفر فهماً شاملاً لمختلف الأوضاع المالية الممكنة، إلا أن التركيز بشكل رئيسي على الإيرادات والنفقات الحكومية دون تناول الجوانب الأخرى للمالية العامة مثل الدين العام والتغيرات في أسعار النفط العالمية والأزمات الاقتصادية العالمية، يؤثر على استنتاجات الاستدامة، وتحتاج الدراسة إلى توسيع نطاق التحليل وتحديث البيانات لتحسين دقة النتائج وشمولييتها.

الفرع السادس: دراسة: بن موسى حسان، جبارة مراد (2022)¹

أولاً: العنوان: فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000-2020).

ثانياً: أهداف الدراسة: وحددت الأهداف الأساسية لهذه الدراسة هي كما يلي:

تقييم وتحليل الوضع السائد لأداء المالية العامة في الجزائر من 2000 إلى 2020، إنشاء العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات لتعزيز الاستدامة المالية، فحص وتقييم الاستدامة المالية والمقاييس المرتبطة بها، دراسة الاستدامة المالية طويلة المدى في الجزائر.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تم اعتماد منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL، وهذا ما يناسب فترة السلاسل الزمنية للبيانات المستخدمة، ووجود علاقة التكامل المشترك بالفرض البديل ويفصل من خلال مقارنة إحصائية F المحسوبة مع الحدود الدنيا والعليا للقيم الحرجة الجدولية، ثم تطور العمل لاحقاً وأصبحت الاستدامة تتحقق عن طريق نظام التكامل المتناظر لسلسلتي الإيرادات والنفقات على حد سواء المعادلة التالية:

$$GR_t = a + bGE_t + \varepsilon$$

حيث أن: GE_t : الإيرادات العامة، GR_t : النفقات العامة، b : معملة المتغير المستقل في النموذج، a : الحد الثابت للمعادلة، ε : حد الخطأ العشوائي.

بحيث: $b=1$: استدامة قوية، $0 < b < 1$: استدامة ضعيفة، $b=0$: عدم امكانية الاستدامة المالية.

¹. بن موسى حسان، جبارة مراد، فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2020)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05 العدد 01، الجزائر، 2022، الربط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/623/5/1/184331>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

رابعاً: نتائج الدراسة: كشف التحليل القياسي على:

✓ وجود علاقة تكامل مشترك طويلة المدى ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات والنفقات، مما يشير إلى ضعف الاستدامة المالية وفقاً لمنظور كوينتوس.

✓ تشير قيمة b المحصورة بين 0 و 1 إلى ضعف الاستدامة المالية.

✓ بناء على الجانب النظري والتحليلي، خلصت الدراسة إلى أن الوضع المالي في الجزائر يتصف باستدامة مالية ضعيفة نتيجة للسياسة المالية المنتهجة.

✓ أكدت النتائج القياسية على وجود استدامة مالية ضعيفة نظراً لاعتماد الإيرادات على الجباية البترولية وارتباط هذه الأخيرة بأسعار النفط في الأسواق العالمية.

خامساً: نقد الدراسة: استخدام منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) يعتبر مناسباً لتحليل العلاقات الزمنية بين الإيرادات والنفقات، ويعطي موثوقية للنتائج المستخلصة، تغطية فترة زمنية طويلة (2000-2020) يمنح الدراسة عمقاً زمنياً يمكن من خلاله رصد التغيرات الهيكلية والتطورات في السياسة المالية الجزائرية، ورغم أن استخدام السلاسل الزمنية له فوائده، إلا أنه يمكن أن يتأثر بالعوامل الخارجية غير المتوقعة التي قد تشوه التحليل، مثل التقلبات في أسعار النفط التي تُعتبر متغيراً خارجياً رئيسياً للاقتصاد الجزائري، كذلك لم تذكر الدراسة بشكل كاف تأثير الدين الخارجي.

الفرع السابع: دراسة: Abderrahim Chibi ، Mohamed Chekouri ، Mohamed Benbouziane (2022)¹

أولاً: العنوان: Essays on fiscal sustainability in Algeria

ثانياً: أهداف الدراسة: الهدف العام لهذا العمل البحث هو تحليل الأساس الفني للسلامة المالية وملاءة الدولة وتقديم بعض الأدلة على استدامة الدين العام في الجزائر، خاصة عندما يتم إجراء السياسة المالية كعملية غير خطية.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تستخدم هذه الورقة نهج "الحيز المالي وحدود الدين العام" لتحليل الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 من خلال دالة رد الفعل المالي (FRF) التي تقيس كيفية استجابة رصيد المالية العامة الأولي للديون في الفترة السابقة، يأخذ FRF غير الخطي، الذي يستوعب التعب المالي، شكل متعدد الحدود المكعب، وبالنسبة للجزائر، تم تعديل المعادلة لتشمل محددات الاقتصاد الكلي والمؤسسية والسياسية:

$$pb_t = \beta_0 + \beta_1 d_{t-1} + \beta_2 d_{t-1}^2 + \beta_3 d_{t-1}^3 + \sum \phi_i Z_i + \varepsilon_t$$

حيث يشمل Z:

فجوة الناتج: تقلبات الناتج المحلي الإجمالي المؤقتة المقدر باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت.
فجوة الإنفاق: التقلبات المؤقتة في الإنفاق الحكومي، ويتم تقديرها أيضاً باستخدام مرشح هودريك-بريسكوت، والمتغيرات الوهمية للأحداث السياسية.
سعر النفط: نظراً لمساهمته الكبيرة في الإيرادات الوطنية.

¹ . bderrahim Chibi & Sidi Mohamed Chekouri & Mohamed Benbouziane & Hadjer Boulila, 2022. "Essays on Fiscal Sustainability in Algeria," Working Papers 1540, Economic Research Forum, revised 20 Feb 2022. <https://ideas.repec.org/p/erg/wpaper/1540.html>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

رابعاً: نتائج الدراسة: توصلت الدراسة الى:

✓ العلاقة بين الرصيد الأولي والديون المتأخرة سلبية وذات دلالة إحصائية في النموذج الخطي ($\beta_1 < 0$) ، مما يشير إلى عدم الاستدامة المالية.

✓ هناك دليل واضح على حالة التعب المالي وتقلص الحيز المالي المتاح في الجزائر، وجود مستوى عتبة في نسبة الدين (سقف الدين أو الهاوية المالية) يساوي تقريباً 61.1% (أو 59.6 دولاراً للبرميل).

✓ الزيادات المؤقتة في النفقات الحكومية تؤثر سلباً على الرصيد الأولي (تأثير الشراهة)، وتقل كفاءتها.

خامساً: نقد الدراسة: تقدم الدراسة تحليلاً شاملاً للاستدامة المالية في الجزائر باستخدام نهج "الحيز

المالي وحدود الدين العام" ودالة رد الفعل المالي (FRF)، استخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة

بالكامل (FM-OLS) لتحليل البيانات يعزز من دقة النتائج المستخلصة، تضمين متغيرات مثل فجوة الناتج،

فجوة الإنفاق وسعر النفط يعطي رؤية أعمق للعوامل المؤثرة على الاستدامة المالية في الجزائر، ورغم

أهمية سعر النفط، إلا أن التركيز الكبير عليه قد يقلل من أهمية العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر على

الاستدامة المالية، مما قد يؤدي إلى تحيز في النتائج، واستخدام مرشح هودريك-بريسكوت لتقدير فجوة

الناتج وفجوة الإنفاق قد يكون مبسطاً جداً ولا يعكس التعقيدات الحقيقية للاقتصاد الجزائري، وافترض أن

العلاقة بين الرصيد الأولي والديون ثابتة وسلبية يمكن أن يكون تبسيطاً مفرطاً، وفي الواقع هو أكثر

تعقيداً مع وجود عوامل متعددة تؤثر على هذه العلاقة.

الفرع الثامن: دراسة: محمد بوقناديل، إلهام بن عيسى (2022)

أولاً: العنوان: الاستدامة المالية في الجزائر والعلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية: نهج جديد يعتمد على النماذج الخطية وغير الخطية¹.

ثانياً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى فحص الاستدامة المالية في الجزائر من خلال التركيز على سلوك الإيرادات والنفقات العمومية، وإعادة النظر في العلاقة طويلة المدى بينهما خلال الفترة 1970-2018.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: قام الباحثين بتقييم الاستدامة المالية من خلال إجراء اختبار التكامل المشترك بين الإيرادات GE_t والنفقات الحكومية GR_t ، الافتراض الضمني فيما يتعلق بسعر الفائدة الحقيقي هو أيضاً الاستقرار، ومع حالة عدم التمويل البونزي (No Ponzi games)، يجب أن يكون GE_t و GR_t متغيرين متكاملين من الدرجة الأولى وحتى الفروق الأولى يجب أن تكون مستقرة يتضمن الإجراء الأول

اختبار انحدار التكامل المشترك على النحو التالي: $GR_t = \alpha + \beta GE_t + \mu_t$

إذا تم رفض الفرض العدم (عدم وجود تكامل مشترك) وقبول الفرض البديل، فيجب أن تكون السلسلة t مستقرة عندما تكون السلاسل GE_t و GR_t غير مستقرة، فإن وجود تكامل مشترك هو شرط ضروري لكي تمثل الحكومة لقيود ميزانية القيمة الحالية.

وهناك أربع حالات لتحقق من شرط الاستدامة المالية: $B = 1$ ، يكون العجز الموازي في وضع استدامة مالية قوية، $0 < B < 1$ ، العجز الموازي في وضع استدامة ضعيفة، $B > 1$ فهذا يعني أن الإيرادات الحكومية تنمو بمعدل أكبر من النفقات الحكومية، $B \leq 0$ فيعني غياب تام.

¹ محمد بوقناديل، إلهام بن عيسى، الاستدامة المالية في الجزائر والعلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية: نهج جديد يعتمد على النماذج الخطية وغير الخطية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 08، عدد 01/ (ج1)، 2022، الجزائر، الربط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/347/8/1/188179>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

رابعاً: نتائج الدراسة: تشير النتائج الى:

✓ قيمة β (معامل الاستجابة) محصورة بين الواحد والصفير في المدى الطويل، مما يدل على استدامة مالية ضعيفة في الجزائر، هذا يعني أن الحكومة لا تلتزم بكل قيود الميزانية الحالية للقيمة (PVBC).

✓ الإيرادات الحكومية تستجيب إيجابياً للتغيرات في النفقات الحكومية، ولكن بنسبة أقل للصدمات السالبة في النفقات الحكومية (علاقة عكسية).

✓ الاستدامة المالية في الجزائر كانت ضعيفة خلال الفترة 1970-2018، يعني هذا أن الإنفاق العام ينمو بمعدل أسرع من الإيرادات، مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الحالية للدين العام.

خامساً: نقد الدراسة: استخدام كل من النماذج الخطية وغير الخطية (NARDL) يعطي صورة شاملة للعلاقة بين الإيرادات والنفقات، تغطي الدراسة فترة زمنية طويلة من 1970 إلى 2018، مما يسمح بتحليل شامل للتغيرات الاقتصادية على مدى العقود، ومع ذلك فاعتمادها على بيانات قديمة لا تشمل التغيرات الاقتصادية والسياسية الحديثة قد يؤثر على دقة النتائج الحالية، الافتراض بأن سعر الفائدة الحقيقي ثابت وعدم وجود تمويل بونزي قد لا يكون واقعياً في الظروف الاقتصادية الحالية، تقتصر الدراسة إلى تحليل عميق للعوامل الأخرى التي تؤثر على العلاقة بين الإيرادات والنفقات مثل السياسة المالية والتغيرات السياسية العالمية وأسعار النفط، وعلى الرغم من تشخيص الدراسة لضعف الاستدامة المالية، إلا أنها لا تقدم حلولاً واضحة أو استراتيجيات للإصلاح، مما يجعل النتائج أقل فائدة من الناحية العملية.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الفرع التاسع: دراسة: دحماني فاطمة، عميش عائشة (2022)¹

أولاً: العنوان: تقييم الاستدامة المالية في الجزائر في ظل الضغوط التضخمية وتذبذبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2020)

ثانياً: أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحليل وتقييم تطور هيكل الإيرادات العامة والنفقات العامة وتقييم مدى استدامة المالية العامة في ظل تراجع أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم ومحدودية الموارد الضريبية كما جاءت هذه الدراسة لبيان موقع السياسة المالية من ضمان الاستدامة المالية في ظل الضغوط التضخمية باستخدام بيانات سنوية للفترة (2000_2020).

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تم استخدام مقاربة (bohan1998) التي اقترحها لاختبار القدرة على تحمل الدين العام أي تحليل ما إذا كان الفائض الأولي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (BS_t) هو دالة ايجابية للدين العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي المحلي (D_t) والفكرة وراء هذا الاختبار هو تقدير المعادلة التي توضح إذا ما كانت الحكومة تتبع التدابير المناسبة لتأكيد قيود الميزانية بين الفترات:

$$BS_t^* = B_0 + B_1 D_t^* + \mu_t$$

حيث أنه إذا β_1 موجب ودلالة إحصائية فهذا يدل على استدامة الدين العام، الأساس المنطقي وراء هذا هو أن استدامة الدين العام لا يمكن أن تتحقق إذا لم يتم تعويض الدين المتراكم بفائض كبير في الفترة الحالية وبما أن فائض الميزانية الحكومية يمكن تحديده من خلال مجموعة من المتغيرات والتي يمكن تضمينها إلى المعادلة كمايلي:

$$B_t^* = \beta_0 + \beta_1 D_t^* + \beta_i Z_{it} + \mu_t$$

¹ . دحماني فاطمة، عميش عائشة، تقييم الاستدامة المالية في الجزائر في ظل الضغوط التضخمية وتذبذبات أسعار النفط خلال الفترة (2000 2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022، الربط:

<https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/469/7/1/196347>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

حيث Zit تمثل المحددات الاخرى لفائض الميزانية، وتشمل التضخم (INF) الانفتاح تجاري (TNX)

أسعار البترول (PP) سعر الصرف الحقيقي (TCH).

رابعاً: نتائج الدراسة: أكدت نتائج الدراسة على:

✓ وجود تكامل بين عجز الموازنة والدين العام خلال الفترة المدروسة، مما يشير إلى استدامة متوسطة للدين العام في الجزائر.

✓ الدين العام يعد أحد أسباب تغير عجز الموازنة، بسبب ضعف الإيرادات الضريبية وانخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية.

✓ وجود علاقة طردية بين عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي والتضخم الداخلي على المدى الطويل.

✓ سعر الصرف الحقيقي له تأثير على عجز الموازنة، مما يشير إلى أهمية سياسات إدارة العملات والتحكم في التضخم في تحقيق الاستقرار المالي للحكومة.

خامساً: نقد الدراسة: تميزت الدراسة بتحليل شامل للتأثيرات المتعددة على الاستدامة المالية في الجزائر، بما في ذلك تراجع أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم والتحديات المحدودة للموارد الضريبية، هذا يساعد في فهم السياق الكامل للتحديات المالية التي تواجه البلاد، تم استخدام نماذج اقتصادية مثل "bohan1998" لاختبار القدرة على تحمل الدين العام، وهذا يضمن دقة النتائج وتقديم تفسيرات معقولة للأنماط التي تظهر في البيانات، غير أن هذه النماذج ومعادلات معقدة وغير واضحة للقراء الغير متخصصين، مما يصعب على القراء فهم النتائج وتفسيرها بدقة، كان من المفيد تبسيط الشرح وتوضيح المتغيرات المستخدمة بشكل أكبر.

الفرع العاشر: دراسة: Aicha BEKHALED ،Mohamed lakhdar MAHDJOUBI (2024)

أولاً: العنوان The impact of oil prices fluctuations on public expenditures in Algeria during 1989-2019

ثانياً: أهداف الدراسة: هي تسليط الضوء على تأثير تقلبات أسعار النفط على النفقات العامة في الجزائر بين 1989-2019، وتقديم توصيات تهدف إلى الحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار النفط في الجزائر والاستفادة من فترات انتعاش السوق النفطية.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تم استخدام المنهج الكمي (التجريبي) القائم على نموذج ARDL باستخدام

متغيرين: النفقات العامة كمتغير تابع وأسعار النفط كمتغير مستقل، والاستعانة ببرامج Reviews12.

رابعاً: نتائج الدراسة: وخلصت الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- ✓ أظهرت نتائج الاختبار الحدودي وجود علاقة توازنية طويلة الأمد بين النفقات العامة وأسعار النفط؛
- ✓ يتأثر الإنفاق العام إيجابياً بقيمة سعر النفط الحالي وقيم الثلاث سنوات السابقة؛
- ✓ كل زيادة في أسعار النفط بمقدار دولار واحد للبرميل خلال السنة الحالية يقابلها زيادة في الإنفاق قدرها 19.846 مليون سنتيم.

✓ يؤثر سعر النفط للعام السابق (PP-1) على تغير موحد في الإنفاق قدره 1181 مليون سنتيم؛

✓ سعر النفط للسنوات الثلاث السابقة (PP-3) يؤثر على النفقات الجارية بمقدار 7068 مليون سنتيم

خامساً: نقد الدراسة: استخدم نموذج ARDL، وهو منهج يعتبر مناسباً لتحليل تأثيرات تقلبات أسعار النفط

على النفقات العامة على المدى الطويل، ويسمح بتحديد العلاقات التوازنية بين المتغيرات المختلفة، تم

تقديم تحليل شامل لتأثيرات أسعار النفط على النفقات العامة، مع التفريق بين تأثير الأسعار الحالية

والسابقة، مما يساعد على فهم أعمق للمتغيرات التي تؤثر على النفقات العامة في الجزائر، الدراسة لم

تتعمق بشكل كافٍ في تحليل العوامل السببية للعلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة، مثل السياسات

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الحكومية والتغيرات الاقتصادية الأخرى التي قد تؤثر على هذه العلاقة، يمكن أن يساعد التفصيل الأكبر في فهم العلاقات السببية وتحسين دقة النتائج وتطبيقها.

المطلب الثاني: الدراسات خارج الجزائر

الفرع الأول: دراسة: Dina Azhgaliyeva (2014)¹

أولاً: العنوان: The effect of fiscal policy on oil revenue fund: The case of Kazakhstan

ثانياً: أهداف الدراسة: تعرض الدراسة الأدبيات ووجهات النظر المتباينة حول فعالية صناديق عائدات النفط، وتسعى هذه الورقة إلى الإجابة على السؤال التالي: "كيف تؤثر السياسة المالية على صندوق عائدات النفط في كازاخستان، وما مدى فعالية هذا الصندوق؟".

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تتعمق الدراسة في تأثير السياسة المالية على مختلف العوامل الاقتصادية مثل إنتاج النفط، وإيرادات الصندوق الوطني، وإجمالي الاحتياطيات الدولية، وفعالية الصندوق الوطني في تثبيت الإنفاق الحكومي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، و خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة (اختبار ديكي-فولر (DF) ، توسيع اختبار DF ليشمل مكونات الانجراف والاتجاه، اكتشاف الارتباط التلقائي باستخدام اختبارات مختلفة، بما في ذلك اختبار بريوس-جودفري لاغرانج المضاعف (LM)، واختبار بوكس-بيرس، واختبار ليونج-بوكس، واختبار دوربين-واتسون)، واستخدام نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) للتخفيف من المشكلات المرتبطة بالسلاسل الزمنية شديدة الثبات، يستخدم (ECM) للاختلافات الأولى للمتغيرات بدلاً من انحدار المربعات الصغرى العادية (OLS)، مما يضمن نتائج تقدير أكثر موثوقية.

¹ . Azhgaliyeva, D. (2014). The effect of fiscal policy on oil revenue fund: The case of Kazakhstan. *Journal of Eurasian Studies*, 5(2), 157-183. <https://doi.org/10.1016/j.euras.2014.05.001>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

رابعاً: نتائج الدراسة: توصلت الدراسة بعد تحليل النتائج القياسية الى ما يلي:

✓ تكشف نتائج اختبار التكامل المشترك عن وجود علاقة طويلة المدى بين إنتاج النفط وسعر النفط العالمي الحقيقي، ومع ذلك، فإن التأثيرات قصيرة المدى لأسعار النفط العالمية الحقيقية على إنتاج النفط في كازاخستان ليست ذات دلالة إحصائية.

✓ تظهر الضرائب على صادرات النفط وضريبة القيمة المضافة آثاراً سلبية ذات دلالة إحصائية على إنتاج النفط، وعلى وجه التحديد، يظهر التأثير السلبي لضريبة تصدير النفط بفارق زمني قدره أربعة أشهر، في حين تظهر ضريبة القيمة المضافة بفارق زمني قدره خمسة أشهر.

✓ تظهر نسبة إجمالي الناتج المحلي وقيمة إنتاج النفط علاقة طويلة المدى وفقاً لاختبار التكامل المشترك، ومع ذلك، يشير تحليل إلى عدم وجود تأثير إيجابي للقيمة الحقيقية لإنتاج النفط على معدل نمو إجمالي الناتج المحلي، علاوة على ذلك، فإن الضرائب على النفط لا تظهر أي تأثير ذو دلالة إحصائية على معدل النمو الإجمالي، ومن المثير للاهتمام أن وجود الصندوق الوطني لا يسهم في ارتفاع مستويات معدل الفائدة الإجمالي.

✓ وجد تأثيراً إيجابياً ولكن غير معنوي إحصائياً للقيمة الحقيقية للنفط المنتج على صافي الإيرادات الحقيقية للصندوق الوطني، ومع ذلك فإن التغيرات في الضرائب النفطية لها تأثير سلبي على صافي الإيرادات الحقيقية.

✓ تظهر القيمة الحقيقية لإنتاج النفط تأثيراً إيجابياً ذو دلالة إحصائية على الإنفاق الحكومي الحقيقي، مما يشير إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي وإنتاج النفط في كازاخستان، لقد كان إنشاء الصندوق الوطني فعالاً لتحقيق استقرار الإنفاق الحكومي، والحد من تأثير التغيرات في قيمة إنتاج النفط على الإنفاق الحكومي.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

سادسا: نقد الدراسة: غطت الدراسة مجموعة واسعة من العوامل الاقتصادية مثل إنتاج النفط، وإيرادات الصندوق الوطني، والاحتياطيات الدولية، وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، مما يوفر نظرة شاملة على تأثير السياسة المالية، استخدام اختبارات جذر الوحدة (DF) ونموذج تصحيح الأخطاء (ECM) يعزز من دقة وموثوقية النتائج، مما يزيد من قوة التحليل القياسي ويقلل من احتمالية التحيز، التحليل المفصل للعلاقات طويلة وقصيرة المدى بين مختلف المتغيرات الاقتصادية يوفر فهماً عميقاً للأثر الاقتصادي والسياسي للصندوق الوطني، مما يزيد من قيمة البحث الأكاديمية والتطبيقية، الاعتماد الكبير على النماذج الإحصائية المتقدمة قد يجعل فهم النتائج صعباً على غير المتخصصين، مما يقلل من إمكانية وصول نتائج الدراسة إلى جمهور أوسع، بعض النتائج غير متوقعة أو غير متناسقة، مثل تأثير الضرائب على إنتاج النفط وسعر الصرف الفعلي الحقيقي، مما قد يشير إلى وجود متغيرات مفقودة أو تفسيرات غير شاملة.

الفرع الثاني: دراسة: Artem Vdovychenko¹ (2017)

أولاً: العنوان: Fiscal Policy Reaction Function and Sustainability of Fiscal Policy in Ukraine

ثانياً: أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أسباب النمو الهائل في الدين العام في أوكرانيا على أساس تطور نهج السياسة المالية.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تضمن المنهجية المستخدمة لتقدير وظيفة رد فعل السياسة المالية (FPRF) لأوكرانيا من خلال المعادلة الرئيسية التالية:

$$prsurpl_t = a_0 + a_1 prsurpl_{t-4} + a_2 debt_{t-4} + a_3 gap_{t-4} + a_4 pol_t + \sum_{j=1}^n b_j D_j + u_t$$

¹. dovychenko, A. (2017). **Fiscal Policy Reaction Function and Sustainability of Fiscal Policy in Ukraine**. Visnyk of the National Bank of Ukraine, 240, 22-35
<https://doi.org/10.26531/vnbu2017.240.022>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

- تم استخدام البيانات ربع السنوية للفترة (1998-2015) للتقدير، مما يتطلب تأخرًا قدره أربعة أرباع للمتغيرات التوضيحية، وعلى الرغم من أن البيانات السنوية ستكون أكثر توافقًا مع دورة الميزانية، فإن البيانات ربع السنوية تسمح بإجراء تحليل أكثر تفصيلاً لأنظمة السياسة المالية، يتم تقدير النموذج باستخدام المربعات الصغرى العادية (OLS)، والطريقة المعممة للحظات (GMM)، والاحتمالية القصوى للمعلومات المحدودة (LIML)، للتخفيف من المخاطر الداخلية من خلال دمج التأخر لكل من المتغيرات التابعة والتفسيرية، بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام الظروف الاقتصادية الخارجية كأدوات للمتغيرات الداخلية، ونظراً لاحتمال عدم الخطية في FPRF، يتم إجراء اختبارات الفواصل الهيكلية في المعاملات، إن وجود تغييرات كبيرة في المعاملات من شأنه أن يشير إلى حدوث تحولات في السياسة المالية.

رابعاً: نتائج الدراسة: تعرض الدراسة نتائج تقدير نموذج رد فعل السياسة المالية (FPRF) لأوكرانيا:

✓ كانت السياسة المالية في أوكرانيا أكثر مسايرة للتقلبات الدورية أثناء فترات النمو الاقتصادي كانت أقل مقاومة للتقلبات الدورية أثناء فترات الانكماش الاقتصادي.

✓ مخاطر على الاستدامة المالية يمكن أن يؤدي عدم التماثل هذا إلى تراكم الديون دون وجود اتجاهات اقتصادية إيجابية مقابلة.

✓ كانت السياسة المالية في أوكرانيا سلبية في الغالب، مما يعني أن الحكومة كانت أقل استجابة للظروف الاقتصادية المتغيرة.

✓ حدثت تحولات عرضية إلى الوضع النشط خلال أوقات الفجوات الكبيرة في الناتج وارتفاع نسب الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي.

✓ خلال التوسعات الاقتصادية، كانت السياسة المالية مسايرة للدورة الاقتصادية، مما أدى إلى تضخيم التقلبات الاقتصادية، وخلال فترات الركود الاقتصادي، كانت السياسة المالية محايدة، مما يعني عدم زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب بشكل كبير لمواجهة الانكماش.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

سادسا: نقد الدراسة: استخدام منهجية متعددة تشمل المربعات الصغرى العادية (OLS)، والطريقة المعممة للحظات (GMM)، والاحتمالية القصوى للمعلومات المحدودة (LIML) يزيد من موثوقية النتائج ويساعد في التحقق من الاستنتاجات عبر طرق تقدير مختلفة، استخدام البيانات ربع السنوية للفترة من 1998 إلى 2015 يسمح بتحليل دقيق ومفصل للسياسات المالية والتغيرات الدورية، مما يوفر رؤية أعمق للتقلبات الاقتصادية والسياسات المالية، الدراسة تركز بشكل كبير على السياسة المالية دون النظر الكافي إلى العوامل الاقتصادية والسياسية الأخرى التي قد تؤثر على الدين العام والاستدامة المالية، استخدام البيانات التاريخية قد يؤدي إلى نتائج تحليل ذاتية حيث أن السياسات المالية قد تتغير بمرور الوقت بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية، مما قد يجعل النتائج غير قابلة للتعميم على الفترات المستقبلية.

الفرع الثالث: دراسة: Dauda Gbolagade Adebisia، Gbadebo Salako (2020)¹

أولاً: العنوان: Fiscal policy sustainability in Nigeria: ARDL bounds testing technique

ثانياً: أهداف الدراسة: وتهدف هذه الورقة إلى سد هذه الفجوة من خلال دراسة استدامة السياسة المالية في نيجيريا، وسوف يراجع الأدبيات ذات الصلة، ويحدد البيانات والنموذج المستخدم، ويناقش تقنيات التقدير، ويحلل النتائج، ويختتم بالآثار المترتبة على السياسة وإجراء مزيد من البحوث.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تم في هذه الدراسة، إجراء تحليل استدامة السياسة المالية في نيجيريا باستخدام طريقة قيود ميزانية القيمة الحالية (PVBC)، إلى جانب تقنية اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع (ARDL)، للتحقق من استدامة السياسة المالية، وتم تحديد المعادلة في نموذج ARDL، حيث يتم التعبير عن المتغيرات كنسب من الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل هذه المعادلة المتغيرات المتأخرة

¹ . Adebisi, D. G., & Salako, G. (2020). **Fiscal Policy Sustainability in Nigeria: ARDL Bounds Testing Technique**. Asian Journal of Empirical Research, 10(3), 74–80. <https://doi.org/10.18488/journal.1007/2020.10.3/1007.3.74.80>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

وشروط تصحيح الخطأ، و تتضمن تقنية ARDL حساب إحصائية F ومقارنتها بقيم الحد العلوي والسفلي فإذا انخفضت إحصائية F المحسوبة عن الحد الأدنى، فهذا يشير إلى سياسة مالية غير مستدامة، وإذا تجاوز الحد الأعلى فإنها تؤكد الاستدامة، ولتحديد قوة استدامة السياسة المالية يتم تطبيق القيود المعاملية، وإذا انخفض المعامل (β) بين 0 و1، فإن السياسة المالية تعتبر ضعيفة الاستدامة، يشير المعامل 1 إلى استدامة قوية، في حين يشير المعامل الأقل أو يساوي 0 إلى عدم الاستدامة.

رابعاً: نتائج الدراسة: قدمت الدراسة التحليلات الاقتصادية القياسية:

✓ يكشف اختبار ADF أن الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي والنفقات إلى الناتج المحلي الإجمالي ثابتة عند المستويات، مع إحصائيات اختبارية تبلغ -1.116 و-1.623 على التوالي، ومع يشير اختبار PP إلى أن الإيرادات العامة فقط هي الثابتة عند مستوى دلالة 10%، في حين أن الإنفاق العام ثابت عند سلسلة الفرق الأولى عند مستوى دلالة 1%.

✓ تم مقارنة إحصائية F المحسوبة البالغة 1.548 مع الحدود الدنيا الحرجة من (Pesaran et al. (2001، مما يدل على عدم رفض الفرضية الصفرية، ويشير هذا إلى غياب التوازن بين الإيرادات العامة والنفقات، مما أدى إلى استنتاج عدم استدامة السياسة المالية في نيجيريا من عام 1961 إلى عام 2016.

✓ توفر معاملات نموذج ARDL نظرة ثاقبة للعلاقة طويلة المدى بين النفقات والإيرادات.

✓ تكشف اختبارات السببية لجرانجر عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي الإنفاق العام. تشير إحصائية F البالغة 3.421 بقيمة p أقل من 0.05 إلى أن الإيرادات العامة Granger تسبب الإنفاق العام دون أي ردود فعل.

✓ كشفت النتائج عن عدم وجود تكامل مشترك بين الإيرادات العامة والنفقات في نيجيريا، وبالتالي خلصت الدراسة إلى أن السياسة المالية في نيجيريا لم تكن مستدامة خلال الفترة قيد البحث.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

خامسا: نقد الدراسة: استخدام طريقة قيود ميزانية القيمة الحالية (PVBC) وتقنية اختبار حدود الانحدار الذاتي الموزع (ARDL) يوفر إطارًا قويًا لتحليل استدامة السياسة المالية، مما يعزز دقة النتائج وموثوقيتها، شمل الدراسة تحليل العلاقة طويلة المدى بين النفقات والإيرادات، وكذلك اختبارات السببية لجرانجر، مما يوفر فهماً متعمقاً للديناميكيات المالية في نيجيريا، عدم تقسيم الدراسة إلى فترات زمنية محددة قد يحجب الفروقات في السياسات المالية التي اعتمدها الحكومات المختلفة عبر الفترات الزمنية المختلفة، التركيز على البيانات التاريخية دون النظر إلى التطورات الحديثة يمكن أن يجعل النتائج أقل تطبيقاً على الوضع الحالي والمستقبلي لنيجيريا.

الفرع الرابع: دراسة: سلوي عبد العزيز (2020)¹

أولاً: العنوان: الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي.

ثانياً: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى تقييم قدرة بعض الدول النامية المصدرة للنفط على تحقيق الاستدامة المالية مع التطبيق على بعض دول مجلس التعاون الخليجي مثل عمان والكويت والامارات والبحرين خلال الفترة (1999/2017) وكذلك تحديد اتجاه السببية بين الايرادات والنفقات بها لتحقيق الاستدامة المالية.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تم استخدام اختبار التكامل المتناظر لسلسلي الايرادات والنفقات الحكومية للدول المحل الدراسة باستخدام منهج القيد الزمني للموازنة وكانت صياغة النموذج القياسي الذي استخدمته في الدراسة على النحو التالي:

$$GE_t = a + B GR_t + \epsilon$$

¹ . سلوي عبد العزيز، الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي¹، مجله السياسة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 08، القاهرة، 2020، الرابط: https://jocu.journals.ekb.eg/article_112835_aaec2e6c8712e0c0bfcc50d6d03ca9d7.pdf

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

حيث: GE: الانفاق العام، GR: الإيرادات العامة، B: معاملات المتغير المستقل في النموذج، E: حد

الخطأ العشوائي، a: الحد الثابت للمعادلة

تعتمد الدراسة في التحليل القياسي على منهجية التكامل المشترك بطريقه الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL، والذي يناسب طول فترة السلسلة الزمنية للبيانات المستخدمة في النموذج، ويشترط عدم وجود استقرار لحد السلاسل الزمنية في الفرق الثاني، ولكي تحدد السببية والتكامل في العلاقة، تبدأ بتحديد طول فترة الابطاء المثلى في النموذج الانحدار الذاتي، وبعد اختبار استقرارية السلاسل الزمنية Unit Root، حتى تتنفي امكانيه الحصول على انحدار الزائف تحاول الدراسة تحديد العلاقة طويله الاجل، كما استخدمت الدراسة آلية تصحيح الخطأ في النموذج الساكن، لإزالة الانحرافات في الاجل القصير من المسار التوازني للسلاسل في الاجل الطويل.

رابعاً: نتائج الدراسة: توصلت الدراسة القياسية الى:

✓ العلاقة التكاملية بين النفقات العامة والإيرادات العامة: في الإمارات وعمان وجود علاقة تكامل مشترك معنوية طويلة الأجل، مما يشير إلى استدامة مالية خلال فترة الدراسة، وفي الكويت والبحرين غياب التكامل المشترك، مما يعني غياب مقومات الاستدامة المالية.

✓ نتائج القياس لنموذج الإمارات ونموذج عمان:

• الإمارات: قيمة العلاقة التكاملية طويلة الأجل: 0.98 (أقل من الواحد)، مما يشير إلى استدامة مالية فوق المتوسط وفق القيد الزمني للميزانية، واختبار السببية الإيرادات العامة تسبب النفقات العامة، بينما النفقات العامة لا تسبب الإيرادات العامة.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

• عمان: قيمة العلاقة التكاملية طويلة الأجل: 0.77 (أقل من الواحد)، مما يشير إلى استدامة مالية فوق المتوسط وفق القيد الزمني للميزانية، واختبار السببية لم تؤكد اختبارات السببية على وجود علاقة سببية واضحة بين الإيرادات والنفقات العامة على الأجل الطويل.

خامسا: نقد الدراسة: الدراسة تشمل تحليل مقارن بين عدة دول (الإمارات، عمان، الكويت، البحرين)، مما يعزز من قدرتها على تقديم رؤى متعمقة حول الفروق والتشابهات بين السياسات المالية المختلفة وتأثيرها على الاستدامة المالية، اعتماد منهجية التكامل المشترك باستخدام ARDL واختبارات السببية لتحليل العلاقات السببية بين الإيرادات والنفقات يوفر فهما أعمق للديناميكيات المالية في الدول محل الدراسة، يفتقر البحث إلى تحليل العوامل الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط العالمية والتغيرات الجيوسياسية التي يمكن أن تؤثر بشكل كبير على استدامة المالية في الدول النفطية، التركيز على البيانات التاريخية دون النظر إلى التطورات الحديثة والتوقعات المستقبلية يمكن أن يقلل من قدرة الدراسة على تقديم توصيات قابلة للتطبيق في السياق الحالي.

الفرع الخامس: دراسة: امحمد معوش 2020¹

أولا: العنوان: منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية.

ثانيا: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الى ابراز أثر ديناميكية الدين العام من خلال احتساب مؤشر الاستدامة المالية الذي يبين مدى قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها.

ثالثا: طريقة وأدوات الدراسة: لتقييم الاستدامة المالية في الدول العربية تم اعتماد منهجية ديناميكية الدين العام التي تنص على أنه في حالة ارتفاع معدل الدين العام المقاس بحصته من الناتج المحلي الاجمالي

¹ . امحمد معوش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية، 2020، الرابط: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2021-12/methodology-calculating-financial-sustainability-index-applied-case-arab-countries_0.pdf

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

عن معدل الدين المستهدف تقوم الحكومة بالعمل على تحقيق فائض في رصيد الاولي للموازنة خلال فترة معينة لضمان بلوغ الدين العام المعدل المستهدف على هذا الاساس تم تقدير مؤشر الاستدامة المالية لخمسة دول عربية هي الاردن والبحرين وتونس ومصر والمغرب خلال الفترة (2013- 2018) واستشراف تطورها خلال الفترة (2019- 2020).

يقدم هذا النموذج الاقتصادي لهذه الدراسة اهم المعادلات المستخدمة في اعداد مؤشر الاستدامة المالي المتمثلة فيما يلي:

$$IFS_t = (\beta_t - \lambda_t) = \left(\frac{1 + r_t}{1 + g_t} - \frac{ps_t - ps^*}{d_{t-1} - d^*} \right)$$

حيث أن:

IFS: مؤشر الاستدامة المالية، اذا كان هذا المؤشر أقل من الواحد، يعني وجود استدامة مالية بحيث يكون تحقيق معدل الدين العام المستهدف، أما اذا كان مؤشر أكبر من أو يساوي الواحد، فهناك عدم استدامة مالية للحكومة حيث ان وضعية عجز الموازنة ومستوى الدين العام غير قابله للاستقرار.

يعني معامل الخصم الذي يبرز التوسع بين سعر الفائدة الحقيقي (r) ومعدل النمو $\beta(t) = \frac{1+r(t)}{1+g(t)}$

المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة (g)، كلما ارتفع هذا المعامل كلما زاد الدين العام.

: يبين درجة استجابة السياسة المالية في الفترة (t) لتقليص الفارق بين معدل الدين $\lambda(t) = \frac{ps(t) - ps^*}{d(t-1) - d^*}$

المسجل في الفترة السابقة ومعدل الدين المستهلك.

رابعا: نتائج الدراسة: تمثلت فيما يلي:

✓ تم تقديم تحليل شامل لمؤشر الاستدامة المالية في خمس دول عربية (الأردن، البحرين، تونس، مصر، المغرب) خلال الفترة (2013-2018)، حيث أظهرت الدراسة تحسناً في قيم المؤشر لكل هذه الدول، خلال الفترة الأخيرة، قامت هذه الدول في جهود استقرار الاقتصاد الكلي، وأثبتت فعالية

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الإصلاحات المالية التي تم تنفيذها، على الرغم من التحكم في العجز الأولي للميزانية، إلا أن الارتفاع الملحوظ في دفعات فوائد الدين العام في بعض الدول يشير إلى تزايد الاحتياجات التمويلية، وبالتالي، قد يؤثر ذلك على استدامة الدين العام إذا لم يتم تكييف وتيرة الإصلاح المالي.

✓ من جهة أخرى، تم توقع تطور مؤشر الاستدامة المالية خلال الفترة (2019-2020) باستناد إلى فرضيات حول متغيرات الاقتصاد الكلي، مثل معدل النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وأسعار الفائدة ومعدلات الدين العام المستهدفة من قبل الحكومة. أظهرت الاستنتاجات أن استمرار هذه الدول في نهج السياسة المالية الحالية سيؤدي إلى تحسن في قيمة مؤشر الاستدامة المالية، ولكن دون الوصول إلى مستويات أقل من الواحد، لضمان استمرارية هذا التحسن، يتعين على هذه الدول تنفيذ إصلاحات إضافية في ماليتها الحكومية على المدى المتوسط، سواء كانت ذلك من خلال مراجعة النفقات والإيرادات العامة أو تحسين منهجيات إعداد وتنفيذ الموازنة وتعديل القوانين والتشريعات المنظمة لمالية الحكومة.

خامسا: نقد الدراسة: اعتماد منهجية ديناميكية الدين العام لاحتساب مؤشر الاستدامة المالية يعتبر خطوة منهجية متقدمة توضح الديناميكيات المتعلقة بالديون والعجز المالي، تحليل خمس دول عربية (الأردن، البحرين، تونس، مصر، المغرب) يضيف قيمة ويعطي نظرة شاملة عن الوضع المالي في مختلف المناطق، تحليل البيانات خلال فترة (2013-2018) واستشراف المستقبل حتى 2020 يعطي الدراسة بعدًا تاريخيًا ومستقبليًا يمكن الاستفادة منه في فهم تطورات الدين العام، على الرغم من تغطية خمس دول، لم تتعمق الدراسة في تحليل الفروق الجوهرية بين سياسات الدول المختلفة وتأثيرها على الاستدامة المالية، كذلك لم تعالج بشكل كافٍ تأثير العوامل الخارجية مثل تقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية العالمية على الاستدامة المالية.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الفرع السادس: دراسة: حسين ماجد ثامر وعبد العظيم عبد الواحد الشكري (2021)¹

أولاً: العنوان: تحليل تقلبات اسعار النفط الخام وأثرها على استدامة الدين العام في العراق (2000-2019).

ثانياً: أهداف الدراسة: الهدف من هذا البحث كشف طبيعة العلاقة واتجاهها بين أسعار النفط الخام ومؤشرات استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000-2019).

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: من أجل تقدير متغيرات الدراسة في دوال العينة للمدة (2000-2019) واختبار وجود علاقة توازنية بين المتغيرات المستقلة وهي سعر النفط، ومؤشرات استدامة الدين في الاجل الطويل، والمتمثلة في نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي Y1 ونسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي Y2 ثم تقدير معادلتين واستخدامهما في دوال العينة:

$$Y1=F(X) \quad \text{المعادلة الأولى:}$$

$$Y1= B0 + B1X$$

B1،B0 معلمات، Y1 نسبة العجز والفائض الى الناتج المحلي الإجمالي، X اسعار النفط

$$Y2=F(X) \quad \text{المعادلة الثانية:}$$

$$Y2= B0 + B1X$$

B1،B0 معلمات، Y1 نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ، X اسعار النفط

لقياس العلاقة بين تقلبات اسعار النفط الخام ومؤشرات الاستدامة الدين العام في العراق للمدة (2000

2019) تم استخدام الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL).

رابعاً: نتائج الدراسة: من خلال الاختبارات الإحصائية ظهرت علاقات بين المتغير المستقل سعر النفط ومؤشر العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع في العراق:

¹ . حسين ماجد ثامر وعبد العظيم عبد الواحد الشكري، تحليل تقلبات اسعار النفط الخام وأثرها على استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000-2019)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 03، العدد 04، العراق، 2021.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

✓ وجود علاقة عكسية طويلة الاجل وذات تأثير معنوي بين سعر النفط ومؤشر العجز والفائض الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق لان قيمة P.V هي أقل من 5% وهذا يتوافق مع منطق النظرية الاقتصادية اذ أن الزيادة في اسعار النفط سوف تعمل على تخفيض نسبة العجز في الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي اذ ان زيادة سعر النفط بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي الى تغيير نسبة العجز الى الناتج المحلي بمقدار 21% وبالاتجاه نفسه بافتراض الثبات العوامل الاخرى وهذا يعني مرونة مؤشر نسبة العجز الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق للتغيرات الحاصلة في سعر.

✓ وجود علاقة طردية طويلة الاجل وذات تأثير غير معنوي بين سعر النفط ومؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق لان قيمة PV هي أكبر من 5% وهذا يدل على أن ارتفاع أسعار النفط أدت الى ارتفاع مؤشر الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي وهذا يعود الى انخفاض اسعار النفط العالمية في تلك المدة وبالتالي لجوء الحكومة الى الاقتراض الداخلي والخارجي لسد العجز المالي في الموازنة العامة.

خامسا: نقد الدراسة: استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) لتحليل العلاقة بين أسعار النفط ومؤشرات استدامة الدين العام يوفر دقة ووضوحاً في النتائج، تمتد دراسة على فترة زمنية طويلة (2000-2019)، مما يتيح فهماً أفضل للعلاقة بين أسعار النفط والدين العام عبر فترات اقتصادية مختلفة، أيضاً تقدم تحليلاً شاملاً للعلاقات بين المتغيرات المختلفة مثل سعر النفط، العجز والفائض، ونسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، مما يساعد على فهم التأثيرات المتبادلة بشكل أفضل، لم يتم تناول بشكل كافٍ تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية الخارجية التي قد تؤثر على أسعار النفط والدين العام في العراق، التوصيات المقدمة تفتقر إلى تفاصيل محددة حول كيفية تنفيذ الإصلاحات المقترحة بشكل فعال ومستدام.

الفرع السابع: دراسة: Esin Güzhan ،Zuhal Ergen (2022)¹

أولاً: العنوان: Budget deficit sustainability: an application to Turkey

ثانياً: أهداف الدراسة: يتم فحص استدامة عجز الميزانية في تركيا بشكل تجريبي للفترة من يناير 2006 إلى سبتمبر 2020، حيث أنها تعرض التشوهات الاقتصادية الكلية والتطبيقات السياسية والمالية التي تسببت في اتباع عجز الموازنة في اتجاه إشكالي وتعطيل الانضباط المالي في تركيا في السنوات الأخيرة، تتضمن الدراسة أيضاً مراجعة غنية ومفصلة للأدبيات الخاصة بتركيا وكذلك بالدول الأخرى.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تبحث هذه الدراسة في مدى استدامة عجز الموازنة في تركيا من يناير 2006 إلى سبتمبر 2020، باستخدام النموذج الذي اقترحه هاكيو وراش (1991)، يتم التعبير عن النموذج الأساسي الذي سيتم تحليله على النحو التالي:

$$\ln R_t = \alpha + \beta \ln G_t + \varepsilon_t$$

$\ln R_t$: هو اللوغاريتم الطبيعي للإيرادات العامة، $\ln G_t$: هو اللوغاريتم الطبيعي للنفقات العامة، بما في ذلك مدفوعات الفائدة، B و α : هي المعلمات التي سيتم تقديرها، ε_t : هو معامل الخطأ.

- تم الحصول على البيانات الشهرية لإيرادات ونفقات ميزانية الحكومة المركزية، بما في ذلك مدفوعات الفائدة، من نظام نشر البيانات الإلكتروني (EDDS) التابع للبنك المركزي لجمهورية تركيا (CBRT)، تم تعديل سلسلة البيانات لهذه المتغيرات موسمياً، وتم أخذ اللوغاريتمات الخاصة بها لتطبيع البيانات،

¹ . uhal Ergen & Esin Güzhan, 2022. "Budget Deficit Sustainability: An Application to Turkey," Prague Economic Papers, Prague University of Economics and Business, vol. 2022(1), pages 3-24. <https://ideas.repec.org/a/prg/jnlpep/v2022y2022i1id780p3-24.html>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

- تم استخدام كل من اختبار ديكي-فولر المعزز (ADF) واختبار كويتكوفسكي-فيليبس-شميت-شين (KPSS) لفحص خصائص جذر الوحدة للسلسلة، حيث تبين عدم ثبات السلسلة عند المستوى ولكنها تصبح ثابتة عند أخذ الفروق الأولى، مما يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الأولى، (1)I.

- ومع إثبات ثبات الفروق الأولى، تم تطبيق اختبار يوهانسن (Johansen) للتكامل المشترك للتحقق من علاقة التوازن طويلة المدى بين المتغيرات. تتضمن هذه الطريقة تحديد رتبة المصفوفة في نموذج تصحيح الخطأ المتجه التالي (VECM)،

رابعاً: نتائج الدراسة: ووفقاً لنتائج الاختبار، تشير كل من إحصائيات التتبع والقيمة الذاتية القصوى إلى عدم وجود تكامل مشترك عند مستوى دلالة 5%، مما يشير إلى عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين الإيرادات العامة والنفقات، وهذا يعني أن عجز الميزانية في تركيا ليس مستداماً للفترة من يناير 2006 إلى سبتمبر 2020.

خامساً: نقد الدراسة: استخدام النموذج الذي اقترحه هاكيو وراش (1991) وتحليل التكامل المشترك باستخدام اختبار يوهانسن يضيف مصداقية علمية للنتائج واختبارات ديكي-فولر المعزز (ADF) واختبار كويتكوفسكي-فيليبس-شميت-شين (KPSS) لفحص خصائص جذر الوحدة للسلسلة يضمن سلامة البيانات واستقرار النتائج، تتضمن الدراسة مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بعجز الميزانية في تركيا والدول الأخرى، مما يعزز من فهم السياق النظري والتطبيقي للموضوع، تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة طويلة الأمد بين الإيرادات العامة والنفقات، مما يشير إلى ضرورة استخدام نماذج أو منهجيات تحليلية إضافية لفهم الديناميكيات بشكل أفضل، التركيز الرئيسي على عجز الميزانية دون تحليل معمق للقطاعات الاقتصادية الأخرى والإنفاق العام، وعدم تناول بشكل كافٍ تأثير العوامل الخارجية مثل

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الأزمات الاقتصادية العالمية أو التقلبات في أسعار النفط يحد من فهم الصورة الكاملة للوضع المالي في تركيا.

الفرع الثامن: دراسة: Abdalla Sirag ، Sofiene Gaaloul (2023)¹

أولاً: العنوان: Fiscal sustainability: An empirical analysis for Arab countries

ثانياً: أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الاستدامة المالية والعلاقة بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في بلدان عربية مختارة.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: تستخدم الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية السنوية لأربعة عشر دولة مختارة من عام 1990 إلى عام 2021، وتطبق التحليل الزمني لغرض توصيات سياسية محددة لكل دولة في العينة المختارة، وأيضاً، وفقاً لباي وبيرون (2003)، تم اعتماد الانحدار المتعدد الفواصل لاختبار العلاقة بين المتغيرات، إن جوهر أخذ التغيرات الهيكلية في الاعتبار في تحليل الانحدار ينشأ من ديناميكيات الصدمات الاقتصادية واستمراريتها، بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام اختبار السببية جرانجر للتحقق من اتجاه العلاقة السببية أو العلاقة بين الإيرادات والإنفاق.

ولاختبار هذه الفرضيات تم استخدام اختبار السببية جرانجر، مع تحديد النماذج التالية:

$$\Delta LR_t = \delta_0 + \sum_{i=1}^n \delta_i \Delta LR_{t-i} + \sum_{i=1}^n \gamma_i \Delta LE_{t-i} + u_{1t}$$
$$\Delta LE_t = \theta_0 + \sum_{i=1}^n \theta_i \Delta LR_{t-i} + \sum_{i=1}^n \rho_i \Delta LE_{t-i} + u_{2t}$$

ساعد هذه النماذج في تحديد ما إذا كانت القيم السابقة للإنفاق الحكومي (LE) يمكنها التنبؤ بالقيم المستقبلية للإيرادات الحكومية (LR) والعكس صحيح، وبالتالي تحديد اتجاه العلاقة السببية.

¹ . Abdalla Sirag ، Sofiene Gaaloul، (2023) ، **Fiscal sustainability: An empirical analysis for Arab countries** ، Arab Monetary Fund ، <https://www.amf.org.ae/sites/default/files/publications/2023-10/Fiscal%20sustainability.pdf>

رابعاً: نتائج الدراسة: تؤكد هذه النتائج على:

✓ علاقة التكامل المشترك بين LR و LE قد تكون محجوبة إذا لم يتم أخذ الفواصل الهيكلية في الاعتبار، كما يتضح من نتائج اختبار هانسن وجود علاقة طويلة الأمد بين LR و LE في سبعة بلدان من أصل أربعة عشر، وهي الجزائر، وجيبوتي، ولبنان، وموريتانيا، والمغرب، وعمان. في عملية جذر الوحدة، وتكشف النتائج أنه على الأقل في إحدى مواصفات جريجوري هانسن، يوجد تكامل مشترك بين LR و LE في جميع البلدان، تشير هذه النتائج إلى أن علاقة التكامل المشترك قد تكون مخفية إذا سادت الفواصل الهيكلية في المجموعة الخطية، ولذلك، فإن الاستنتاج الرئيسي من اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك هو أن نتيجة الانحدار بين المتغيرات ليست زائفة، والنتائج التي تم الحصول عليها من تحليل السببية Granger ل LR و LE، يتضح أن الفرضية الصفرية ل LE لا تسبب Granger ولا يمكن رفض LR بالنسبة للدول الأربعة عشر، ومع ذلك، فإن الفرضية الصفرية ل LR لا تسبب جرانجر LE تم رفضها لجميع البلدان، باستثناء جيبوتي وموريتانيا حيث تم العثور على دعم لفرضية الفصل المؤسسي حيث لم يتم ملاحظة أي علاقة سببية، وتشير هذه النتائج إلى وجود فرضية الإيرادات والإنفاق في 86% من البلدان التي شملتها العينة، وتشير النتائج إلى اتساع العلاقة بين الإيرادات والإنفاق الحكومي في الدول العربية، وبعبارة أخرى، فإن التغيرات في الإيرادات الحكومية تؤدي إلى تغيرات في النفقات الحكومية وليس العكس.

✓ أظهرت نتائج هذا البحث أن جميع البلدان قد شهدت انقطاعاً هيكلياً واحداً على الأقل في العلاقة المقدره بين الإيرادات الحكومية والنفقات، وكانت النتيجة الأكثر وضوحاً التي خرجت بها هذه الدراسة هي أن العلاقة بين الإيرادات والنفقات ليست بنفس الوتيرة، على سبيل المثال، يمكن أن يكون عجز الميزانية في بلد ما مستداماً في فترة معينة وغير مستدام في فترة أخرى، اعتماداً على التغيرات الهيكلية التي تطرأ على الاقتصاد.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

✓ تشير النتائج إلى أن العديد من البلدان واجهت وربما لا تزال تواجه تحديات كبيرة في خدمة ديونها، وفيما يتعلق باختبار سببية جرانجر، كشف التحليل عن وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه تمتد من الإيرادات إلى الإنفاق في معظم البلدان التي شملتها العينة، مما يشير إلى أن الإيرادات الحكومية حفزت قرارات الإنفاق الحكومي، وهو ما يدعم فرضية الإيرادات والإنفاق، وتساهم الدراسة في فهمنا لاستدامة السياسة المالية وديناميكيات العلاقة بين الإيرادات الحكومية والنفقات في المنطقة العربية.

خامسا: نقد الدراسة: تطبيق التحليل الزمني واختبار السببية جرانجر يعزز من دقة وموثوقية النتائج، مع التركيز على تحليل العلاقة بين الإيرادات والنفقات الحكومية بطريقة هيكلية، اكتشاف علاقة تكامل مشترك بين الإيرادات والنفقات في عدد من البلدان يوضح أهمية فهم التأثيرات الهيكلية على السياسات المالية في الدول العربية، تقديم توصيات عملية تتعلق بتكييف سياسات الإنفاق الحكومي مع التقلبات الاقتصادية، وتحسين القدرة على تحمل الديون، وتنفيذ القواعد المالية وإنشاء هياكل تنظيمية مستقلة لتقييم السياسات المالية، الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية السنوية دون تحليل معمق للعوامل السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية التي تؤثر على استدامة السياسات المالية في البلدان العربية، تواجه الدراسة تحديات في جودة البيانات المتاحة لبعض الدول العربية، مما قد يؤثر على دقة النتائج والتوصيات المقدمة.

الفرع التاسع: دراسة: بيان محمد الشايب و د. محمد حمزه (2023)¹

أولاً: العنوان: اختبار تحقق الاستدامة في سورية خلال الفترة 1980-2018

ثانياً: أهداف الدراسة:

- اختبار تحقق الاستدامة المالية في الأجل الطويل في سورية خلال الفترة 1980-2018.

¹. الشايب ب & حمزه أ. (2023). اختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018. مجلة جامعة دمشق

للعلوم الاقتصادية والسياسية , 39(1)

<https://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/eoj/article/view/1668>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

- اختبار تحقق الاستدامة المالية في الأجل القصير في سورية خلال الفترة 1980-2018.

- اختبار العلاقة السببية بين الإيرادات الحكومية والإنفاق الحكومي في سورية خلال الفترة 1980-2018.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة: بعد إجراء اختبارات جذر الوحدة، وبناءً على نتائجها سيستخدم اختبار جوهانسن Johansen Test في حال كانت المتغيرات متكاملة عند الدرجة $I(1)$ نفسها، أما إذا كانت متكاملة عند درجات مختلفة $I(0)$ ، $I(1)$ عندها يحدث اللجوء إلى منهج اختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL Bounds Test ، وبعد إثبات أو نفي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل يحصل اللجوء إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ لإثبات أو نفي وجود علاقة تكامل مشترك في الأجل القصير وتستند هذه الدراسة إلى اختبار جرانجر المشتق من نموذج تصحيح الخطأ بواسطة اختبار F أو اختبار والـد Wald Test.

رابعاً: نتائج الدراسة:

✓ عدم تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018 في كل من الأجل القصير والأجل الطويل، وهذا الأمر يعني عدم قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية في ظل السياسة المالية المطبقة حالياً.

✓ إنَّ السياسة المالية المطبقة في سورية خلال الفترة 1980-2018 ابتعدت عن معايير الاستدامة المالية، ومن المستحسن القيام بتعديلات في جانبي النفقات والإيرادات كي تحقق الاستدامة المالية.

✓ وجود أثر موجب للنفقات الحكومية في الإيرادات الحكومية في سورية، وأنَّ زيادة في الإنفاق الحكومي بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإيرادات الحكومية بنسبة 0.86% في الأجل الطويل، ويتفق ذلك مع وجهة النظر الكينزية القائلة إنَّ الإنفاق الحكومي له تأثير موجب على الإنتاج والأداء الاقتصادي، إذ تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي إلى تحسين البنية التحتية وتشجيع القطاع الخاص على إقامة المشاريع.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

✓ وجود أثر موجب للإيرادات الحكومية في الإنفاق الحكومي في سورية، وإنَّ زيادة في الإيرادات الحكومية بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1.15% في الأجل الطويل، وتتفق هذه النتيجة مع طرح ميلتون فريدمان القائل إنَّ زيادة الإيرادات الحكومية ستؤدي إلى مزيد من الإنفاق الحكومي.

✓ لا توجد علاقة سببية في الأجل القصير بين الإنفاق الحكومي والإيرادات الحكومية في كلا الاتجاهين، ولذلك بإمكان الحكومة أن تحدد مستويات الإنفاق والإيرادات وفقاً لما يقتضيه الأمر.

خامساً: نقد الدراسة: استخدام اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Tests) واختبار جوهانسن (Johansen Test) واختبار الحدود لنموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL Bounds Test) يعزز من قوة التحليل الإحصائي ويساعد في فهم العلاقات السببية والتكاملية بين المتغيرات، توضيح العلاقة السببية بين الإيرادات والنفقات الحكومية يساهم في فهم كيفية تأثير السياسة المالية على الاقتصاد العام، دراسة لم تتطرق بشكل كافي إلى تحليل أثر الظروف السياسية والاقتصادية الفريدة في سورية على استدامة السياسة المالية، مما يمكن أن يحد من قدرة الدراسة على إعطاء صورة كاملة، استخدام بيانات تمتد إلى عام 2018 قد لا تعكس تحديثات حديثة في السياسة المالية أو تأثيرات الأحداث السياسية والاقتصادية الأخيرة في سورية، مما يمكن أن يقلل من قابلية الدراسة للتطبيق الحالي.

الفرع العاشر: دراسة: كاوه عبد العزيز، عبد العزيز الدوسكي وهاشم محمد العركوب (2023)¹

أولاً: العنوان: أثر التنويع الاقتصادي على الاستدامة المالية في دول مجلس التعاون الخليج العربي

للمدة (2004-2020)

¹. كاوه عبد العزيز، عبد العزيز الدوسكي وهاشم محمد العركوب. (2023). أثر التنويع الاقتصادي على الإستدامة المالية في دول مجلس التعاون الخليج العربي للمدة (2004_2020). Journal of Duhok Université, 26(1), 121-136. <https://doi.org/10.26682/hjuod.2023.26.1.9>

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

ثانياً: أهداف الدراسة: تسعى الى تحليل وقياس أثر التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية في

دول مجلس التعاون الخليج العربي.

ثالثاً: طريقة وأدوات الدراسة:

تناولت الدراسة الجانب الكمي والعملي وذلك من خلال قياس والتحليل الاقتصادي لأثر التنوع الاقتصادي في الاستدامة المالية لبلدان مجلس التعاون الخليجي مع إشارة للعراق للمدة (2004 - 2020)، والصيغة العامة للنموذج المطلوب تحليله وتقديره في الدراسة على ضوء المتغيرات المستقلة أو التفسيرية المتمثلة بـ (الايادات النفطية، الايرادات الضريبية ، الايرادات الأخرى والدين الحكومي العام الاستثمار الحكومي العام) و المتغير التابع أو الداخلي والمتمثل بالاستدامة المالية التي يعبر عنه بعجز الموازنة أو فائضها، تأخذ الشكل الآتي:

$$Y_{it} = \beta_0 + \beta_1 X_{1,it} + \beta_2 X_{2,it} + \beta_3 X_{3,it} + \beta_4 X_{4,it} + \beta_5 X_{5,it} + U_{1,it}$$

أما عن الاسلوب الذي استخدم في قياس الإنموذج هو اسلوب جمع البيانات (بيانات السلاسل الزمنية و المقطعية) أو ما يعرف بأنموذج البانال داتا (Panel Data)، حيث تعتبر هذه النماذج من أكثر النماذج المستخدمة في الدراسات والبحوث الحديثة؛ حيث إنها تأخذ بالحسبان أثر التغير في المشاهدات المقطعية (N)، وأثر التغير في الزمن (T)، ويعطي هذا الأسلوب زيادة في درجات الحرية وكفاءة أفضل و أقل تعددية خطية بين متغيرات البحث، كذلك هذا الأنموذج يتمتع بمحتوى أكثر من المعلومات من بقية النماذج بالمقارنة عند استخدام بيانات السلاسل الزمنية فقط وبشكل منفرد وتم تطبيق ذلك بواسطة برمجة الحاسبة (Eviews.12).

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

رابعاً: نتائج الدراسة:

- ✓ تعاني استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول الربعية بشكل عام والنفطية بشكل خاص من بعض الصعوبات والمشاكل التي تُعد عوائق وتحديات في طريق تحقيق الانتعاش والنمو الاقتصادي وعدم الاتكال على عوائد الموارد وبذلك يقلل من فرص الاستدامة المالية في تلك الدول
- ✓ إن مصطلح الإستدامة المالية تعبر عن قدرة وإمكانية على المضي قدماً في إدامة الإنفاق الجاري وكذلك الديون المترتبة على ذمتها والضرائب وغيرها في المدى الطويل، مع استمرارية المقدرة على الوفاء بجميع وكافة الالتزامات الحالية أو المستقبلية والنفقات الضرورية للدولة من دون اللجوء لإعادة هيكلة الدين العام وشطب جزء منه وعدم التوقف عن خدمته، لذا فإن استدامة السياسة المالية تُعد مؤشر مهم لبيان النجاح أو الإخفاق في السياسة المالية للدول والحكومات.
- ✓ كل دولة لها خصوصيتها وذلك سبب طبيعة النظام السياسي والاقتصادي السائد لها وبما يمتلكه من الموارد وإمكانات خاصة بها، وما تعاني منه من إخفاقات وأزمات، لذلك فإن تطبيق مفهوم التنويع الاقتصادي والاستدامة المالية في بلدان موضوع البحث تختلف من دولة الى آخر.
- ✓ هناك علاقة معنوية وعكسية بين مجموع الإيرادات النفطية كنسبة من (GDP) والإستدامة المالية المعبرة عنها بعجز الموازنة وفائضها بوصفه كنسبة من (GDP) عند مستوى أقل من (5%)، أي سوف ينخفض عجز الموازنة بنسبة (0.3723%) إذا أزداد مجموع الإيرادات النفطية بنسبة (1%).
- ✓ هناك علاقة معنوية وطردية بين مجموع الإيرادات الأخرى كنسبة من (GDP) وعجز الموازنة وفائضها بوصفهم نسبة من (GDP) عند مستوى معنوية أقل من (1%)، أي سيزداد عجز الموازنة بنسبة (0.904%) عند زيادة مجموع الإيرادات الأخرى بنسبة (1%)، كون هذه الإيرادات لا تسهم في أفضل الأحوال من (5-10%) من مجموع الإيرادات العامة للدولة وغالباً تتجه هذه عوائد الى جوانب الإنفاق الاستهلاكي.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

✓ هناك علاقة معنوية وعكسية بين مجموع الديون الحكومية كنسبة من (GDP) وعجز الموازنة أو فائضها كنسبة من (GDP) عند مستوى معنوية أقل من (5%)، أي سوف ينخفض مقدار عجز الموازنة العامة بنسبة (0.121%). عندما يزداد نسبة مجموع الدين الحكومي العام بمقدار (1%). وهذا ما يعكس حقيقة تخصيص عوائد القروض العامة للدولة نحو أوجه الإنفاق الاستثماري.

خامسا: نقد الدراسة: استخدام النموذج Panel Data يعد مناسبا لتحليل أثر التنوع الاقتصادي على الاستدامة المالية في دول مجلس التعاون الخليجي، هذا المنهج يسمح بتقييم التأثير عبر الزمن وبين الدول، مما يعزز موثوقية النتائج ودقتها، والجمع بين التحليل الكمي والعملي لتفسير أثر التنوع الاقتصادي، مما يساعد في فهم أعمق للعلاقات بين المتغيرات المستقلة والتفسيرية والمتغيرات النهائية المرتبطة بالاستدامة المالية، الدراسة تركز على فترة زمنية معينة (2004-2020)، مما قد يؤثر على قدرة النتائج على تعميمها لفترات زمنية أطول، الاعتماد على بيانات Panel Data التي تحتاج إلى رعاية خاصة لضمان دقتها وموثوقيتها، بما في ذلك توفير البيانات الزمنية والمقطعية بشكل دوري ومتواصل.

ولإجراء دراسة قياسية شاملة ودقيقة حول استدامة الموازنة العامة في ظل تقلبات أسعار النفط في الجزائر، من الضروري تغطية فترة زمنية تشمل البيانات حتى السنة الأخيرة المتاحة، من 2000 إلى 2024، وذلك باستخدام منهجيات متعددة مثل نماذج التكامل المشترك واختبارات الثبات، ونموذج ARDL لدراسة العلاقات الخطية، وتشمل الدراسة متغيرات متعددة مثل الناتج المحلي الإجمالي، الديون العامة، التغيرات في أسعار النفط العالمية، الإيرادات الضريبية، والتغيرات الاقتصادية والسياسية، كذلك تحليل العوامل السببية التي تؤثر على العلاقة بين أسعار النفط والنفقات العامة و الإيرادات العامة و مؤشرات الاستدامة ، مع اختبار استدامة موازنة الجزائر وفق منظور Quintos و Martin ودالة الفعل المالي مع التركيز على أحدث البيانات المتاحة، من المهم تنويع الأساليب الإحصائية باستخدام التكامل المشترك

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

ومرشح هودريك-بريسكوت لتقدير فجوة الناتج بشكل أدق، وتبسيط الشرح وتوضيح المتغيرات المستخدمة لجعل الدراسة مفهومة للقراء غير المتخصصين، مع تقديم توصيات وحلول واضحة واستراتيجيات للإصلاح، أيضاً تحليل تأثيرات السياسات المالية والتحويلات السياسية على الاستدامة المالية، واستخدام برمجيات التحليل الإحصائي الحديثة مثل EViews، وتوظيف الأدوات البيانية لتوضيح العلاقات بين المتغيرات، بهذه الطريقة، يمكن تقديم دراسة متكاملة تعالج نقائص الدراسات السابقة وتوفر تحليلاً شاملاً يمكن الاعتماد عليه لتطوير السياسات الاقتصادية والمالية في الجزائر.

المبحث الثاني: الدراسة القياسية

هذا المبحث تم تخصيصه للدراسة القياسية والمتضمنة تقدير العلاقة بين النفقات والإيرادات العمومية باستعمال طريقة المربعات الصغرى، وتقدير دالة الفعل المالي بتطبيق منهجية التكامل المشترك بطريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة ARDL لقياس وتقييم الاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة (2000_2022)، سنستخدم البرنامج الإحصائي EViews وهو أحد البرامج الإحصائية للبيانات متقدما في التحليل الاقتصادي وبناء وتقدير النماذج الاقتصادية.

المطلب الأول: تقدير العلاقة بين النفقات والإيرادات العمومية

الفرع الأول: تقديم متغيرات الدراسة

سنقوم بتقدير العلاقة بين النفقات والإيرادات العامة باستعمال طريقة المربعات الصغرى من معرفة مدى قدرة الجزائر تحقيق الاستدامة المالية للموازنة العامة من منظور كوينتوس (quintos) وفق النموذج التالي:

$$R_t = \alpha + bG_t + \epsilon_t$$

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

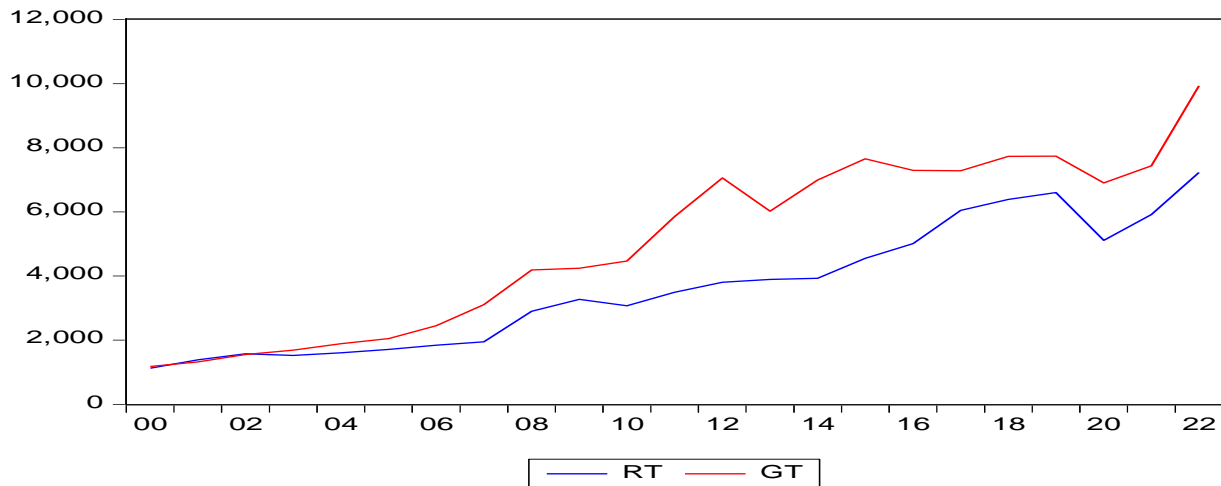
حيث:

R_t : الإيرادات العامة

G_t : النفقات العامة

إذ تمثل جميع البيانات المعبرة عن متغيرات الدراسة بسلاسل زمنية لمعطيات سنوية خاصة بالاقتصاد الوطني معبر عنها بمليارات الدينارات للفترة 2000_2022، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات للمتغيرين من المعطيات الفعلية الصادرة عن وزارة المالية الجزائرية.

الشكل البياني رقم (3_1): سلسلة النفقات والإيرادات العامة



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

الفرع الثاني : تقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة

باستعمال طريقة المربعات الصغرى قدرنا النموذج السابق وتحصلنا على النتائج الموضحة في

الجدول التالي:

الجدول رقم (3_1): العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة

Dependent Variable: RT
Method: Least Squares
Date: 06/30/24 Time: 00:49
Sample: 2000 2022
Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GT	0.678627	0.048815	13.90214	0.0000
C	225.7897	277.4493	0.813805	0.4249
R-squared	0.901993	Mean dependent var	3650.373	
Adjusted R-squared	0.897326	S.D. dependent var	1910.686	
S.E. of regression	612.2383	Akaike info criterion	15.75506	
Sum squared resid	7871551.	Schwarz criterion	15.85380	
Log likelihood	-179.1832	Hannan-Quinn criter.	15.77989	
F-statistic	193.2695	Durbin-Watson stat	0.618733	
Prob(F-statistic)	0.000000			

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

أشارت النتائج القياسية وبعد تقدير معادلة الانحدار طويل الأجل بين النفقات والإيرادات وجدنا أن المعامل الخاص بالمتغير Gt معنوي أي أنه يؤثر على المتغير Rt كما أنه محصور بين الصفر والواحد مما يعني الاستدامة المالية ضعيفة وفق منظور كوينتوس، ويلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.901993$ وهذه النتيجة تمثل القوة التفسيرية للنموذج أي أن 90.19% من تغيرات الإيرادات العامة مفسرة بواسطة تغيرات النفقات العامة.

كما يلاحظ ان إحصائية $D-W=0.618733$ مما يعني وجود ارتباط ذاتي موجب بين الأخطاء، أي أن هناك مشاكل يعاني منها هذا النموذج احصائيا منها مشكلة توصيف النموذج أي توجد عدة متغيرات لم تدرج في هذا النموذج مثل الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم..... ، وطريقة قياس المتغيرين المعتمدين في هذه الدراسة.

المطلب الثاني: تقدير دالة الفعل المالي في الجزائر

سنقوم في هذا المطلب بتقدير دالة الفعل المالي لاختبار الاستدامة المالية للميزانية العامة من

خلال تقدير المعادلة التالية:

$$S_t = \alpha_1 + \alpha_2 R_p + \alpha_3 CR_F$$

حيث أن:

الموازنة عجز (S_t): ويعد المتغير التابع، وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من

المعطيات الصادرة عن الهيئات الدولية والوطنية الرسمية وزارة المالية، البنك المركزي الجزائري وهذا للفترة

2000_2022.

الإيرادات النفطية (R_p): وهو المتغير المستقل يمثل الجباية البترولية بالقيم المقدرة بناء على السعر

المرجعي لسعر النفط المعتمد لأعداد الموازنة العامة وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير

من المعطيات الصادرة عن الوطنية الرسمية (البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية)

رصيد صندوق ضبط الإيرادات CR_F : وهو المتغير المستقل يمثل مجموع الإقتطاعات من صندوق ضبط

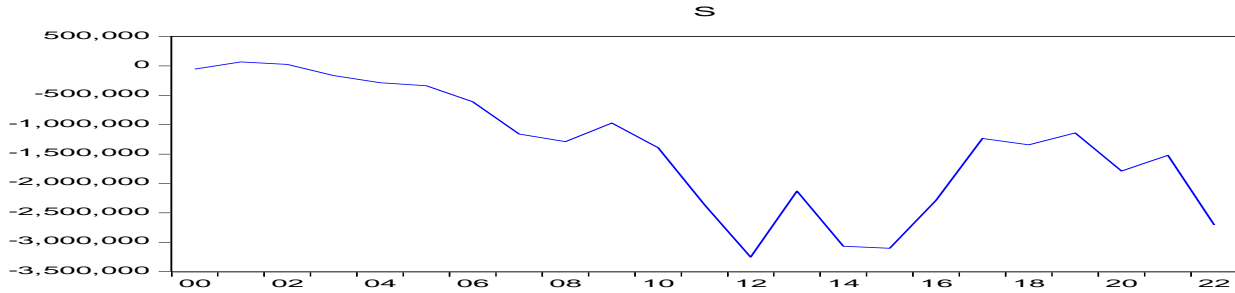
الإيرادات المستخدمة في تغطية عجز الموازنة وقد تم الحصول على قاعدة البيانات لهذا المتغير من

المعطيات الصادرة عن الوطنية الرسمية (البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية)

الفرع الاول: دراسة استقراريه للسلاسل:

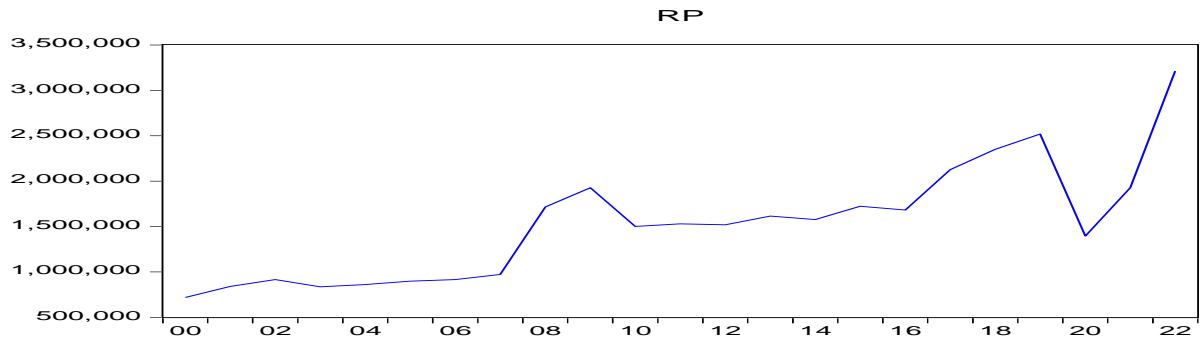
أولاً: التمثيل البياني للسلاسل:

الشكل البياني رقم (2_3): سلسلة رصيد الموازنة S



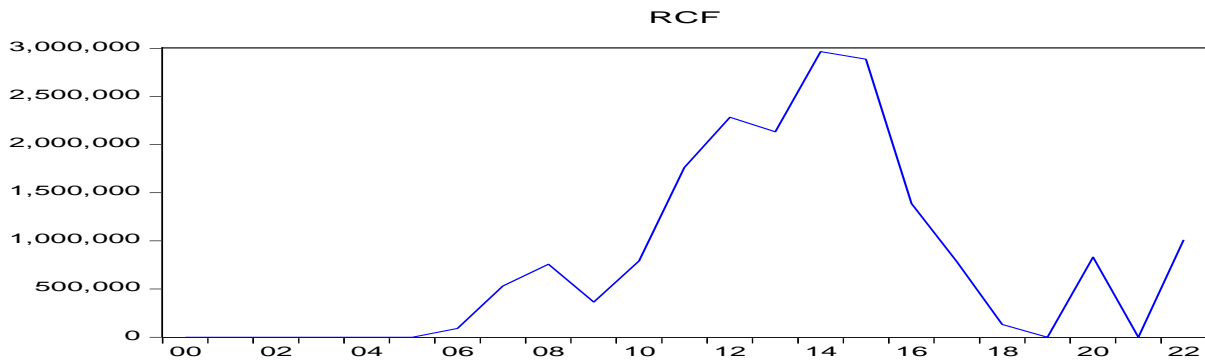
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

الشكل البياني رقم (3_3): سلسلة الإيرادات النفطية Rp



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

البياني رقم (4_3): سلسلة رصيد صندوق ضبط الإيرادات RCF



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

ثانيا: اختبار ديكي-فولر المطور (ADF):

الجدول رقم (2_3): نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) للسلسلة رصيد الموازنة S

عند المستوى			
الاحتمال p	القيمة الحرجة	احصائية t	السلسلة s
0.6368	-1.9572	-0.1038	النموذج 1
0.5523	-3.004	-1.4231	النموذج 2
0.6214	-3.6328	-1.8980	النموذج 3
عند الفرق الاول			
الاحتمال p	القيمة الحرجة	احصائية t	السلسلة s
0.0001	-1.9580	-4.4398	النموذج 1
0.0020	-3.0123	-4.5249	النموذج 2
0.0117	-3.6449	-4.3905	النموذج 3

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

الجدول رقم (3_3): نتائج اختبار ديكي-فولر المطور (ADF) للسلسلة الإيرادات النفطية Rp

عند المستوى			
الاحتمال p	القيمة الحرجة	احصائية t	السلسلة Rp
0.9604	-1.9590	1.4802	النموذج 1
0.8660	-3.0206	-0.5278	النموذج 2
0.0034	-3.6449	-5.0016	النموذج 3
عند الفرق الاول			
الاحتمال p	القيمة الحرجة	احصائية t	السلسلة Rp
0.0001	-1.9590	-4.5870	النموذج 1

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

0.0006	-3.0206	-5.0969	النموذج 2
0.0056	-3.6584	-4.7885	النموذج 3

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي **Eviews 0.9**

الجدول رقم (3_4): نتائج اختبار ديكي - فولر المطور (ADF) للسلسلة رصيد صندوق ضبط الإيرادات

RCF

عند المستوى			
الاحتمال p	القيمة الحرجة	احصائية t	السلسلة RCF
0.2835	-1.9572	-0.9778	النموذج 1
0.4687	-3.0048	-1.5940	النموذج 2
0.7920	-3.6328	-1.5172	النموذج 3
عند الفرق الاول			
الاحتمال p	القيمة الحرجة	احصائية t	السلسلة RCF
0.0004	-1.9580	-3.9470	النموذج 1
0.0086	-3.0123	-3.8588	النموذج 2
0.0412	-3.6449	-3.7481	النموذج 3

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي **Eviews 0.9**

من خلال نتائج الجداول السابقة لاختبارات ديكي - فولر نلاحظ أن كل متغيرات الدراسة: رصيد

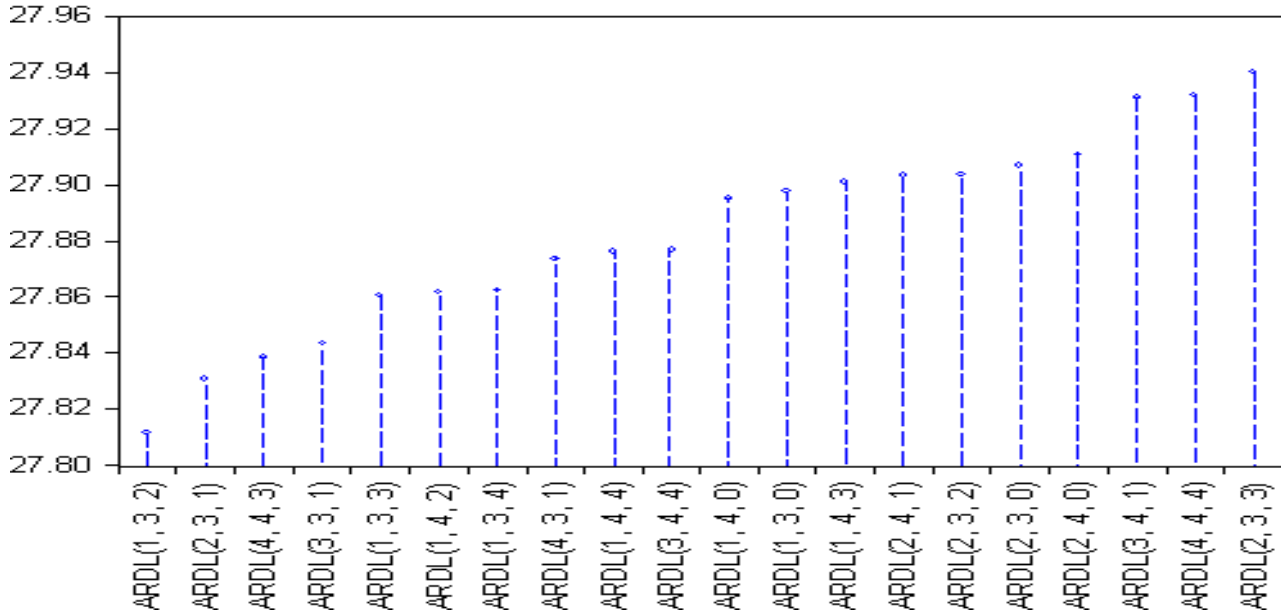
الموازنة S، الإيرادات النفطية Rp، ضبط الإيرادات RCF متكاملة من الدرجة الأولى أي استقرت في

الفرق الأول، حيث هناك امكانية وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل.

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الفرع الثاني: تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء

الشكل البياني رقم (3_5): تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (3_5): تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء

Model Selection Criteria Table
 Dependent Variable: S
 Date: 06/29/24 Time: 08:58
 Sample: 2000 2022
 Included observations: 20

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
83	-255.210720	27.81165...	28.25902...	27.88736...	0.938244	ARDL(1, 3, 2)
59	-255.391689	27.83070...	28.27807...	27.90641...	0.937056	ARDL(2, 3, 1)
2	-250.464658	27.83838...	28.53428...	27.95615...	0.925055	ARDL(4, 4, 3)
34	-254.510328	27.84319...	28.34026...	27.92731...	0.936259	ARDL(3, 3, 1)
82	-254.679794	27.86103...	28.35810...	27.94515...	0.935112	ARDL(1, 3, 3)
78	-254.690834	27.86219...	28.35926...	27.94631...	0.935036	ARDL(1, 4, 2)
81	-253.694650	27.86259...	28.40937...	27.95513...	0.934191	ARDL(1, 3, 4)
9	-253.804500	27.87415...	28.42093...	27.96669...	0.933426	ARDL(4, 3, 1)
76	-252.827963	27.87662...	28.47311...	27.97757...	0.931348	ARDL(1, 4, 4)
26	-250.832513	27.87710...	28.57300...	27.99468...	0.928882	ARDL(3, 4, 4)
33	-257.006697	27.89544...	28.29310...	27.95274...	0.932175	ARDL(1, 4, 0)
85	-258.029253	27.89781...	28.24576...	27.95670...	0.930761	ARDL(1, 3, 0)
77	-254.061382	27.90119...	28.44797...	27.99373...	0.931601	ARDL(1, 4, 3)
54	-255.084065	27.90358...	28.40065...	27.98771...	0.932291	ARDL(2, 4, 1)
58	-255.085930	27.90378...	28.40085...	27.98790...	0.932278	ARDL(2, 3, 2)
60	-257.116839	27.90703...	28.30469...	27.97433...	0.931384	ARDL(2, 3, 0)
55	-256.154658	27.91101...	28.35838...	27.98672...	0.931792	ARDL(2, 4, 0)
29	-254.345878	27.93114...	28.47792...	28.02368...	0.929522	ARDL(3, 4, 1)
1	-250.354848	27.93208...	28.67769...	28.05827...	0.907395	ARDL(4, 4, 4)
57	-254.431755	27.94018...	28.48696...	28.03272...	0.928882	ARDL(2, 3, 3)
32	-255.675129	27.97632...	28.7281...	28.04737...	0.928341	ARDL(3, 3, 4)
8	-253.580505	27.95584...	28.55233...	28.05679...	0.925688	ARDL(4, 3, 2)
84	-257.618930	27.95988...	28.35754...	28.02718...	0.927660	ARDL(1, 3, 1)
53	-254.659004	27.96410...	28.51088...	28.05664...	0.927160	ARDL(2, 4, 2)
56	-253.694647	27.96785...	28.56434...	28.06880...	0.924790	ARDL(2, 3, 4)
51	-252.698353	27.96824...	28.61444...	28.07761...	0.920991	ARDL(2, 4, 4)
10	-255.713438	27.96983...	28.46690...	28.05396...	0.927653	ARDL(4, 3, 0)
7	-252.749719	27.97365...	28.61985...	28.08301...	0.920563	ARDL(4, 3, 3)
4	-253.770760	27.97587...	28.57235...	28.07681...	0.924185	ARDL(4, 4, 1)
79	-256.873649	27.98670...	28.43406...	28.06241...	0.926430	ARDL(1, 4, 1)
52	-253.959413	27.98710...	28.52921...	28.09687...	0.911970	ARDL(2, 4, 3)
35	-257.113589	28.01195...	28.45932...	28.08766...	0.924548	ARDL(3, 3, 0)
30	-256.140201	28.01475...	28.51183...	28.09888...	0.924329	ARDL(3, 4, 0)
28	-254.302140	28.03180...	28.62829...	28.13275...	0.919824	ARDL(3, 4, 2)
5	-255.318994	28.03357...	28.58035...	28.12611...	0.921920	ARDL(4, 4, 0)
32	-254.424975	28.04473...	28.64122...	28.14568...	0.918780	ARDL(3, 3, 3)
3	-253.497981	28.05241...	28.69861...	28.16178...	0.914053	ARDL(4, 4, 2)
27	-253.516545	28.05437...	28.70056...	28.16373...	0.913885	ARDL(3, 4, 3)
6	-252.541142	28.05696...	28.75286...	28.17473...	0.906746	ARDL(4, 3, 4)
31	-253.693911	28.07304...	28.71923...	28.18240...	0.912262	ARDL(3, 3, 4)
17	-256.458438	28.15352...	28.70030...	28.24605...	0.911970	ARDL(4, 1, 3)
16	-257.912099	28.17632...	28.7281...	28.04737...	0.908357	ARDL(3, 1, 4)
15	-258.702900	28.17925...	28.62661...	28.25496...	0.910808	ARDL(4, 2, 0)
13	-256.969540	28.20732...	28.75410...	28.29985...	0.907105	ARDL(4, 2, 2)
18	-258.039997	28.21473...	28.71181...	28.29886...	0.907577	ARDL(4, 1, 2)
23	-259.062595	28.21711...	28.66448...	28.29282...	0.907366	ARDL(4, 0, 2)
14	-258.183108	28.22980...	28.72687...	28.31392...	0.906175	ARDL(4, 2, 1)
12	-256.200526	28.23163...	28.82812...	28.33258...	0.902089	ARDL(4, 2, 3)
22	-258.219461	28.23362...	28.73070...	28.31775...	0.905815	ARDL(4, 0, 3)
11	-255.591647	28.27280...	28.91900...	28.38216...	0.892862	ARDL(4, 2, 4)
21	-257.870714	28.30218...	28.84896...	28.39471...	0.897861	ARDL(4, 0, 4)
25	-262.229109	28.46237...	28.75851...	28.51074...	0.911970	ARDL(1, 2, 0)
71	-260.252074	28.34232...	28.78968...	28.41803...	0.895010	ARDL(2, 0, 4)
96	-262.039776	28.42524...	28.82289...	28.49253...	0.884793	ARDL(1, 0, 4)
66	-260.046152	28.42591...	28.92289...	28.51003...	0.885846	ARDL(2, 1, 4)
73	-263.176449	28.43962...	28.78757...	28.49851...	0.880971	ARDL(2, 0, 2)
24	-262.205518	28.44268...	28.84034...	28.50998...	0.882765	ARDL(4, 0, 1)
20	-262.212662	28.44343...	28.84109...	28.51073...	0.882677	ARDL(4, 1, 0)
98	-264.244297	28.44676...	28.74501...	28.49724...	0.877056	ARDL(1, 0, 2)
46	-260.251950	28.44757...	28.94464...	28.53169...	0.883346	ARDL(3, 0, 4)
61	-259.298414	28.45246...	28.99924...	28.54500...	0.881298	ARDL(2, 2, 4)
90	-264.372530	28.46237...	28.75851...	28.51074...	0.911970	ARDL(1, 2, 0)
86	-260.391390	28.46237...	28.75851...	28.51074...	0.891622	ARDL(1, 2, 4)
93	-263.429794	28.46629...	28.81424...	28.52518...	0.877754	ARDL(1, 1, 2)
88	-262.520351	28.47582...	28.87308...	28.54312...	0.878815	ARDL(1, 2, 2)
100	-266.571631	28.48122...	28.68005...	28.51487...	0.863870	ARDL(1, 0, 0)
65	-263.610455	28.48531...	28.83326...	28.54419...	0.875407	ARDL(2, 2, 0)
40	-262.652940	28.48978...	28.88744...	28.55708...	0.877112	ARDL(3, 2, 0)
39	-261.719735	28.49681...	28.94418...	28.57252...	0.877470	ARDL(3, 2, 1)
68	-262.906045	28.51642...	28.91408...	28.58372...	0.873794	ARDL(2, 1, 2)
36	-258.931726	28.51912...	29.11561...	28.62007...	0.869477	ARDL(3, 2, 4)
91	-261.960178	28.52212...	29.96949...	28.59763...	0.874320	ARDL(1, 1, 4)
75	-265.967719	28.52291...	29.77145...	28.58498...	0.863129	ARDL(2, 0, 0)
41	-260.039683	28.53049...	29.07727...	28.62303...	0.871664	ARDL(3, 1, 4)
99	-266.046089	28.53116...	28.77970...	28.57323...	0.861996	ARDL(1, 0, 1)
97	-264.084213	28.53518...	28.88313...	28.59406...	0.869036	ARDL(1, 0, 3)
87	-262.102832	28.53714...	28.98450...	28.61285...	0.872428	ARDL(1, 2, 3)
70	-265.134971	28.54052...	28.83876...	28.59099...	0.864971	ARDL(2, 1, 0)
19	-262.141403	28.54120...	28.98856...	28.61691...	0.871909	ARDL(4, 1, 1)
72	-263.143168	28.54138...	28.93904...	28.60868...	0.870604	ARDL(2, 0, 3)
48	-263.146223	28.54170...	28.93936...	28.60900...	0.870562	ARDL(3, 0, 2)
95	-266.257541	28.55342...	28.80196...	28.59548...	0.858889	ARDL(1, 1, 0)
63	-262.291399	28.55633...	29.00435...	28.6370...	0.869871	ARDL(2, 2, 2)
89	-264.310673	28.55901...	28.90896...	28.61790...	0.865877	ARDL(1, 2, 1)
92	-263.423280	28.57087...	28.96853...	28.63817...	0.866732	ARDL(1, 1, 3)
38	-261.493053	28.57821...	29.07528...	28.66234...	0.867066	ARDL(3, 2, 2)
64	-263.580344	28.58740...	28.98506...	28.65470...	0.864510	ARDL(2, 2, 1)
74	-265.737103	28.60390...	28.90215...	28.65438...	0.856136	ARDL(2, 0, 1)
94	-265.874795	28.61839...	28.91664...	28.66887...	0.854036	ARDL(1, 1, 1)
43	-262.897164	28.62075...	29.06812...	28.69646...	0.861303	ARDL(3, 1, 2)
67	-262.899734	28.62102...	29.06839...	28.69673...	0.861265	ARDL(2, 1, 3)
45	-264.933046	28.62453...	28.97248...	28.68341...	0.856795	ARDL(3, 1, 0)
50	-265.940092	28.62527...	29.92351...	28.67574...	0.853029	ARDL(3, 0, 0)
62	-261.962231	28.62700...	29.12467...	28.71172...	0.860336	ARDL(2, 2, 3)
69	-265.118908	28.64409...	28.99204...	28.70298...	0.853966	ARDL(2, 1, 1)
47	-263.143044	28.64663...	29.09400...	28.72234...	0.857666	ARDL(3, 0, 3)
37	-261.253335	28.65824...	29.20502...	28.75078...	0.854176	ARDL(3, 2, 3)
49	-265.736192	28.70907...	29.05702...	28.76796...	0.844162	ARDL(3, 0, 1)
42	-262.896941	28.72599...	29.22306...	28.81011...	0.845896	ARDL(3, 1, 3)
44	-264.925234	28.72897...	29.12663...	28.79627...	0.843905	ARDL(3, 1, 1)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

من خلال الشكل ونتائج الجدول السابقين فإن أقل قيمة لمعيار (AIC) وهي تساوي 27.811655 وبناء على ذلك فإن عدد فترات الابطاء المثلى للنموذج هي ($ARDL(1.3.2)$)، والنموذج المقدر موضح في الشكل التالي:

الجدول رقم (3_6): تقدير النموذج ($ARDL(1.3.2)$)

Dependent Variable: S
Method: ARDL
Date: 06/29/24 Time: 07:22
Sample (adjusted): 2003 2022
Included observations: 20 after adjustments
Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (4 lags, automatic): RP RCF
Fixed regressors: C
Number of models evaluated: 100
Selected Model: ARDL(1, 3, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
S(-1)	-0.174415	0.227299	-0.767336	0.4590
RP	-0.260061	0.177875	-1.462043	0.1717
RP(-1)	-0.181583	0.210953	-0.860776	0.4077
RP(-2)	0.210387	0.228402	0.921128	0.3767
RP(-3)	-0.720578	0.220599	-3.266464	0.0075
RCF	-0.736167	0.098344	-7.485633	0.0000
RCF(-1)	-0.299657	0.233236	-1.284779	0.2253
RCF(-2)	0.199467	0.116602	1.710662	0.1152
C	343506.3	207828.4	1.652836	0.1266

R-squared	0.966179	Mean dependent var	-1607440.
Adjusted R-squared	0.941581	S.D. dependent var	952926.3
S.E. of regression	230322.3	Akaike info criterion	27.83451
Sum squared resid	5.84E+11	Schwarz criterion	28.28259
Log likelihood	-269.3451	Hannan-Quinn criter.	27.92198
F-statistic	39.27966	Durbin-Watson stat	2.048705
Prob(F-statistic)	0.000001		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

من خلال الجدول أعلاه تظهر المعنوية الكلية للنموذج وذلك من خلال قيمة فيشر والتي بلغت 39.27966 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5٪ أي أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، أما بالنسبة للقوة التفسيرية فقد بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.966179$ وهذه النتيجة تمثل القوة التفسيرية للنموذج أي أن 96.61 ٪ من تغيرات رصيد الموازنة مفسرة بواسطة تغيرات الإيرادات النفطية ورصيد صندوق ضبط الإيرادات.

الفرع الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)

يبين الجدول التالي نتائج اختبار الحدود الذي يكشف عن وجود علاقة توازنية بين متغيرات محل

الدراسة.

الجدول رقم (3_7): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

ARDL Bounds Test
Date: 06/29/24 Time: 07:22
Sample: 2003 2022
Included observations: 20
Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.17668	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

من خلال نتائج هذا الجدول نلاحظ أن قيمة $F - stat = 10.17$ وهي أكبر من كل القيم الحرجة عند كل المستويات (1%، 2.5%، 5%، 10%) أي نقبل الفرضية البديلة التي تنص بوجد علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، أي وجود علاقة توازنية طويلة الاجل.

الفرع الرابع: تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل

بعد التأكد من وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة فان في هذه المرحلة سنقوم بتقدير معاملات النموذج (ARDL) للأجلين الطويل والقصير.

أولاً: تقدير العلاقة في المدى القصير:

تشير معطيات الجدول التالي تقدير معاملات النموذج في الاجل القصير

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

الجدول رقم (3_8): تقدير معاملات النموذج في الاجل القصير

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: S

Selected Model: ARDL(1, 3, 2)

Date: 06/29/24 Time: 07:33

Sample: 2000 2022

Included observations: 20

Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RP)	-0.260061	0.177875	-1.462043	0.1717
D(RP(-1))	-0.210387	0.228402	-0.921128	0.3767
D(RP(-2))	0.720578	0.220599	3.266464	0.0075
D(RCF)	-0.736167	0.098344	-7.485633	0.0000
D(RCF(-1))	-0.199467	0.116602	-1.710662	0.1152
CointEq(-1)	-1.174415	0.227299	-5.166824	0.0003

Cointeq = S - (-0.8105*RP -0.7121*RCF + 292491.4578)

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

يلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق أن معلمة تصحيح الخطأ (ECT_{t-1}) سالبة و معنوية عند مستوى 1% وهو ما يدعم وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين متغيرات الدراسة أي هناك ما نسبته (1.17%) من الاختلالات تصحح في الفترة T للمتغير التابع، ونلاحظ أن معلمة المتغير رصيد صندوق ضبط الإيرادات معنوية وتساوي (-0.73) أي أن هناك علاقة عكسية بينها و بين المتغير التابع رصيد الموازنة في المدى القصير، ونفس الملاحظة بالنسبة للمتغير التفسيري الأخر إيرادات الجباية النفطية إلا أنه غير معنوي.

ثانيا: تقدير العلاقة في المدى الطويل:

تشير معطيات الجدول التالي تقدير معاملات النموذج في الاجل الطويل

الجدول رقم (3_9): تقدير معاملات النموذج في الاجل الطويل

Long Run Coefficients				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RP	-0.810476	0.110642	-7.325235	0.0000
RCF	-0.712148	0.059124	-12.044893	0.0000
C	292491.45...	165031.375...	1.772338	0.1040

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

يلاحظ من خلال معطيات الجدول السابق معنوية كل من المتغيرين المفسرين ($Prob = 0$) أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية رصيد صندوق ضبط الإيرادات وإيرادات الجباية النفطية والمتغير التابع رصيد الموازنة، حيث إذا تغير RCF بـ 1٪ فإن رصيد الموازنة ينخفض بـ 0.712٪ ويلاحظ أيضا أنه إذا تغير RP بـ 1٪ فإن رصيد الموازنة ينخفض بـ 0.810٪

الفرع الخامس: الاختبارات التشخيصية للنموذج

للتأكد من جودة النموذج المستخدم في قياس وتحليل استدامة الميزانية العامة وخلوه من المشاكل القياسية، يستلزم إجراء الاختبارات التشخيصية الآتية:

أولاً: اختبار لاغرانج: من أجل الكشف عن وجود ارتباط بين الأخطاء فإنه سيتم استعمال اختبار لاغرانج كمايلي:

الجدول رقم (3_10): نتائج اختبار لاغرانج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.040173	Prob. F(2,9)	0.9608
Obs*R-squared	0.176967	Prob. Chi-Square(2)	0.9153

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن $prob = 0.96 > 0.05$ ومنه نقبل الفرضية العدمية التي تنص

على عدم وجود ذاتي بين الأخطاء.

ثانيا: اختبار تجانس تباين الأخطاء ARCH:

الجدول رقم (11_3): نتائج اختبار ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.689448	Prob. F(1,17)	0.4179
Obs*R-squared	0.740526	Prob. Chi-Square(1)	0.3895

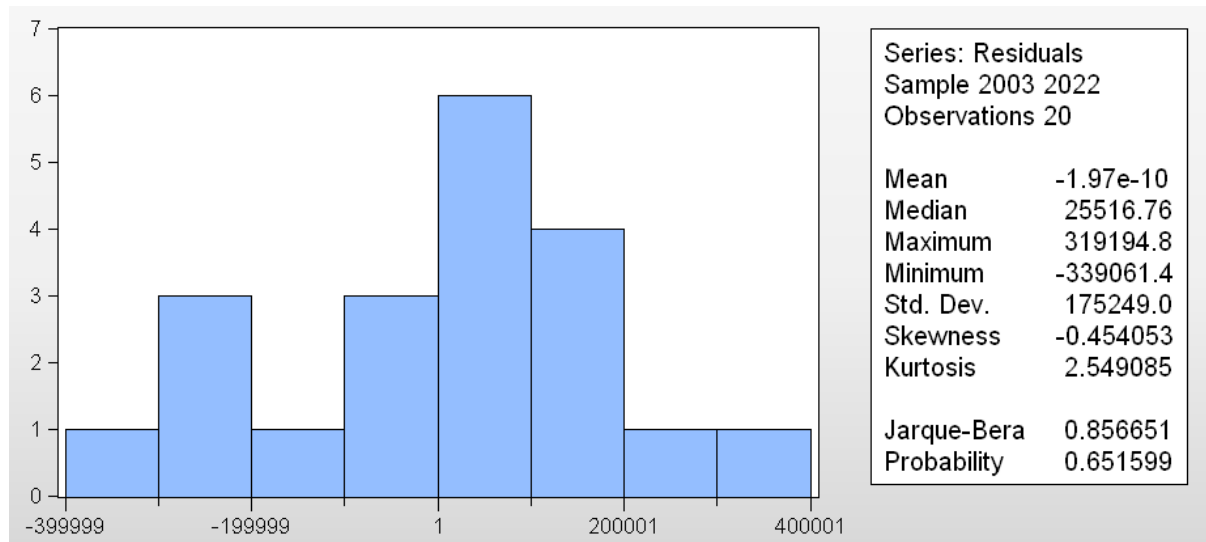
المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

من خلال نتائج الجدول أعلاه نلاحظ أن $prob = 0.41 > 0.05$ وبالتالي نقبل الفرضية العدمية

التي تنص على تجانس تباين الاخطاء

ثالثا: اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الشكل البياني رقم (6_3): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews 0.9

الفصل الثالث: التحليل القياسي للاستدامة المالية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن $\text{prob} = 0.65 > 0.05$ لاختبار Jarque-Bera وهو ما يدعم أن

البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

من خلال نموذج ARDL تم تقييم الاستدامة المالية في الاقتصاد الجزائري في تقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2020)، حيث أكدت نتائج اختبار الحدود وجود تكامل بين عجز الموازنة والإيرادات النفطية ورصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة قيد الدراسة مما يؤكد على وجود استدامة مالية متوسطة للإيرادات النفطية ورصيد صندوق ضبط الإيرادات حيث أظهرت النتائج أن الإيرادات النفطية بإشارته المتوقعة سالبة ومعنوي إحصائيا، إذ أن ارتفاع الإيرادات النفطية الناتج عن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى انخفاض عجز الموازنة، أما معلمة رصيد صندوق ضبط الإيرادات بإشارة سالبة و معنوي إحصائيا أي كلما ارتفع رصيد صندوق ضبط أي إلى خفض عجز الموازنة.

كما توصلت الدراسة القياسية إلى عدة نتائج تتفق معظمها مع النظرية الاقتصادية والدراسات التطبيقية المعتمد عليها في هذه الدراسة، حيث أن التغير في الإيرادات النفطية يعد أحد أهم أسباب تغير عجز الموازنة، ويمكن إرجاع هذا إلى ضعف الإيرادات الضريبية وتذبذبات أسعار البترول في السوق الدولية وبالتالي تراجع الإيرادات النفطية مما أوجب على الحكومة اللجوء إلى الدين العام من أجل تمويل نفقاتها، كما أظهرت النتائج نفس العلاقة بين التغير في رصيد صندوق ضبط الإيرادات والتغير في عجز الموازنة.

خلاصة

تطرقنا في هذا الفصل الى مجموعة من الدراسات القياسية داخل الجزائر وخارجها والمتعلقة بالاستدامة المالية للموازنة العامة، والتي اختلفت مخرجاتها لاختلاف الإطار الزمني والمكاني وكذا النماذج القياسية المستعملة، كما قمنا بدراسة الاستدامة المالية للموازنة العامة في الجزائر من خلال منظور كوينتوس (quintos) والتي تتسم بالضعف، من أجل التوسع في الدراسة القياسية اختبارنا الاستدامة المالية بنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) ، من خلال دالة الفعل المالي والتي اكدت وجود الاستدامة المالية واثبتت العلاقة العكسية بين المتغير التابع عجز الموازنة والمتغيرات المستقلة الإيرادات النفطية ورصيد صندوق ضبط.

الخاتمة

الخاتمة

من خلال هذه الدراسة تم تسليط الضوء على العلاقة بين استدامة الموازنة العامة في الجزائر وتقلبات أسعار النفط خلال الفترة (2000_2022)، وبالنظر الى أن الجزائر دولة ريعية، فإن هذا يثير قضايا معقدة تتعلق بالاستدامة المالية و التي عند تقييمها من الضروري تحديد ما إذا كان باستطاعة الحكومة الاستمرار في متابعة مجموعة سياساتها المالية إلى أجل غير مسمى وتحقق إذا كان بالإمكان توفير كمية من السلع العامة في عصر ما بعد النفط كما هو الحال في عصر النفط دون اللجوء إلى التمويل بالعجز للحفاظ على نفس المستوى من الإنفاق العام وذلك ما يحقق المساواة ما بين الأجيال في تحمل الأعباء المالية والاستفادة من المزايا المالية، كما تعرضنا الى تحليل سلوك مؤشرات كل من الموازنة العامة والاستدامة المالية و العلاقة بينها، مع الإشارة الى المفاهيم المتعلقة بأسعار النفط و طرق تسعيرها، كما تطرقنا إلى مفهوم صندوق ضبط الإيرادات ودوره في معالجة أزمة المديونية الخارجية وعجز الموازنة خلال فترة الدراسة.

من الواضح أن كافة الدول تسعى جاهدة لتحقيق وضعية الاستدامة المالية وتغطية العجز المالي من خلال سياسات المالية العامة بالبحث عن التمويل اللازم للتوسع في الإنفاق على المشاريع العامة وتقديم الخدمات لمواطنيها واعطاء الثقة للقطاع الخاص للاستثمار في البلدان التي تتمتع بها، وعليه تعد الاستدامة المالية المقياس الأمثل لتقييم الوضعية المالية للحكومات ومدى قدرتها على ضبط انفاقها الحكومي لتحقيق أهدافها الاقتصادية والمالية.

1/ نتائج اختبار الفرضيات:

- الاستدامة المالية تعني قدرة الحكومة على إدارة مواردها المالية بشكل يضمن تحقيق توازن مستمر بين الإيرادات والنفقات على المدى الطويل، دون اللجوء إلى ديون مفرطة أو إجراءات تقشفية صارمة تؤثر سلباً على الاقتصاد والمجتمع، وتهدف الاستدامة المالية إلى تحقيق استقرار اقتصادي، أما الموازنة العامة هي خطة

الخاتمة

مالية سنوية تُعدها الحكومة لتحديد الإيرادات المتوقعة والنفقات المقررة خلال السنة المالية القادمة، وتشمل جميع النفقات والإيرادات الحكومية، وتعد الموازنة العامة أداة رئيسية لتوجيه السياسة المالية والاقتصادية للحكومة، و تمثل الموازنة العامة أداة رئيسية لتحقيق الاستدامة المالية، حيث تتيح للحكومة تخطيط وتنفيذ سياسات مالية تضمن تحقيق التوازن المالي على المدى الطويل وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- أسعار النفط تتأثر بالعديد من العوامل مثل العرض والطلب العالمي، التقلبات الجيوسياسية، سياسات منظمة أوبك والمنتجين الآخرين، التقلبات الاقتصادية العالمية، والتطورات التكنولوجية في مجال الطاقة، تسعير النفط يتم عبر تداول العقود الآجلة في الأسواق المالية العالمية، حيث تعتمد الأسعار على توقعات السوق للإمداد والطلب والعوامل الجيوسياسية والاقتصادية.

-تطورت تركيبة الموازنة العامة للجزائر بشكل ملحوظ استجابة لتقلبات أسعار النفط عبر مراحل متعددة، خلال فترة الازدهار النفطي (2000-2014)، ارتفعت الإيرادات بشكل كبير، مما سمح بزيادة الإنفاق العام وإنشاء صندوق ضبط الإيرادات (FRR) ، مع انخفاض أسعار النفط في الفترة (2014-2016)، تراجعت الإيرادات، مما أجبر الحكومة على اتخاذ تدابير تقشفية والسحب من الاحتياطات، في مرحلة التكيف والإصلاح (2016-2020)، بدأت الحكومة في تطبيق إصلاحات مالية لتحسين كفاءة الإنفاق وزيادة الإيرادات غير النفطية، أثناء جائحة كوفيد-19 (2020-2021)، زاد العجز المالي بسبب الانكماش الاقتصادي وتزايد الإنفاق الصحي والاجتماعي، وأخيراً، في مرحلة التعافي والتحول (2022)، تحسنت أسعار النفط وسعت الحكومة لتنويع الاقتصاد وتعزيز الاستثمارات في قطاعات غير نفطية، بما في ذلك الطاقة المتجددة، لتحقيق الاستدامة الاقتصادية.

الخاتمة

- بناءً على النتائج التي تم تحليلها، يظهر أن الاستدامة المالية في الجزائر تعاني من ضعف (معامل Gt محصور بين الصفر والواحد) بناءً على نظرية "quntos" دراسة علاقة النفقات العامة والإيرادات العامة كمؤشر على هذه الاستدامة أظهرت أن النفقات تؤثر بشكل معنوي على الإيرادات، مما يشير إلى عدم التوازن المالي الذي قد يكون له تأثير سلبي على قدرة الحكومة على الاستمرارية المالية في الطويل الأمد، تحليل النموذج أظهر قوة تفسيرية عالية تصل إلى 90.19%، مما يعزز من صحة العلاقة بين النفقات والإيرادات.

- من خلال نتائج اختبارات ديكي-فولر هناك دليل على أن رصيد الموازنة (S)، الإيرادات النفطية (Rp)، وضبط الإيرادات (RCF) متكاملة من الدرجة الأولى في الفرق الأول، هذا يشير إلى أن هذه المتغيرات قد تكون لديها علاقة توازنية في المدى الطويل، أي أنها قد تتحرك معاً في الطويل الأمد بشكل متزامن، حيث تظهر النتائج القياسية قيم تحت القيم الحرجة وقيم p المنخفضة تشير إلى أنه يمكن رفض فرضية عدم وجود علاقة توازنية بين هذه المتغيرات في الفرق الأول، بمعنى آخر، هذه النتائج تدعم فرضية وجود علاقة طويلة الأجل بينها.

- على ضوء اختبارات ديكي-فولر تم تقدير نموذج ARDL لقياس استدامة الميزانية العامة في الجزائر وفقاً لنظرية دالة الفعل المالي، حيث أن النموذج يحتفظ بقوة تفسيرية عالية تصل إلى 96.61%، وهذا يعني أن تغيرات رصيد الموازنة يمكن أن تفسر بشكل كبير من خلال تغيرات الإيرادات النفطية ورصيد صندوق ضبط الإيرادات.

2/ النتائج العامة النظرية:

- تشير البيانات الإيرادات العامة والمتمثلة في (مؤشر تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة 92.52%)، مؤشر الإيرادات غير النفطية إلى الإيرادات الكلية 43.93%، مؤشر الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية

الخاتمة

56.06%) إلى أن الموازنة العامة في الجزائر للفترة 2000-2022 قد غطت في المتوسط جزءا كبيرا من نفقاتها العامة، ومع ذلك تعتمد البلاد بشكل كبير على عائدات النفط، والتي تمثل 56.06% من إجمالي إيراداتها خلال فترة الدراسة.

- توضح بيانات النفقات العامة والمتمثلة في (مؤشر النفقات العامة إلى الناتج الداخلي الخام 36.43%)، مؤشر الإيرادات العادية إلى النفقات العامة 23 %، مؤشر الإيرادات النفطية إلى النفقات العامة 36.57%)، أن الموازنة العامة الجزائرية تعتمد بشكل كبير على عائدات النفط، حيث تساهم عائدات النفط بشكل كبير في النفقات العامة، تشير النسبة المنخفضة من الإيرادات العادية التي تغطي النفقات العامة إلى أن الحكومة قد تحتاج إلى تنويع مصادر إيراداتها لتقليل الاعتماد على الدخل النفطي وضمان وضع مالي أكثر استدامة، علاوة على ذلك، يشير مؤشر الإنفاق العام المرتفع نسبياً إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى تخصيص جزء كبير من الموارد الاقتصادية للإنفاق الحكومي.

- تُظهر فترة الدراسة أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعاني من تقلبات حادة في رصيد الموازنة العامة، المعتمد بشكل كبير على الإيرادات النفطية، والذي كان مضموناً من طرف صندوق ضبط الإيرادات منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2017 أين استنفذت موجوداته، بآخر اقتطاع منه بمبلغ قدره 131.9 مليار دج سنة 2018 ، ومنه أصبح صندوق برصيد صفري، ليأخذ للتمويل الغير التقليدي عن طريق بنك الجزائر حصة الأسد في تمويل العجز الموازني، مع الإشارة إلى تسجيل رصيد متبقٍ بلغ 682.1 مليار دج في عام 2021، كما ساهم في تمويل عجز الميزانية بمبلغ 1011.27 مليار دج سنة 2022.

- مؤشر الدين العمومي في الجزائر للفترة 2000-2022، تبين أنها قد نجحت إلى حد بعيد في التخلص من ديونها الخارجية بواسطة سياسة الدفع المسبق للديون عن طريق الاقتطاع من صندوق ضبط الإيرادات، إلا أنه

الخاتمة

هشاشة وضعية المالية العمومية في الجزائر جعل هذا المؤشر يعود للارتفاع في السنوات الاخيرة مسجلا بذلك نسبة 51.40% سنة 2022، ولكن هذه المرة بفعل ارتفاع الديون الداخلية وليست الخارجية.

- مؤشر الفجوة الضريبية لفترة الدراسة أظهر قدرات ضعيفة للجباية العادية في تغطيتها لإجمالي نفقات ميزانية الدولة، بدأت الجباية البترولية بتغطية نسبة كبيرة من نفقات الموازنة، حيث بلغت 61.11% في عام 2000، بينما كانت الجباية العادية تغطي 29.67%، ومع مرور السنوات، لوحظ تراجع تدريجي في نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة، حيث وصلت إلى 20.20% في عام 2020 بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19، بينما ارتفعت نسبة تغطية الجباية العادية إلى 38.03%، على الرغم من هذه الجهود، استمرت الفجوة الضريبية بالتذبذب، في السنوات الأخيرة، شهدت الجزائر تحسناً نسبياً في تغطية الجباية العادية، حيث بلغت 37.14% في عام 2021، بينما ارتفعت نسبة تغطية الجباية البترولية مجدداً إلى 32.33% في عام 2022 بفضل تحسن أسعار النفط.

- أن مؤشر الاستدامة المالية (IFS) يتأثر بشكل كبير بـقيم λ ، التي تعبر عن السياسة المالية التي تتبعها الحكومة، على عكس ذلك، كانت قيم B دائماً أكبر من الواحد في معظم فترات الدراسة، بسبب أن معدلات الفائدة كانت أعلى من معدلات النمو الاقتصادي المحقق، هذا الوضع يعكس تحديات مستمرة في تحقيق استدامة مالية فعالة، بناءً على تحليل مؤشر الاستدامة المالية، يمكن تصنيف الجزائر ضمن المجموعة الثالثة من الدول، التي لا تعتبر ماليتها العامة مستدامة بالكامل ولا غير مستدامة تماماً، هذا التصنيف يعكس توازناً هشاً للموازنة العامة.

3/ نتائج الدراسة القياسية:

- أظهرت النتائج القياسية وبعد تقدير معادلة الانحدار طويل الأجل بين النفقات والإيرادات وجدنا أن المعامل الخاص بالمتغير Gt معنوي أي أنه يؤثر على المتغير Rt كما أنه محصور بين الصفر والواحد مما يعني الاستدامة المالية ضعيفة وفق منظور كوينتوس، ويلاحظ أن معامل التحديد $R^2 = 0.901993$ وهذه النتيجة تمثل القوة التفسيرية للنموذج أي أن 90.19% من تغيرات الإيرادات العامة مفسرة بواسطة تغيرات النفقات العامة.

- أظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية أن جميع متغيرات الدراسة كانت متكاملة من الدرجة الأولى أي مستقرة عند الفروق الأولى حيث هناك امكانية وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل وتم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذو الابطاء الموزع (ARDL) لتحديد العلاقة بين المتغيرات.

- أظهرت نتائج التحليل القياسي وطبقا لمعيار اكايك (AIC) أن أقل قيمة تساوي 27.811655 وبناء على ذلك فإن عدد فترات الابطاء المثلى للنموذج هي (1.3.2) $ARDL$.

- بين النموذج (1.3.2) $ARDL$ من خلال قيمة فيشر والتي بلغت 39.27966 بمستوى معنوية 0.000 وهي أقل من مستوى المعنوية 5% أن النموذج يفسر الظاهرة المدروسة، أما بالنسبة للقوة التفسيرية فقد بلغ معامل التحديد $R^2 = 0.966179$ وهذه النتيجة تمثل القوة التفسيرية للنموذج أي أن 96.61% من تغيرات رصيد الموازنة مفسرة بواسطة تغيرات الإيرادات النفطية ورصيد صندوق ضبط الإيرادات.

- أظهرت نتائج التحليل القياسي أن معلمة المتغير رصيد صندوق ضبط الإيرادات معنوية وتساوي (-0.73) أي أن هناك علاقة عكسية بينها وبين المتغير التابع رصيد الموازنة في المدى القصير، ونفس الملاحظة بالنسبة للمتغير التفسيري الأخر إيرادات الجباية النفطية إلا أنه غير معنوي.

الخاتمة

- اظهرت نتائج التحليل القياسي معنوية كل من المتغيرين المفسرين ($Prob = 0$) أي وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات التفسيرية رصيد صندوق ضبط الإيرادات وإيرادات الجباية النفطية والمتغير التابع رصيد الموازنة، حيث إذا تغير RCF بـ 1% فإن رصيد الموازنة ينخفض بـ 0.712% ويلاحظ أيضاً أنه إذا تغير RP بـ 1% فإن رصيد الموازنة ينخفض بـ 0.810% .

4/ التوصيات:

- ترشيد الإنفاق ومحاربة كل أشكال التبذير والإسراف في الدوائر الحكومية والإدارات العمومية، ومباشرة الإصلاحات الهيكلية التي تعزز الكفاءة وتقلل من الهدر المالي، مع التركيز على الشفافية والمساءلة في النفقات الحكومية.

- زيادة الإيرادات الغير النفطية هي أساسية للحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي في الجزائر، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية وضرورة الاستفادة الأمثل من الموارد الطبيعية المحدودة، من أجل تحقيق هذه الأهداف، من المهم تنفيذ إصلاحات هيكلية شاملة تعزز البيئة الاستثمارية وتعزز قدرة القطاعات غير النفطية على المنافسة والنمو.

- لضمان استقرار وضبط الموازنة العامة في الجزائر، يتطلب الأمر استراتيجيات متوازنة ومحكمة تتضمن إدارة الفوائض النقدية بشكل فعال واستخدامها في الاستثمارات ذات العائد الاقتصادي العالي أو تخزينها للاستخدام في الحالات الطارئة، من الضروري أيضاً تمويل جزء معقول من العجز الموازني بأدوات السياسة المالية بدلاً من الاعتماد الكامل على صندوق ضبط الموارد، مما يساهم في تقليل التضخم وضمان استدامة الموارد المالية.

الخاتمة

- التركيز على تحسين أداء النظام الضريبي لضمان زيادة الجباية العادية حتى تغطي نفقات التسيير، وذلك من خلال عصرنه قطاع الضرائب بإدخال الرقمنة من أجل إعطاء دفع لتحقيق عدالة ضريبية بين المكلفين بالضرائب.

- وضع استراتيجية لتوجيه موارد الصندوق الجزائري نحو الاستثمارات الخارجية في الأسواق المالية العالمية تتضمن التنوع الشامل لمحفظه الاستثمارات بما فيها الأسهم، السندات، العقارات، والسلع، مع التركيز على موازنة بين تعظيم العائد وتقليل المخاطرة، يتطلب الأمر تقييماً دقيقاً للمخاطر المالية والسياسية واتخاذ إجراءات فعالة لإدارتها بشفافية وكفاءة، يجب أن تتبنى الحكومة مسؤولية اجتماعية وبيئية في عمليات الاستثمار، مع الحفاظ على التنمية المستدامة، ينبغي أن تتضمن الاستراتيجية آليات فعالة للمراقبة والتقييم المستمر لأداء الاستثمارات، مما يساهم في بناء الثقة وتعزيز الاستدامة المالية والاقتصادية للبلاد.

- لتحسين إدارة الموارد المالية في الجزائر وتعزيز استقرار الموازنة العامة، من المهم فصل الصندوق السيادي عن الخزينة العمومية وإصدار قانون خاص به يحدد صلاحياته وواجباته بوضوح، يجب أن يتم تشكيل هيكل تنظيمي مستقل للصندوق، يعمل بشكل مستقل وفقاً لأهدافه المالية والاقتصادية، مع إشراف من قبل هيئة مستقلة أو لجنة برلمانية لضمان الشفافية والمساءلة، يمكن لهذه الخطوات أن تساهم في تعزيز الثقة في إدارة الصندوق وجذب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى استفادة من الخبرات الدولية في إدارة الصناديق السيادية لتحقيق أفضل النتائج على المدى الطويل.

- الإسراع في تطبيق عصرنه تسيير الميزانية، وخاصة عصرنه المحاسبة العمومية، يعد خطوة حيوية لتعزيز شفافية وكفاءة إدارة الموارد المالية العامة في الجزائر، ومن الضروري تحديد جدول زمني واضح لإدراج وتطبيق هذا المشروع، بالتعاون مع الجهات المعنية والبرلمان، لضمان تنفيذه بفعالية وسرعة، يتضمن هذا التطبيق

الخاتمة

التحول نحو معايير دولية في المحاسبة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في إدارة البيانات المالية، وتعزيز الشفافية في تقارير المالية العامة، مما يعزز الثقة العامة ويجعل من الممكن اتخاذ قرارات استراتيجية مالية مدروسة ومستتيرة لمستقبل الدولة.

- الإسراع في إصدار المراسيم التنفيذية المتعلقة بتطبيق قانون العضوي الجديد رقم 18_15 المتعلق بقوانين المالية يعد خطوة حاسمة نحو تعزيز ديمومة واستقرار مسار الميزانية في الجزائر، هذا القانون العضوي يهدف إلى تحديد إطار متوسط المدى للموازنات، مما يساعد في توجيه السياسات المالية والاقتصادية بشكل أكثر تنظيماً واستدامة، من بين المراسيم المهمة التي يجب إصدارها هي تلك التي تحدد الإجراءات التنفيذية للقانون، وتحدد كيفية تطبيق الأهداف المالية والموازنات بشكل فعال.

- لتحسين توجيه موارد الدعم الاجتماعي في إطار تسيير ميزانية الدولة بشكل فعال، ينبغي على الحكومة الجزائرية إنشاء آليات محكمة وشفافة لضمان وصول هذه الموارد إلى المستحقين الحقيقيين بطريقة عادلة ومستدامة، يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء هياكل إدارية متخصصة وقوانين تنظيمية واضحة تحدد المعايير والمعايير للتأهل للحصول على الدعم الاجتماعي، بالتعاون مع الجهات ذات الصلة والمجتمع المدني.

- ينبغي على المديرية العامة للتقديرات والسياسات والمديرية العامة للميزانية في وزارة المالية الاعتماد على مؤشرات دقيقة وواقعية عند إعداد الموازنة العامة، يجب أن تكون هذه المؤشرات مبنية على تحليل دقيق للأرقام الاقتصادية الوطنية والدولية، مما يساعد في توقع الإيرادات بدقة وتقدير النفقات بشكل مستدام، بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تتضمن الاستراتيجيات الجديدة آليات للمراقبة المستمرة والتقييم الدوري، لضمان تحقيق الأهداف المالية المحددة والتكيف مع أي تحديات محتملة، هذا التوجه يساهم في بناء أساس قوي للاستدامة المالية على المدى البعيد.

5/ أفاق الدراسة:

- اعتماد صيغ التمويل الإسلامي لضمان استدامة مصادر تمويل الموازنة العامة.
- تكنولوجيا Blockchain والشفافية في الموازنة العامة: تعزيز المساءلة والاستدامة.
- تحقيق الاستدامة المالية من خلال صناديق الثروة السيادية: الاستراتيجيات ودراسات الحالة.

قائمة المراجع

الكتب:

1. صالح فواز، محمد الخصاونة، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
2. لحسن دردوري، لقلطي الأخضر، أساسيات المالية العامة، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2019.
3. عباس محمد نصر الله، المالية العامة والموازنة العامة، مكتبة زين الحقوقية والأدبية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 2015.
4. جمال لعمارة، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2004.
5. عبد الباسط علي جاسم الزبيدي، المالية العامة والموازنة العامة للدولة والرقابة على تنفيذها، المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، سبتمبر 2014.
6. عزت قناوي، أساسيات في المالية العامة، دار العلم للنشر والتوزيع بالفيوم، مصر، 2006.
7. محرزى محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثانية 2005.
8. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
9. أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة التاسعة، 2015.
10. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار النهضة العربية، بيروت، 1992.
11. محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2008.
12. دنديني يحيى، المالية العمومية، دار الخلدونية، الجزائر، 2010.

قائمة المراجع

13. محمد عباس محرزى، اقتصاديات المالية العامة النفقات العامة - الإيرادات العامة الميزانية العامة للدولة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
14. محمد الصغير بجلي، المالية العامة، دار العلوم والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003
15. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية - دراسة تحليلية تقييمية-، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
16. عادل فليح، المالية العامة والتشريع الضريبي، دار ومكتبة الحامد، عمان، 2003
17. نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة، دار المناهج، عمان، الأردن، 2005،
18. خيابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
19. الوادي محمود حسين وعزام زكريا أحمد، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، عمان، 2007
20. سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الاولى، 2008
21. علي عبد الفتاح ابو شرارة، الاقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار السيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2007.
22. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية
23. عبد الكريم صادق بركات وآخرون، مدخل إلى المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1986
24. محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية)، معهد الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية، 1982

قائمة المراجع

25. حافظ برجاس ومحمد المجذوب، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع الإعلامي، بدون ذكر بلد النشر، 2000
26. سليم زيدان، البترول والغاز الطبيعي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2013
27. عبد المطلب عبد الحميد، إقتصاديات البترول والسياسة السعوية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2015
28. محمد خيتاوي، الشركات النفطية متعددة الجنسيات وتأثيرها في العلاقات الدولية، الطبعة الاولى، دار مؤسسة رسلان للنشر، سوريا، 2010
29. محمد أجمد الدوري، محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983
30. سعيد خليفة الحموي، أساسيات إنتاج الطاقة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2016
31. حافظ برجاس، الصراع الدولي على النفط العربي، الطبعة الأولى، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، 2000
32. مصلح الطراونة، ليلى العبيدي مامين، منظمة التجارة العالمية ومنظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، الأردن، 2013
33. علي لطفي، الطاقة والتنمية في الدول العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة، 2010
34. مجدي دسوقي، تدويل الحلول في منازعات البترول، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2012
35. هاشم علوان حسين عبد الله محمد جاسم، اقتصاديات الموارد الطبيعية، بغداد، 1992

36. محمد سعيد فرهود، علم المالية العامة (مع دراسات تطبيقية من المملكة العربية السعودية)، معهد الإدارة العامة، السعودية، 1982.

الرسائل والدراسات:

1. شيبى عبد الرحيم، الآثار الكلية للسياسة المالية والقدرة على استدامة تحمل العجز الموازي والدين العام: حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير جامعة تلمسان، 2013.
2. حسام خالد حسين الريفي، العوامل التي تساعد السلطة الوطنية في تحقيق الاستدامة المالية (2006-2013)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الإسلامية غزة، 2014.
3. الهام بن عيسى، استدامه السياسة المالية في اقتصاديات الدول النفطية دراسة قياسية لعينة من الدول، أطروحة الدكتوراه، جامعة بلحاج بوشعيب، عين تموشنت، 2021.
4. أحمد بيرش، الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة وتحديات السياسة المالية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2019.
5. ضويفي شفيقة، تطور أسعار صرف الدينار الجزائري في ظل تحولات أسعار البترول دراسة قياسية للفترة 1990_2017، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة يحي فارس، الجزائر، 2018.
6. زمال وهيبة، أثر تقلبات الإيرادات النفطية على الاقتصاد الكلي (النمو الاقتصادي) دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم الاقتصادية تخصص مالية، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2018.
7. عيسى مقلد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2007_2008.

قائمة المراجع

8. حمادي نعيمة، تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة حسيبة بن بوعلوي الشلف 2009.
9. أحمد محمد أحمد المنصوري، اقتصاديات النفط في دول مجلس التعاون الخليجي، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، جامعة أم العربية السعودية 2012
10. تهاني عبد العزيز صدقة القرى، أثر تذبذب أسعار النفط على النمو الاقتصادي لكل من الأردن والسعودية للفترة الزمنية (1970-2015)، الرسالة للحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد، الجامعة الاردنية، الأردن، 2017

المقالات

1. شيماء فاضل محمد، خليل إسماعيل عزيز، قياس الاستدامة المالية في العراق للمدة (2003-2017) باستخدام نمو (VRA)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 15، عدد 47، 2019.
2. عمرو هشام محمد، عماد حسن حسين، متطلبات تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة المستتصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد 13، العدد 55، 2016.
3. علي منصور عطية، وأبو بكر خليفة دلعب، التحليل القياسي لأثر المتغيرات النقدية والمالية على الاستدامة المالية للاقتصاد الليبي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، العدد 12، 2020.
4. حيدر حسين آل طعمة، عامر عمران المعموري، استخدام منهج الدخل الدائم في تقييم الاستدامة المالية في الاقتصادات النفطية "المملكة العربية السعودية حالة دراسية، مجلة الادارة والاقتصاد، مجلد 5، عدد 18، 2016.
5. أحمد عمر الراوي، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، مجلد 11، عدد 27، 2019.

قائمة المراجع

6. مقدار أحمد النعيمي، عادل صبحي، أثر استعمال الاستدامة المالية في الحد من مشاكل إعداد الموازنة العامة للدولة، مجلة الدنانير، مجلد 1، عدد 13، 2018.
7. عصماني مختار، وأوكبل الحاج، مؤشرات الاستدامة المالية في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، مجلة المعارف، مجلد 13، العدد 02، 2018.
8. عمرو هشام محمد صفوت وعماد حسن حسين. ترشيد الإنفاق العام ودوره في تحقيق الاستدامة المالية في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، عدد 25، 2017.
9. زهير بن عادس، ونريمان عرقوب، الاستدامة المالية ومتطلبات ترسيخها في الجزائر، Les Cahiers du Cread، مجلد 11، عدد 34، 2019.
10. حلمي إبراهيم منشد، تقدير واختبار دالة رد الفعل المالي في بلدان عربية مختارة باستخدام نهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18، العدد 59، 2022.
11. ثامر علي النويران، تحليل الاستدامة الدين العام في الاردن للفترة 2000 - 2020، مجله اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 17 العدد 26، 2021.
12. أكحل محمد، مختاري مصطفى، مستجدات تنفيذ ورقابة قانون المالية في ظل القانون العضوي 18_15، مجلة افاق للعلوم، المجلد 6 العدد 4، 2021.
13. الطاهر شليحي، الميزانية العامة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط حالة الجزائر (2000_2016)، مجلة إدارة الاعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 04، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، ص 33.
14. العبسي علي، شخي بلال، الأهمية الاستراتيجية للبتروال الجزائري، مجلة العلوم الإدارية والمالية، جامعة الشهيد حمه الحضر بالوادي، الجزائر، المجلد 01، العدد 01، ديسمبر 2017.

قائمة المراجع

15. عبد الرزاق حمد حسين، مهند خليل إسماعيل، تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصاديات دول الخليج للمدة (2005-2015) السعودية نموذجاً"، بحلة للعلوم الإدارية والاقتصادية: جامعة تكريت، المجلد، العدد 41، الجزء 2، العراق، 2018.
16. خالدية بن عوالي بوحفص حاكمي، قياس أثر تغيرات أسعار النفط على إدارة العوائد التغطية في الجزائر باستخدام نموذج ARDL للفترة (2000-2019)، مجلة المقرزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 05، العدد 01، الجزائر، 2021.
17. د.علة مراد، تطورات أسعار النفط في الأسواق العالمية دراسة تحليلية للفترة: (2000-2014)، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 09، العدد 03، الجزائر، 2016.
18. عماد عزازي، نمذجة تقلبات أسعار نفط البرنت باستخدام نماذج الانحدار الذاتي المشروطة بعدم ثبات التباين للفترة جانفي 1990-جويلية 2019، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 10، العدد 01، 2020.
19. علي اسماعيل عبد المجيد، أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة النقدية في الجزائر، مجلة أهل البيت، العراق، المجلد 01، العدد 25، 2019.
20. بشير دوهان حمزة ومحمد ناجي محمد، الانضباط المالي في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للمدة 2003-2020، مجلة وارث العلمية، العراق، المجلد 04، العدد 12، 2022.
21. بوشليط ريم، صندوق ضبط الموارد ودوره في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2000_2021)، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 9 العدد 2، 2023.
22. مختار عصماني، رابح أوكيل، تقييم الاستدامة المالية للميزانية العامة في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد 20، العدد 01، الجزائر، 2020.

قائمة المراجع

23. بن موسى حسان، جبارة مراد، فعالية السياسة المالية بين الانضباط المالي وتحقيق الاستدامة المالية في الجزائر (دراسة تحليلية قياسية للفترة 2000/2020)، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة، المجلد 05 العدد 01، الجزائر، 2022.
24. محمد بوقناديل، إلهام بن عيسى، الاستدامة المالية في الجزائر والعلاقة بين النفقات والإيرادات الحكومية: نهج جديد يعتمد على النماذج الخطية وغير الخطية، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 08، عدد 01 / (ج1)، الجزائر، 2022.
25. دحماني فاطمة، عميش عائشة، تقييم الاستدامة المالية في الجزائر في ظل الضغوط التضخمية وتذبذبات أسعار النفط خلال الفترة (2000 2020)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2022.
26. سلوي عبد العزيز، الاستدامة المالية في الدول المصدرة للنفط دراسة حالة دول مجلس التعاون الخليجي، مجله السياسة والاقتصاد، المجلد 09، العدد 08، القاهرة، 2020.
27. امحمد معوش، منهجية احتساب مؤشر الاستدامة المالية حالة تطبيقية لبعض الدول العربية، صندوق النقد العربي، الامارات العربية، 2020.
28. حسين ماجد ثامر وعبد العظيم عبد الواحد الشكري، تحليل تقلبات اسعار النفط الخام وأثرها على استدامة الدين العام في العراق للمدة (2000 2019)، مجلة الدراسات المستدامة، المجلد 03، العدد 04، العراق، 2021.
29. الشايب ب & .، حمزه أ، اختبار تحقق الاستدامة المالية في سورية خلال الفترة 1980-2018، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية (1)39، 2023.

الملتقيات

قائمة المراجع

1. مزارشي فتيحة، مداني حسيبة، إستراتيجية ترقية الكفاءة الاستخدامية للثروة البترولية في الاقتصاديات العربية، مداخلة في المؤتمر العلمي الدولي للتنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، 7_8 أفريل 2008.

2. وصاف سعدي وبنونة فاتح، سياسة امن الإمدادات النفطية وانعكاساتها، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، يومي 7_8 أفريل، 2008.

التقارير الرسمية

1. الأنتوساي، مؤشرات الدين العام، 2010.

2. وزارة المالية خمسون سنة من الإنجاز، منشورات وزارة المالية، الجزائر، 2020.

3. OECD. Governance at a glance: Organisation for Economic Cooperation and Development.2009.

4. International Energy Agency (IEA), "Key World Energy Statistics", Report 2016.

5. IMF. ALGERIA 2016 ARTICLE IV CONSULTATION. IMF Country Report No. 16/127. May 2016. Washington

6. IMF. ALGERIA 2024 ARTICLE IV CONSULTATION .IMF Country Report No. 24/88. April 2024. Washington

المراسيم والتشريعات

1. القانون 84_17 المؤرخ في 07 يوليو سنة 1984 المتعلق بقوانين المالية المعدل والمتمم، الجريدة الرسمية

الجمهورية الجزائرية، العدد 28، الصادر بتاريخ 10 يوليو 1984.

قائمة المراجع

2. القانون 90_21 المؤرخ في 15 أوت 1990، المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 35 الصادر بتاريخ 15 غشت 1990.
3. القانون العضوي 18_15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 53 الصادر بتاريخ 02 سبتمبر 2018.
4. المرسوم التنفيذي رقم 20-354 مؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020 الذي يحدد العناصر المكونة لتصنيفات أعباء موازنة الدولة، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 73 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 2020.
5. المرسوم التنفيذي رقم 20-353 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 30 نوفمبر سنة 2020، يحدد العناصر المكونة لتصنيف إيرادات الدولة، الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، عدد 73 الصادر بتاريخ 06 ديسمبر 2020.

المراجع الأجنبية:

1. Roberto Perotti ،Rolf Strauch ،Jürgen von Hagen, Sustainability of public finances, CEPR , 2Th Edition, British ,1998.
2. Alexis Cruz-Rodrigue, Assessing fiscal sustainability in some selected countries, Theoretical and Applied Economics, Volume 21, No. 6(595) Dominican Republic, 2014.
3. Alfred Greiner & Bettina Fincke, Public Debt, Sustainability and Economic Growth, Theory and Empirics, Springer International Publishing Switzerland, 2015.
4. Michael Carlberg & Arne Hansen, Sustainability and Optimality of Public Debt, second Edition, Springer-Verlag Berlin Heidelberg, New York, 2013.

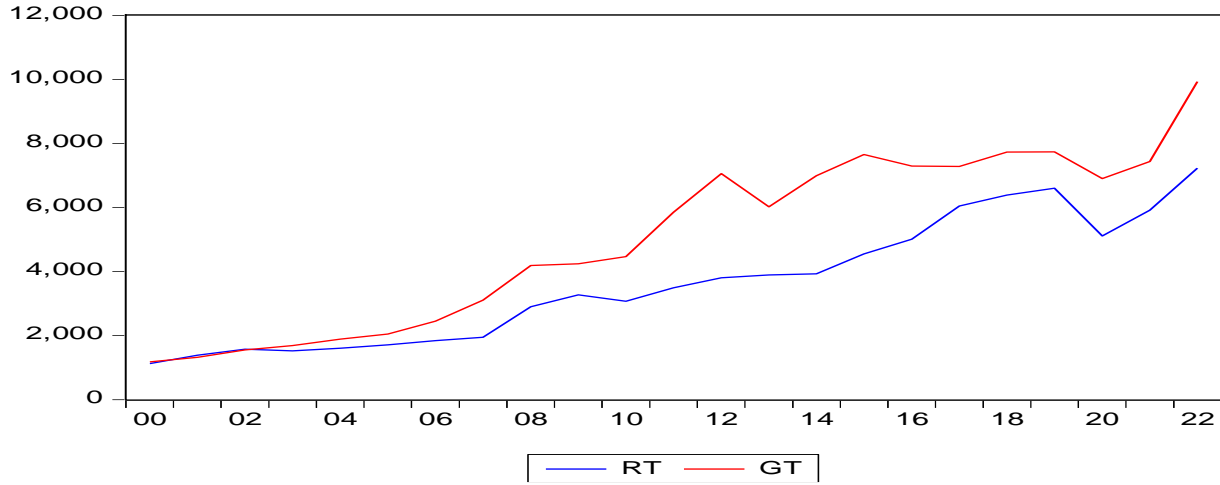
5. Evsey d. Domar, "the burden of the debt" and the national income, The American Economic Review, Vol. 34, No.4, 1944.
6. Willem H. Buiter and others. A guide to public sector debt and deficits, Economic Policy, Vol.1, Great Britain, 1985.
7. Olivier Blanchard and others, the sustainability of fiscal policy: new answer to an old question, OECD Economic studies, N15, 1990.
8. David W. Wilcox, the Sustainability of Government Deficits: Implications of the Present-Value Borrowing Constraint, Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 21, No.3, 1989.
9. Kenan Aslanli, Fiscal sustainability and the State Oil Fund in Azerbaijan, Journal of Eurasian Studies 6, Hanyang University, pp 114-121, 2015.
10. Alejandro Izquierdo & Ugo Panizza, Fiscal Sustainability, Issues for emerging market countries, The Egyptian Center for Economic studies, Wp.No, 91, 2003.
11. European Economy Institutional Papers, Economic and Financial Affairs, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2019, p. 32.
12. Sebastian Becker, "Public debt in 2020 A sustainability analysis for DM and EM economies ", Deutsche Bank Research Frankfurt am Main Germany, March 24, 2010.
13. Allen Schick. Sustainable budget policy: concepts and approaches. oecd journal on budgeting volume 5 – no. 1. oecd 2005.
14. Nxumalo, W.N. & Hlophe, 'Assessing fiscal sustainability in Swaziland', South African Journal of Economic and Management Sciences 21(1), N.F, 2018.
15. Cuadrado-Ballesteros, B. and Bisogno, M. (2022), "Budget transparency and financial sustainability", Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management, Vol. 34 No. 6, 2022.

16. James D. Hamilton and Marjorie A. Flavin, On the Limitations of Government Borrowing: A Framework for Empirical Testing, the American Economic Review, Vol. 76, No. 4 (Sep. 1986).
17. Chibi, A., Chekouri, S.M. & Benbouziane, M. The dynamics of fiscal policy in Algeria: sustainability and structural change. Economic Structures 8, 28 (2019).
18. Hmilton, J. D., & Flavin, M. On the Limitations of Government Borrowing: A Framework for Empirical Testing. American Economic Review, 76, (1986).
19. Nzaramba Liliana, measuring fiscal sustainability of African Economics, master thesis (not published, University of the Witwatersrand, South Africa, 2015).
20. Quintos, Carmela E. "Sustainability of the Deficit Process with Structural Shifts." Journal of Business & Economic Statistics, vol. 13, no. 4, 1995.
21. Burger, Philippe and Stuart, Ian and Jooste, Charl and Cuevas, Alfredo, Fiscal Sustainability and the Fiscal Reaction Function for South Africa (March 2011).
22. Ankie Scott-Joseph, Debt Sustainability in Caribbean Countries: An Exploration of Alternative Methodologies, Social and economic research unit economic department, Caribbean development bank, 2006.
23. Croce .E and Juan-Ramon .H," Assessing fiscal sustainability: A Cross-Comparison "IMF working paper, WP/03/145, July 2003.
24. Dendini Yahya, la pratique du système Budgétaire de l'état en Algérie, OPU, 2002.
25. Mohamed El Hocine Bennisad, Eléments D'économie pétrolière les hydrocarbures présent et futur Economical, paris, 1981.
26. Harvard Devold, Oil and gaz production handbook an introduction to oil and gaz production, ABB ATPA Oil and Gas 2006.

27. Omed Abdulrahman Jameel, The Impact of Global Oil Price Fluctuations On Economic Growth In Iraq For The Period 2004-2020, Master's Thesis, Nicosia, 2021.
28. KACI, S., ACHOUCHE, M., & ACHOUCHE, M. La soutenabilité à long terme des dépenses publiques en Algérie. 158-145 , (16)16 , مجلة الباحث, 2016.
29. Bderrahim Chibi & Sidi Mohamed Chekouri & Mohamed Benbouziane."The dynamics of fiscal policy in Algeria: sustainability and structural change," Journal of Economic Structures, Springer; Pan-Pacific Association of Input-Output Studies (PAPAIOS), vol. 8(1) , 2019.
30. Osmania, Mokhtar, & Oukil, Rabeh. Analysing the Sustainability of Fiscal Policy in Algeria. Researchers Economiques Manageriales, 15(1) 2021.
31. Bderrahim Chibi & Sidi Mohamed Chekouri & Mohamed Benbouziane & Hadjer Boulila,"Essays on Fiscal Sustainability in Algeria, "Working Papers 1540, Economic Research Forum, revised 20 Feb 2022.
32. Azhgaliyeva, D. The effect of fiscal policy on oil revenue fund: The case of Kazakhstan. Journal of Eurasian Studies, 5(2) 2014.
33. Dovychenko, A. Fiscal Policy Reaction Function and Sustainability of Fiscal Policy in Ukraine. Visnyk of the National Bank of Ukraine, 2017.
34. Adebisi, D. G., & Salako, G. Fiscal Policy Sustainability in Nigeria: ARDL Bounds Testing Technique. Asian Journal of Empirical Research, 2020.
35. Uhal Ergen & Esin Güzhan."Budget Deficit Sustainability: An Application to Turkey," Prague Economic Papers, Prague University of Economics and Business, vol. 2022.
36. Abdalla Sirag , Sofiene Gaalou, Fiscal sustainability: An empirical analysis for Arab countries ,Arab Monetary Fund, 2023.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: سلسلة النفقات والإيرادات العامة



الملحق رقم 02: العلاقة بين الإيرادات والنفقات العامة طريقة المربعات الصغرى

Dependent Variable: RT
 Method: Fully Modified Least Squares (FMOLS)
 Date: 06/30/24 Time: 01:38
 Sample (adjusted): 2001 2022
 Included observations: 22 after adjustments
 Cointegrating equation deterministics: C
 Long-run covariance estimate (Bartlett kernel, Newey-West fixed bandwidth = 3.0000)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GT	0.704606	0.075072	9.385734	0.0000
C	193.6059	435.8715	0.444181	0.6617
R-squared	0.888762	Mean dependent var		3765.166
Adjusted R-squared	0.883200	S.D. dependent var		1872.712
S.E. of regression	640.0192	Sum squared resid		8192491.
Long-run variance	798376.0			

الملاحق

Dependent Variable: RT
 Method: Least Squares
 Date: 06/30/24 Time: 00:49
 Sample: 2000 2022
 Included observations: 23

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GT	0.678627	0.048815	13.90214	0.0000
C	225.7897	277.4493	0.813805	0.4249
R-squared	0.901993	Mean dependent var		3650.373
Adjusted R-squared	0.897326	S.D. dependent var		1910.686
S.E. of regression	612.2383	Akaike info criterion		15.75506
Sum squared resid	7871551.	Schwarz criterion		15.85380
Log likelihood	-179.1832	Hannan-Quinn criter.		15.77989
F-statistic	193.2695	Durbin-Watson stat		0.618733
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملاحق رقم 03: دراسة استقرارية السلاسل باختبار ديكي-فولر المطور (ADF)

المتغير S : عند المستوى

Null Hypothesis: S has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.103890	0.6367
Test critical values:		
1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

Null Hypothesis: S has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.423182	0.5523
Test critical values:		
1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

الملاحق

Null Hypothesis: S has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.898082	0.6214
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

المتغير S : عند الفرق الاول

Null Hypothesis: D(S) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.439816	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

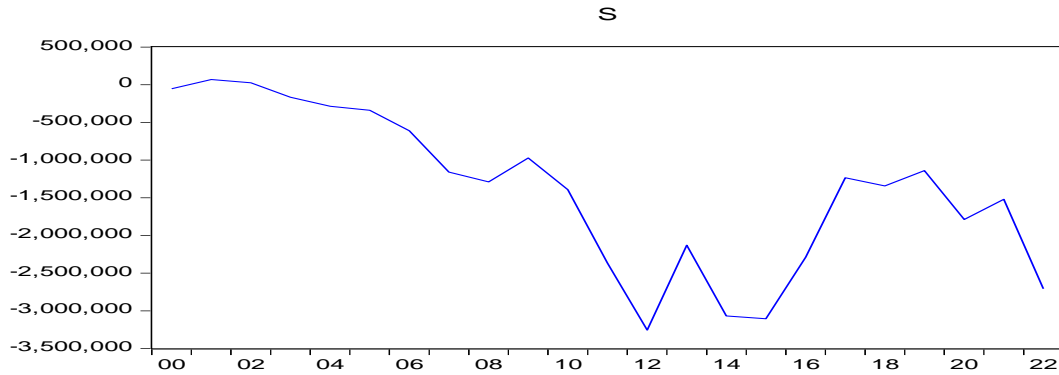
Null Hypothesis: D(S) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.524930	0.0020
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

Null Hypothesis: D(S) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.390547	0.0117
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

الملاحق



المتغير Rp: عند المستوى

Null Hypothesis: RP has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	1.480233	0.9604
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

Null Hypothesis: RP has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.527822	0.8660
Test critical values:		
1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: RP has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.001633	0.0034
Test critical values:		
1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	

المتغير Rp: عند الفرق الأول

:

Null Hypothesis: D(RP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.587029	0.0001
Test critical values: 1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	

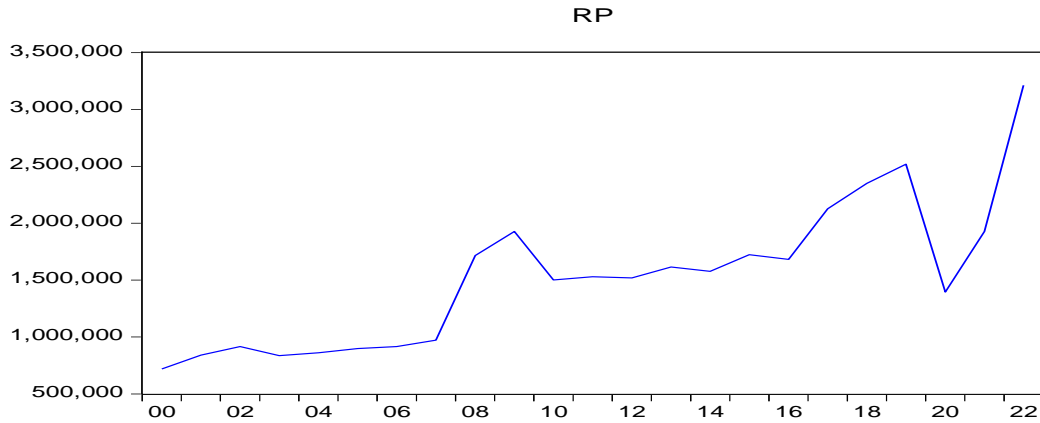
Null Hypothesis: D(RP) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.096979	0.0006
Test critical values: 1% level	-3.808546	
5% level	-3.020686	
10% level	-2.650413	

Null Hypothesis: D(RP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.788553	0.0056
Test critical values: 1% level	-4.498307	
5% level	-3.658446	
10% level	-3.268973	

الملاحق



المتغير RCF: عند المستوى

Null Hypothesis: RCF has a unit root

Exogenous: None

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.977845	0.2835
Test critical values: 1% level	-2.674290	
5% level	-1.957204	
10% level	-1.608175	

Null Hypothesis: RCF has a unit root

Exogenous: Constant

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.594010	0.4687
Test critical values: 1% level	-3.769597	
5% level	-3.004861	
10% level	-2.642242	

Null Hypothesis: RCF has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.517289	0.7920
Test critical values: 1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

المتغير RCF: الفرق الأول

Null Hypothesis: D(RCF) has a unit root
 Exogenous: None
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

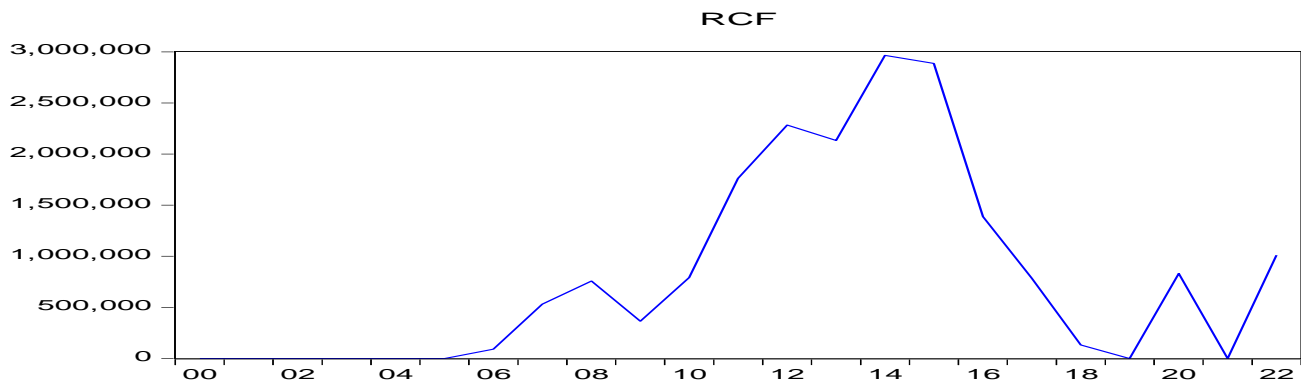
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.947012	0.0004
Test critical values: 1% level	-2.679735	
5% level	-1.958088	
10% level	-1.607830	

Null Hypothesis: D(RCF) has a unit root
 Exogenous: Constant
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.858884	0.0086
Test critical values: 1% level	-3.788030	
5% level	-3.012363	
10% level	-2.646119	

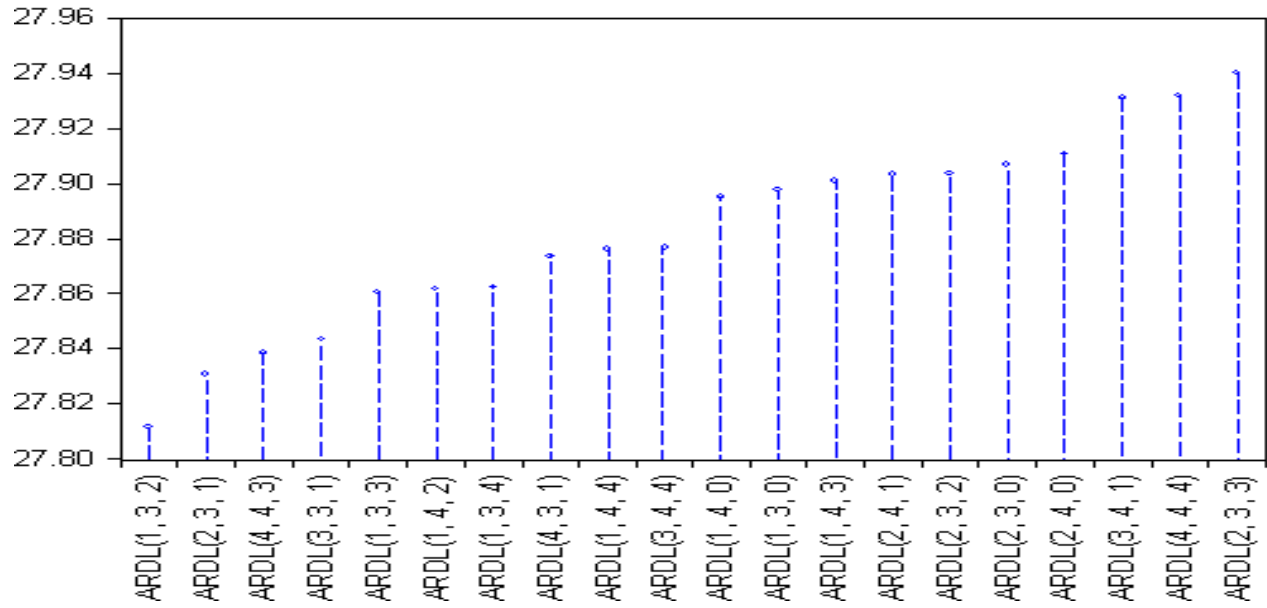
Null Hypothesis: D(RCF) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.748106	0.0412
Test critical values: 1% level	-4.467895	
5% level	-3.644963	
10% level	-3.261452	



الملاحق

الملحق رقم 04: تحديد عدد الفجوات وفترات الابطاء



الملاحق

Model Selection Criteria Table
 Dependent Variable: S
 Date: 06/29/24 Time: 08:58
 Sample: 2000 2022
 Included observations: 20

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
83	-255.210720	27.81165...	28.25902...	27.88736...	0.938244	ARDL(1, 3, 2)
59	-255.391689	27.83070...	28.27807...	27.90641...	0.937056	ARDL(2, 3, 1)
2	-250.464658	27.83838...	28.53428...	27.95615...	0.925055	ARDL(4, 4, 3)
34	-254.510328	27.84319...	28.34026...	27.92731...	0.936259	ARDL(3, 3, 1)
82	-254.679794	27.86103...	28.35810...	27.94515...	0.935112	ARDL(1, 3, 2)
78	-254.690834	27.86219...	28.35926...	27.94631...	0.935036	ARDL(1, 4, 2)
81	-253.694650	27.86259...	28.40937...	27.95513...	0.934191	ARDL(1, 3, 4)
9	-253.804500	27.87415...	28.42093...	27.96669...	0.933426	ARDL(4, 3, 1)
76	-252.827963	27.87662...	28.47311...	27.97757...	0.931348	ARDL(1, 4, 4)
26	-250.832513	27.87710...	28.57300...	27.99488...	0.922096	ARDL(3, 4, 4)
80	-257.006697	27.89544...	28.29310...	27.96274...	0.932175	ARDL(1, 4, 0)
85	-258.029253	27.89781...	28.24576...	27.95670...	0.930761	ARDL(1, 3, 0)
77	-254.061382	27.90119...	28.44797...	27.99373...	0.931601	ARDL(1, 4, 3)
54	-255.084065	27.90358...	28.40065...	27.98771...	0.932291	ARDL(2, 4, 1)
58	-255.085930	27.90378...	28.40085...	27.98790...	0.932278	ARDL(2, 3, 2)
60	-257.116839	27.90703...	28.30469...	27.97433...	0.931384	ARDL(2, 3, 0)
55	-256.1154658	27.91101...	28.35838...	27.98672...	0.931792	ARDL(2, 4, 0)
29	-257.345878	27.93114...	28.47792...	28.02368...	0.929522	ARDL(3, 4, 1)
1	-250.354848	27.93208...	28.67769...	28.05827...	0.907395	ARDL(4, 4, 4)
57	-254.431755	27.94018...	28.48696...	28.03272...	0.928882	ARDL(2, 3, 3)
33	-254.503759	27.94776...	28.49454...	28.04030...	0.928341	ARDL(3, 3, 2)
8	-253.580505	27.95584...	28.55233...	28.05679...	0.925688	ARDL(4, 3, 2)
84	-257.618930	27.95988...	28.35754...	28.02718...	0.927660	ARDL(1, 3, 1)
53	-254.659004	27.96410...	28.51088...	28.05664...	0.927160	ARDL(2, 4, 2)
56	-253.694647	27.96785...	28.56434...	28.06880...	0.924790	ARDL(2, 3, 4)
51	-252.698353	27.96824...	28.61444...	28.07761...	0.920991	ARDL(2, 4, 4)
10	-255.713438	27.96983...	28.46690...	28.05396...	0.927653	ARDL(4, 3, 0)
7	-252.749719	27.97365...	28.61985...	28.08301...	0.920563	ARDL(4, 3, 3)
4	-253.770760	27.97587...	28.57235...	28.07681...	0.924185	ARDL(4, 4, 1)
79	-256.873649	27.98670...	28.43406...	28.06241...	0.926430	ARDL(1, 4, 3)
52	-253.959473	27.99572...	28.59511...	28.09667...	0.922665	ARDL(2, 4, 3)
18	-258.0113688	28.01195...	28.45932...	28.07663...	0.924543	ARDL(3, 4, 3)
30	-256.140201	28.01475...	28.51183...	28.09888...	0.924329	ARDL(3, 4, 0)
28	-254.302140	28.03180...	28.62829...	28.13275...	0.919824	ARDL(3, 4, 2)
5	-255.318994	28.03357...	28.58035...	28.12611...	0.921920	ARDL(4, 4, 0)
32	-254.424975	28.04473...	28.64122...	28.14568...	0.918780	ARDL(3, 3, 3)
3	-253.497981	28.05241...	28.69861...	28.16178...	0.914053	ARDL(4, 4, 2)
27	-253.516545	28.05437...	28.70056...	28.16373...	0.913885	ARDL(3, 4, 3)
6	-252.541142	28.05696...	28.75286...	28.17473...	0.906746	ARDL(4, 3, 4)
31	-253.693911	28.07304...	28.71923...	28.18240...	0.912262	ARDL(3, 3, 4)
17	-256.458438	28.15352...	28.70030...	28.24605...	0.911970	ARDL(4, 1, 3)
16	-255.675129	28.17632...	28.77281...	28.27727...	0.907357	ARDL(4, 1, 4)
15	-258.702900	28.17925...	28.62661...	28.25496...	0.910808	ARDL(4, 2, 0)
13	-256.969540	28.20732...	28.75410...	28.29985...	0.907105	ARDL(4, 2, 2)
19	-258.039997	28.21473...	28.71191...	28.29886...	0.907577	ARDL(4, 1, 2)
23	-258.062595	28.21711...	28.66448...	28.29282...	0.907366	ARDL(4, 0, 2)
14	-258.183108	28.22980...	28.72687...	28.31392...	0.906175	ARDL(4, 2, 1)
12	-256.200526	28.23163...	28.82812...	28.33258...	0.902089	ARDL(4, 2, 3)
22	-258.219461	28.23362...	28.73070...	28.31775...	0.905815	ARDL(4, 0, 3)
11	-255.591647	28.27280...	28.91900...	28.38216...	0.892862	ARDL(4, 2, 4)
21	-257.870714	28.30218...	28.84896...	28.39471...	0.897861	ARDL(4, 0, 4)
25	-262.229509	28.33994...	28.68790...	28.39883...	0.892263	ARDL(4, 0, 0)
71	-260.252074	28.34232...	28.78968...	28.41803...	0.895010	ARDL(2, 0, 4)
96	-262.039776	28.42524...	28.82289...	28.49253...	0.884793	ARDL(1, 0, 4)
66	-260.046152	28.42591...	28.92298...	28.51003...	0.885846	ARDL(2, 1, 4)
73	-263.176449	28.43962...	28.78757...	28.49851...	0.880971	ARDL(2, 0, 2)
24	-262.205518	28.44268...	28.84034...	28.50998...	0.882765	ARDL(4, 0, 1)
20	-262.212662	28.44343...	28.84109...	28.51073...	0.882677	ARDL(4, 1, 0)
24	-264.244297	28.44676...	28.74501...	28.49724...	0.877056	ARDL(1, 0, 2)
46	-260.261950	28.44757...	28.94464...	28.53163...	0.893465	ARDL(3, 0, 4)
61	-259.298414	28.45246...	28.99924...	28.54500...	0.881298	ARDL(2, 2, 4)
90	-264.372590	28.46027...	28.76851...	28.51074...	0.875384	ARDL(1, 2, 0)
86	-260.391390	28.46225...	28.95932...	28.54637...	0.881622	ARDL(1, 2, 4)
93	-263.429794	28.46629...	28.81424...	28.52518...	0.877754	ARDL(1, 1, 2)
88	-262.520351	28.47582...	28.87348...	28.54312...	0.878815	ARDL(1, 2, 2)
100	-266.571631	28.48122...	28.68005...	28.51487...	0.863870	ARDL(1, 0, 0)
65	-263.610455	28.48531...	28.83326...	28.54419...	0.875407	ARDL(2, 2, 0)
40	-262.652940	28.48978...	28.88744...	28.55708...	0.877112	ARDL(3, 2, 0)
39	-261.719735	28.49681...	28.94418...	28.57252...	0.877470	ARDL(3, 2, 1)
68	-262.906045	28.51642...	28.91408...	28.58372...	0.873794	ARDL(2, 1, 2)
36	-258.931726	28.51912...	29.11561...	28.62007...	0.869477	ARDL(3, 2, 4)
91	-261.960178	28.52212...	28.96949...	28.59783...	0.874330	ARDL(1, 1, 4)
75	-265.967719	28.52291...	28.77145...	28.56498...	0.863129	ARDL(2, 0, 0)
41	-260.039683	28.53049...	29.07727...	28.62303...	0.871664	ARDL(3, 1, 4)
99	-266.046089	28.53116...	28.77970...	28.57323...	0.861996	ARDL(1, 0, 1)
97	-264.084213	28.53518...	28.88313...	28.59406...	0.869036	ARDL(1, 0, 3)
87	-262.102832	28.53714...	28.98450...	28.61285...	0.872428	ARDL(1, 2, 3)
70	-265.134971	28.54052...	28.83876...	28.59099...	0.864971	ARDL(2, 1, 0)
19	-262.141403	28.54120...	28.98856...	28.61691...	0.871909	ARDL(4, 1, 1)
72	-263.143168	28.54138...	28.93904...	28.60868...	0.870604	ARDL(2, 0, 3)
48	-263.146223	28.54170...	28.93936...	28.60900...	0.870562	ARDL(3, 0, 2)
95	-266.257541	28.55342...	28.80196...	28.59548...	0.858889	ARDL(1, 1, 0)
63	-262.291389	28.55698...	29.00435...	28.63270...	0.869871	ARDL(2, 2, 2)
89	-264.310673	28.55901...	28.90696...	28.61790...	0.865877	ARDL(1, 2, 1)
92	-263.423280	28.57087...	28.96853...	28.63817...	0.866732	ARDL(1, 1, 3)
38	-261.493053	28.57821...	29.07528...	28.66234...	0.867066	ARDL(3, 2, 2)
64	-263.580344	28.58740...	28.95506...	28.65470...	0.864510	ARDL(2, 2, 1)
74	-265.737103	28.60380...	29.90216...	28.65438...	0.856136	ARDL(1, 5, 0)
94	-265.874795	28.61839...	28.91664...	28.66887...	0.854036	ARDL(1, 1, 1)
43	-262.897164	28.62075...	29.06812...	28.69646...	0.861303	ARDL(3, 1, 2)
67	-262.899734	28.62102...	29.06839...	28.69673...	0.861265	ARDL(2, 1, 3)
45	-264.933046	28.62453...	28.97248...	28.68341...	0.856795	ARDL(3, 1, 0)
50	-265.940092	28.62527...	28.92351...	28.67574...	0.853029	ARDL(3, 0, 0)
62	-261.962231	28.62760...	29.12467...	28.71172...	0.860336	ARDL(2, 2, 3)
69	-265.118908	28.64409...	28.99204...	28.70298...	0.853966	ARDL(2, 1, 1)
47	-263.143044	28.64663...	29.09400...	28.72234...	0.857666	ARDL(3, 0, 3)
37	-261.253335	28.65824...	29.20502...	28.75078...	0.854176	ARDL(3, 2, 3)
49	-265.736192	28.70907...	29.05702...	28.76796...	0.844162	ARDL(3, 0, 1)
42	-262.896941	28.72599...	29.22306...	28.81011...	0.845896	ARDL(3, 1, 3)
44	-264.925234	28.72897...	29.12663...	28.79627...	0.843905	ARDL(3, 1, 1)

Dependent Variable: S
 Method: ARDL
 Date: 06/29/24 Time: 07:22
 Sample (adjusted): 2003 2022
 Included observations: 20 after adjustments
 Maximum dependent lags: 4 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (4 lags, automatic): RP RCF
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 100
 Selected Model: ARDL(1, 3, 2)
 Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
S(-1)	-0.174415	0.227299	-0.767336	0.4590
RP	-0.260061	0.177875	-1.462043	0.1717
RP(-1)	-0.181583	0.210953	-0.860776	0.4077
RP(-2)	0.210387	0.228402	0.921128	0.3767
RP(-3)	-0.720578	0.220599	-3.266464	0.0075
RCF	-0.736167	0.098344	-7.485633	0.0000
RCF(-1)	-0.299657	0.233236	-1.284779	0.2253
RCF(-2)	0.199467	0.116602	1.710662	0.1152
C	343506.3	207828.4	1.652836	0.1266
R-squared	0.966179	Mean dependent var	-1607440.	
Adjusted R-squared	0.941581	S.D. dependent var	952926.3	
S.E. of regression	230322.3	Akaike info criterion	27.83451	
Sum squared resid	5.84E+11	Schwarz criterion	28.28259	
Log likelihood	-269.3451	Hannan-Quinn criter.	27.92198	
F-statistic	39.27966	Durbin-Watson stat	2.048705	
Prob(F-statistic)	0.000001			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم 05: اختبار التكامل المشترك باستخدام اختبار الحدود (Bounds Test)

الملاحق

ARDL Bounds Test

Date: 06/29/24 Time: 07:22

Sample: 2003 2022

Included observations: 20

Null Hypothesis: No long-run relationships exist

Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.17668	2

Critical Value Bounds

Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
2.5%	4.41	5.52
1%	5.15	6.36

الملحق رقم 06: تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الاجل

ARDL Cointegrating And Long Run Form

Dependent Variable: S

Selected Model: ARDL(1, 3, 2)

Date: 06/29/24 Time: 07:33

Sample: 2000 2022

Included observations: 20

Cointegrating Form

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RP)	-0.260061	0.177875	-1.462043	0.1717
D(RP(-1))	-0.210387	0.228402	-0.921128	0.3767
D(RP(-2))	0.720578	0.220599	3.266464	0.0075
D(RCF)	-0.736167	0.098344	-7.485633	0.0000
D(RCF(-1))	-0.199467	0.116602	-1.710662	0.1152
CointEq(-1)	-1.174415	0.227299	-5.166824	0.0003

$$\text{Cointeq} = S - (-0.8105*RP - 0.7121*RCF + 292491.4578)$$

Long Run Coefficients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RP	-0.810476	0.110642	-7.325235	0.0000
RCF	-0.712148	0.059124	-12.044893	0.0000
C	292491.45...165031.375...		1.772338	0.1040

الملاحق

الملحق رقم 07: الاختبارات التشخيصية للنموذج

اختبار لاغرانج

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

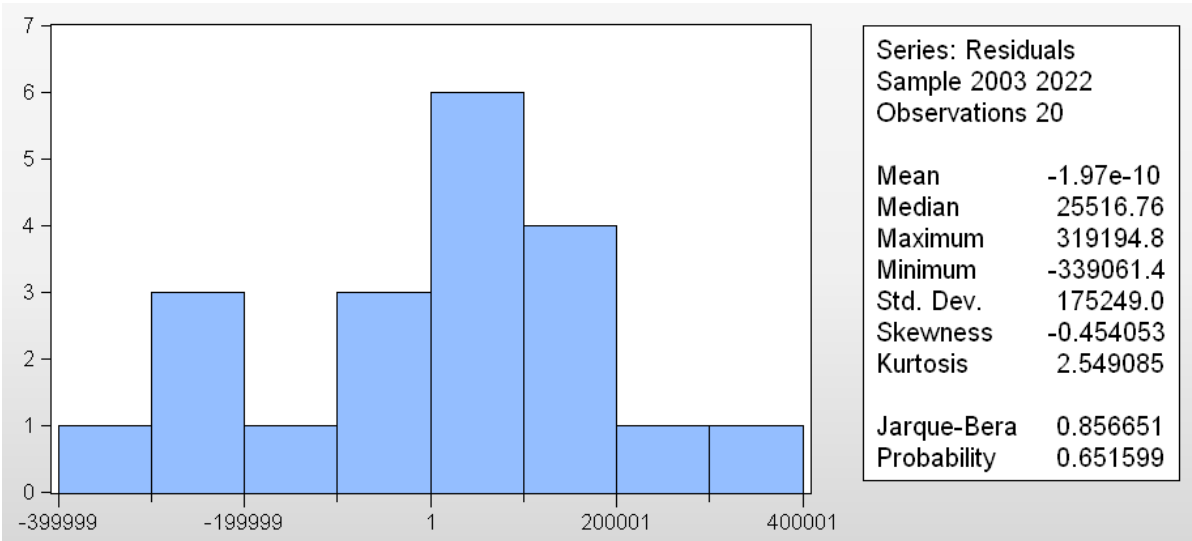
F-statistic	0.040173	Prob. F(2,9)	0.9608
Obs*R-squared	0.176967	Prob. Chi-Square(2)	0.9153

الملحق رقم 08: اختبار تجانس تباين الأخطاء ARCH:

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.689448	Prob. F(1,17)	0.4179
Obs*R-squared	0.740526	Prob. Chi-Square(1)	0.3895

الملحق رقم 09 : اختبار التوزيع الطبيعي للبقايا :



8